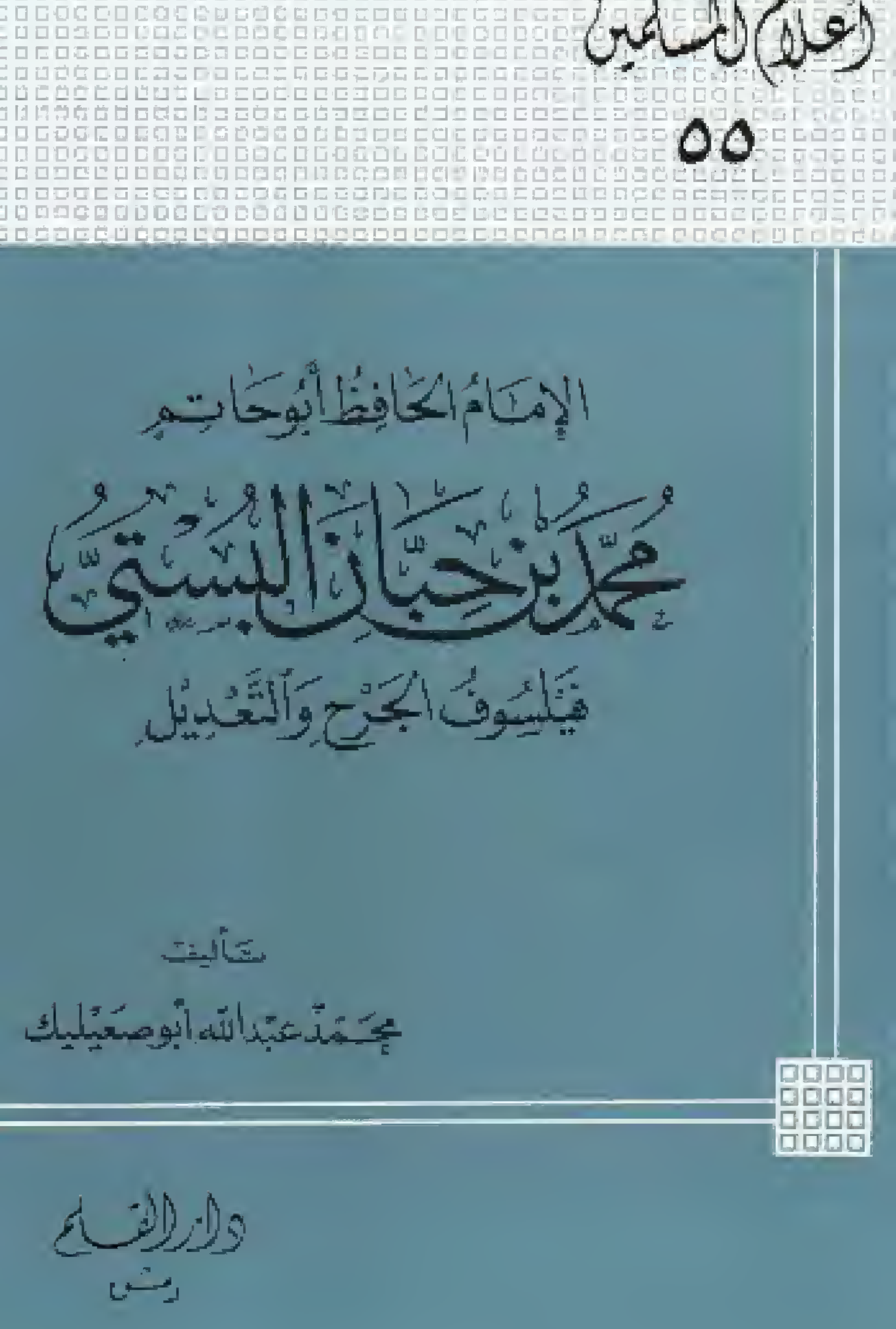

أعلام المسلمين
٥٥
الإمام الحافظ أبو حاتم
محمد بن حبان البستي
فيلسوف الجرح والتعديل
تأليف
محمد عبد الله أبو صعيليك
دار القلم
دمشق

الإمام الحافظ أبو حاتم

محمد بن حبان البستي

فيلسوف الجرح والتعديل

تأليف

محمد عبد الله أبو صعيليك

الطبعة الأولى

١٤١٥هـ - ١٩٩٥م



دمشق - حلبوني - ص.ب : ٤٥٢٣ - هاتف : ٢٢٩١٧٧

بيروت - ص.ب : ١١٣/٦٥٠١ - هاتف : ٣١٦٠٩٣

٥

هـذا الرَّجُـل

الإمام الحافظ ابن حبان البستي:

- «كان من أوعية العلم في اللغة والفقه والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال، صنف فخرج له من التصنيف في الحديث ما لم يسبق له».

[الحاكم النيسابوري]

- «وكان من فقهاء الدين، وحفاظ الآثار، عالماً بالطب والنجوم وفنون العلم».

[أبو أسعد الإدريسي]

- «إمام عصره، صنف تصانيف لم يسبق إلى مثلها».

[السمعاني]

- «... وابن حبان فمن كبار الأئمة، ولسنا ندعي فيه العصمة. من الخطأ...».

[الحافظ الذهبي]

- «كان مكثراً من الحديث والرحلة والشيوخ».

[ياقوت الحموي]

- «فيلسوف الجرح والتعديل».

[محمد بن زاهد الكوثري]

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـدّمَة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله محمدٍ ﷺ وبعـد:

فإن الاشتغال بخدمة السنة من أعظم القربات، إذ بها يذب عن حديث رسول الله ﷺ، وبها ينال المرء النضارة في وجهه وفق وعد النبي ﷺ حيث يقول: «نَضَّرَ الله امرءاً سمع مقالتي فبلغها»(١). ومن هنا فقد عني علماؤنا بخدمة السنة النبوية عناية عظيمة، ولذا فقد كثرت تصانيفهم في السنة وعلومها وتنوعت، فألفوا الصحاح والسنن والجوامع والمسانيد، والمصنفات والموطآت وغيرها من كتب الحديث، وكتبوا فيما يخدمها من كتب تواريخ الرجال وطبقاتهم، وكتب المؤتلف والمختلف، وكتب ضبط الأسماء وغيرها، حتى كانت المكتبة الحدثية بحراً

---

(١) رواه ابن حبان في صحيحه برقم ٦٦/٦٩، وأحمد في مسنده ١/٤٣٧، والترمذي برقم ٢٦٥٩/ ٢١٦٠، وابن ماجه برقم ٢٣٢، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/٤.

متلاطم الموج، وجنات متعددة الجنى، ومناجم خير متعددة الجوانب، ولقد برز في هذا المضمار علماء أفذاذ في حواضر الإسلام العلمية على مدى العصور، فصنفوا التصانيف، وكتبوا الكتب، ودونوا دواوين الإسلام حتى استحقوا خلود ذكرهم في حياة الناس جزاء إخلاصهم في خدمة هذا الدين بحفظ سنة رسول الله ﷺ، حتى أن هؤلاء لكثرتهم قد أعجزوا العاد عن العد والإحصاء، والواصف عن الوصف والإطراء، فجزاهم الله عن أمتهم وسنة نبيهم خير الجزاء، ولقد كان من بين هؤلاء العلماء الإسلام، والمحدثين الفضلاء، عالم من تميم، وفاضل من بلاد الأفغان، ثاقب البصر، قوي الحجة، واسع الاطلاع، موسوعي العلوم، وكان هذا الرجل محمد بن حبان البستي، عالم عصره، الناقد للرجال، والمرتب للأحاديث وفق فلسفة معينة حتى استحق أن يصفه أحد كبار علماء هذا الزمان، وهو العلامة محمد بن زاهد الكوثري رحمه الله بأنه (فيلسوف الجرح والتعديل)[1]. فإذا نظرت في مقولة الرجل لم تجده قد أبعد النجعة في ذلك الوصف، بل عبر عن مقام هذا الرجل ومنزلته بين أهل عصره، ومن هنا اتجهت النية إلى تعريف الناشئة من أبناء المسلمين وأهل الثقافة والعلم منهم بشخصية هذا الرجل، عَلَّ ذلك يدفعهم إلى مزيد إقبال على كتبه، ومزيد انتفاع بها في زمان السرعة التي لم تُبْق للإنسان وقتاً لمراجعة كتب التراجم والرجال، ولم تُبق له مجالاً لممارسة فنون أهل الإسلام، وقد

(١) تأنيب الخطيب ص ١٣٢.

دفعني هذا إلى الكتابة في سيرة هذا الرجل العالم ليتعرف عليه الناس من قرب، بعد أن أكرمني الله سبحانه وتعالى برفقة هذا الرجل بضع سنين، ومعايشة كتابه الصحيح خلال إعداد رسالتي للماجستير في الحديث الشريف وعلومه، والتي كان عنوانها (زوائد ابن حبان دراسة ونقد) وخاصة أنه لا توجد دراسة مطبوعة عن شخصية هذا الرجل فيما أعلم، مما حفزني إلى هذا الأمر علَّ في ذلك ما يرغب في القرب من أولئك الأعلام، وما يحبب في النهول من علومهم، وما يحفز إلى ترسم خطاهم في البحث والدرس والتنقيب، وليس للباحث هنا إلا فضل التأليف بين متحابيْن، والتقريب بين متباعدين، والتعريف بين متجاهلين، والتنسيق بين ورود وأزهار وثمار حدائق أولئك، ليقترب منها هؤلاء، ليرى من لا حَظَّ له في تراث سلفنا أنَّ فيه الغنيمة الباردة، وأن الصيد في جوف الفرى، وأن القوس قد أعطيت لباريها، وبما يحبب تراث محدثينا إلى الناس، ويقرب سنة النبي ﷺ إلى القلوب، علَّ ذلك يوقظ نائماً، أو يذكر غافلاً، أو يرد شارداً عن جادة الحق. ومن الله أرجو السداد والتوفيق.

إنه على ما يشاء قدير.

والحمد لله رب العالمين.



الفَصْل الأول

اِبْنُ حِبَّانَ: حيَاتُهُ وَعِلْمُهُ



عصره

عاش ابن حبان في الفترة الممتدة من الربع الأخير من القرن الثالث الهجري إلى منتصف القرن الرابع الهجري، وكانت تلك الفترة فترة ضعف في الأمة، وتفرق فيها، وقد كانت تلك الفترة أضعف فترات الحكم العباسي، حيث تضاءل فيها شأن الخليفة، وضعف أمره، حتى أصبح الحال كما يُحدِّث ابن الأثير في الكامل حيث يقول: «وتغلب أصحاب الأطراف، وزالت عنهم الطاعة، ولم يبق للخليفة غير بغداد وأعمالها، والحكم في جميعها لابن رائق، ليس للخليفة حكم، وأما باقي الأطراف، فكانت البصرة في يد ابن رائق، وخوزستان بيد ابن البريدي، وفارس في يد عماد الدولة ابن بويه، وكرمان في يد علي بن محمد بن إلياس، والري، وأصبهان، والجبل في يد ركن الدولة بن بويه، ويد شمكير أخي مرداويج يتنازعان عليها، والموصل، وديار بكر، ومضر، وربيعة في يد بني حمدان، ومصر والشام في يد محمد بن طغج، والمغرب وإفريقية في يد أبي القاسم القائم بأمر الله بن المهدي العلوي، وهو الثاني منهم، ويلقب بأمير المؤمنين، والأندلس في يد عبد الرحمن بن محمد الملقب بالناصر الأموي، وخراسان وما وراء النهر في يد نصر بن

أحمد الساماني، وطبرستان وجرجان في يد الديلم، والبحرين واليمامة في يد أبي طاهر القرمطي[1]». هذا تصوير لواقع بلدان الخلافة الإسلامية آنذاك من الناحية السياسية، من فرقة مواقف، وكثرة زعامات، وضعف للخليفة، وهذا بدوره له الأثر البالغ على نواحي الحياة الأخرى الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ولقد كان من ثمرات هذا الواقع وجود الحروب في تلك الفترة، ففي سنة ٢٧١ كانت وقعة الطواحين بين خمارويه وأبي العباس المعتضد[2]، وفي سنة ٢٧٦ جرت حروب بين خمارويه ومحمد بن أبي الساج نتج عنها ضعف الثاني[3]. وفي سنة ٢٩٢ خرج صاحب مصر هارون بن خمارويه على الطاعة، فحارب المكتفي، وانتهت بمقتل هارون هذا[4].

هذه أمثلة تضرب، وإلا فإن الخطب أكبر وأعظم من ذلك، وفي هذا الخضم ظهرت رؤوس الفتنة، فظهر أصحاب البدع والحركات الباطنية، فقد ظهر القرامطة بسواد الكوفة سنة ٢٧٨[5]، وظهر أبو عبد الله الشيعي في المغرب في سنة ٢٨٨[6]، وفي

(١) الكامل ٦/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥.
(٢) تاريخ الطبري ١١/ ٣٣٠، والعبر ١/ ٣٩١، والبداية ١١/ ٥٢، والشذرات ٢/ ١٦٠/ ١٦١.
(٣) الطبري ١١/ ٣٣٤، والعبر ١/ ٣٩٧.
(٤) الطبري ١١/ ٣٩٢، والعبر ١/ ٤٢١.
(٥) الطبري ١١/ ٣٢٧، والعبر ١/ ٣٩٩.
(٦) العبر ١/ ٤١٤.

سنة ٢٨٩ ظهر يحيى بن زكرويه القرمطي بالشام، وقصد دمشق، فحاربه واليها إلى أن قتل يحيى سنة ٢٩٠[١]. ولم يقف الأمر عند ظهور الفتن، وخروج أصحابها على دولة الخلافة، ومحاولة نشر أفكارها، بل عداه ذلك إلى أن حاول بعض الخلفاء الدخول في خضم الخلاف والأهواء، فهذا الخليفة المعتضد قد عزم على لعن معاوية على المنابر، وكان ذلك سنة ٢٨٤، ولكنه أحجم عن ذلك خوف الفتنة[٢]. كما أن الخليفة معز الدولة ألزم أهل بغداد في يوم عاشوراء من سنة ٣٥٢ هـ بالنوح والمآتم على الحسين بن علي رضي الله عنه، وأمر بغلق الأسواق، وعلقت عليها المسوح، ومنع الطباخين من عمل الأطعمة، وخرجت نساء الرافضة منشرات الشعور، مصخمات الوجوه، يلطمن، ويفتنَّ الناس، وهذا أول ما نيح عليه[٣]. وهكذا.

وأما ما يصيب الناس من آثار الحروب والتناحر والفتن من غلاءٍ في الأسعار، وشدة في حياة الناس، فيكفي أن نذكر أن الوباء المفرط قد أصاب أذربيجان في سنة ٢٨٨، حتى فقدت الأكفان، وكفنوا في اللبود، ثم بقوا مطرحين في الطرق[٤]. كما أن المرض قد وقع في المغاربة في سنة ٣٠٧، ومات جماعة من

---

(١) الطبري ١١/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨، والعبر ١/ ٤١٥، والبداية ١١/ ٩١ ـ ٩٢.
(٢) الطبري ١١/ ٣٥٤، والعبر ١/ ٤٠٨.
(٣) العبر ٢/ ٨٩، والبداية ١١/ .
(٤) الطبري ١١/ ٣٧١، والعبر ١/ ٤١٤.

أمرائهم، وحال دون غزوهم لمصر[1]. كما حدث الغلاء المفرط والوباء ببغداد سنة ٣٣٠ وأكلوا الجيف[1].

وهكذا كان الحال في نواحي الخلافة العباسية وأطرافها، فرقة وانقسام، وحروب وأهواء، وجوع وغلاء، ومحن وتكالب خطوب، وكان سهم أهل السنة إذ ذاك كليلاً، وفارسهم كابياً، وصارمهم نابياً، وجناحهم مهيضاً، ولقد أثر ذلك على الناحية العلمية في تلكم الأزمان، وفي هذا المقام يحدثنا الإمام ابن حبان نفسه واصفاً تغير الحال حيث يقول: أما بعد فإنَّ الزمان قد تبيَّن للعاقل تغيره، ولاح للبيب تبدله، حيث يبس الضرع بعد الغزارة، وذبل فرعه بعد النضارة، ونحل عوده بعد الرطوبة، وبشع مذاقه بعد العذوبة، فنبغ فيه أقوام يَدَّعون التمكن من العقل باستعمال ضد ما يوجب العقل من شهوات صدورهم، وترك ما يوجبه نفس العقل بهجسات قلوبهم، جعلوا أساس العقل الذي يعقدون عليه عند المعضلات، النفاق والمداهنة، وفروعه عند ورود النائبات حسن اللباس والفصاحة، وزعموا أنَّ من أحكم هذه الأشياء الأربعة فهو العاقل[3].

هذا تصوير الرجل لتغير الحال عند الناس عندما يتغير

(١) العبر ١/ ٤٥١.
(٢) العبر ٢/ ٣٥، والبداية ١١/ ٢١٤.
(٣) روضة العقلاء ص ١٤/ ١٥.

زمانهم، وإذا نظرت في واقع الناس وجدت أن التاريخ يعيد نفسه، وأنَّ النماذج تتكرر. ولقد كان لذلك الحال أثر في قصور الهمم عند بعض المحدثين حتى وصف لنا الإمام الذهبي ذلك الحال حيث يقول: فلقد تفانى أصحاب الحديث وتلاشوا، وتبدل الناس بطلبة يهزأ بهم أعداء الحديث والسنة ويسخرون منهم، وصار علماء العصر في الغالب عاكفين على التقليد في الفروع من غير تحرير لها، ومكبين على عقليات من حكمة الأوائل وآراء المتكلمين من غير أن يتعقلوا أكثرها، فَعَمَّ البلاء، واستحكمت الأهواء، ولاحت مبادىء رفع العلم، وقبضه من الناس[1].

هذه لمحة مختصرة أردنا بها تصوير واقع الحياة في زمان الإمام ابن حبان رحمه الله، لتلقي الضوء على ذلك الواقع القاتم المظلم، وتبين همة هذا الرجل الذي نتشرف بالترجمة له هنا، وكيف ارتقى إلى هذا المقام الذي استحقه بين أقرانه على ما سيمر معنا في ترجمته؟. وكيف كانت همته في وسط ذلك الجو المليء بكل عقبة في طريق العلم، من فرق باطنية، ومن حروب، ومن دويلات، ومن بلاء وغلاء وجوع؟ هذا وغيره ما سنعرفه في ثنايا صفحات الترجمة بإذن الله تعالى، ومنه نستمد العون والسداد إنه نعم المولى ونعم النصير.

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٣٠.

اسمه

هو أبو حاتم محمد بن حبان بن معاذ بن معبد بن سعيد بن شهيد بن هدبة بن مرة بن سعد بن يزيد بن مرة بن زيد بن عبد الله بن دارم بن مالك بن زيدمناة بن تميم بن مرّ بن أدّ بن طابخة بن إلياس بن مُضَر[1] بن نزار بن مَعَدّ بن عدنان التميمي البستي[2].

نسبه

ابن حبان عربي ينتهي في نسبه إلى تميم، يقول الأستاذ محمد كرد علي: عربي اتصل نسبه بإلياس بن مضر، ونسب في إحدى الروايات إلى دارم، ثم إلى تميم بن مُرّ ثم إلى عدنان[3].

مولده

ربما خذلت المصادر العلمية طالبها حين تحجم عن ذكر

(١) معجم البلدان ١/٤١، والإحسان ١/ ٨١ ـ ٨٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٩٢ ـ ٩٣.

(٢) الإحسان ١/ ٨٢، وتذكرة الحفاظ ٣/ ٩٢٠.

(٣) كنوز الأجداد ص ١٤٨.

تاريخ ميلاد أو وفاة رجل من الأعلام، ولقد كان هذا منها معنا في تحديد وفاة ابن حبان، فعلى الرغم من منزلة هذا الرجل العلمية، فإنه لا يوجد فيما علمت تحديد لسنة ولادته، اللهم إلا ما قاله الذهبي من باب التقريب: ولد سنة بضع وسبعين ومائتين[١].

وقد كانت ولادته بمدينة بست، وهي مدينة بين سجستان وغزنَيْن وهراة، وهي كثيرة الأشجار والبساتين إلاّ أنَّ الخراب فيها ظاهر[٢]. أقول: وموقعها اليوم ضمن أراضي أفغانستان المسلمة، وتقع على الضفة اليسرى للنهر الكبير هيلمند، إلى الجنوب من الموقع الذي يتصل بنهر أرغنداب، فهي ذات موقع حسن جداً، لكونها في الزاوية التي بين هذين النهرين في البقعة التي يصبح فيها النهر صالحاً للملاحة، وحيث تلتقي الطرق الآتية من زرنج وهراة لتعبر نهر هيلمند على جسر من السفن، ثم تتابع سيرها إلى بلوخستان والهند، مما جعلها مركزاً تجارياً إلى بلاد الهند[٣].

نشـأته وطلبـه للعلـم

لا بد لمن رام معرفة رجل ما من معرفة نشأته، فإذا كان من طلبة العلم لزمنا معرفـة طلبه للعلم، ولما كنا بصدد الترجمة

(١) سير أعلام النبلاء ١٦/ ٩٣.
(٢) معجم البلدان ١/ ٤١٢ ـ ٤١٥.
(٣) بلدان الخلافة ص ٣٧٧، مجلة البصائر ص ١١ العدد ١١.

للإمام ابن حبان، فقد حاولنا البحث في حيثيات نشأته، ولكن المترجمين له الذين كتبوا في حياته ضنوا علينا، فلم يذكروا عن نشأته إلا النزر اليسير، فمن ذلك أن القفطي قد ذكر سنة قدومه نيسابور حيث قال: قد كان قدم نيسابور سنة ثلاثمائة[1]، ولكن الذهبي يحدد سنة طلبه للعلم حيث يقول: وطلب العلم على رأس الثلاثمائة[2]، ويتابعه ابن حجر على ذلك[3].

ولكن ما ذكر هنا لا يعني تأخر الإمام ابن حبان في طلب العلم، فقد سمع ببلده من إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل البستي القاضي المتوفى نحواً من سنة ثلاثمائة[4]، ومن محمد بن عبد الله بن الجنيد المتوفى سنة ٣٤٧[5]، ولذا فيبدو أنه قد اشتغل بشيخي بلده هذين، ثم رحل في سنة ثلاثمائة، فيكون قد تأخر في الرحلة لا في الطلب، إذ لا يعقل أن يرحل رجل عن بلده دون أن يأخذ عن أشياخها.

رحلتـه في طلب العلم

ما كان لعالم أن ينبل حتى يرحل، إذ كانت الرحلة من رسوم التحديث آنذاك، ولقد رحل ابن حبان رحمه الله حتى قال

---

(١) إنباه الرواة ٣/ ١٢٢.
(٢) ميزان الاعتدال ٣/ ٥٠٦.
(٣) لسان الميزان ٥/ ١١٢.
(٤) معجم البلدان ١/ ٤١٥، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ١٤٠.
(٥) معجم البلدان ١/ ٤١٥، وتذكرة الحفاظ ٣/ ٨٩٧.

ياقوت الحموي واصفاً رحلته بقوله: كان مكثراً من الحديث والرحلة والشيوخ[1].

ويحاول السمعاني تحديد المسافة التي رحلها فيقول: رحل ما بين الشاش إلى الإسكندرية[2].

هذا شيء من وصف الناس لرحلته، ولنصغ إليه وهو يذكر كثرة شيوخه إذ يقول: ولعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ من أسبيجاب إلى الإسكندرية[3]، ومما يجدر ذكره في هذا المقام أنه على الرغم من رحلة ابن حبان الطويلة إلى هذه البلاد الكثيرة، إلا أن من ترجم لبعض علماء تلك البلاد لم يترجم لابن حبان، كما هو الحال بالنسبة للخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، والسهمي في تاريخ جرجان، والنرشخي في تاريخ بخارى، نعم لم يصلنا كتاب تاريخ بخارى لغنجار، كما أن تاريخ نيسابور لتلميذه الحاكم النيسابوري لم يصلنا[4]، وغالب الظن أن له ترجمة في هذين الكتابين.

---

(١) معجم البلدان ١/ ٤١٧.
(٢) الأنساب ص ٨٠.
(٣) الإحسان ١/ ١٤١.
(٤) قد طبع مختصر له بالفارسية اختصره رجل فارسي، واقتصر على ذكر الأسماء فقط، وقد حقق ذلك المختصر الدكتور بهمن كريمي، وذلك سنة ١٩٦١ بفارس، انظر تاريخ التراث ١/ ٣٦٩، وبحوث في تاريخ السنة ص ٢٦٤.

شيوخه

من كان طويل الرحلة، فلا بد أن يلقى في الرحلة أشياخاً كثراً، فيأخذ عنهم، ولقد كان ابن حبان من هذا الصنف، فقد أخذ عن شيوخ كثر أخبر هو بنفسه عن كثرتهم فقال: ولعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ من أسبيجاب إلى الإسكندرية[1]. وقد وصفه الناس بكثرة الشيوخ، وفي هذا المقام يحدثنا ياقوت فيقول: وكان مكثراً من الحديث والرحلة والشيوخ[2].. ومن هنا نود إيراد قائمة بأشهر شيوخه الذين أخذ عنهم معتمدين في ذلك على معجم البلدان وسير أعلام النبلاء، فنقول:

١ ـ إبراهيم بن أبي أمية الطرسوسي، سمع منه بطرسوس.

٢ ـ أحمد بن خالد بن عبد الملك بن عبد الله بن مسروح الحراني، سمع منه بسرغا مرطا من ديار مُضَر.

٣ ـ أحمد بن داود بن محسن بن هلال المصيصي، سمع منه بالمصيصة.

٤ ـ أحمد بن شعيب النسائي، سمع منه بالفسطاط بمصر.

---

(١) الإحسان ١/١٤١.

(٢) معجم البلدان ١/٤١٦.

٥ ـ أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي، سمع منه بالموصل.

٦ ـ أحمد بن عمارة بن الحجاج، سمع منه بالكرج.

٧ ـ أحمد بن عمير بن جوصاء الحافظ، سمع منه بدمشق.

٨ ـ أحمد بن محمد بن عبد الكريم الوزان، سمع منه بجرجان.

٩ ـ أحمد بن محمد بن يحيى بن زهير، سمع منه بتستر.

١٠ ـ أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي، سمع منه ببغداد.

١١ ـ أحمد بن عبيد الله الدارمي، سمع منه بأنطاكية.

١٢ ـ إسحاق بن إبراهيم القاضي، سمع منه ببست.

١٣ ـ إسحاق بن يونس المنجنيقي، سمع منه بمصر.

١٤ ـ جعفر بن أحمد بن سنان القطان، سمع منه بواسط.

١٥ ـ جعفر بن أحمد بن عاصم الأنصاري، سمع منه بدمشق.

١٦ ـ حاجب بن أركين الفرغاني، سمع منه بدمشق.

١٧ ـ حامد بن محمد بن شعيب البلخي، سمع منه ببغداد.

١٨ ـ الحسن بن سفيان الشيباني، سمع منه بنسا.

١٩ ـ الحسين بن إسحاق الأصبهاني، سمع منه بالكرج.

٢٠ ـ الحسين بن عبد الله بن يزيد القطان، سمع منه بالرقة.

٢١ ـ الحسين بن محمد بن بسطام، سمع منه بالأبلة.

٢٢ ـ الحسين بن محمد بن مصعب السنجي، سمع منه بقرية سنج.

٢٣ ـ خلاد بن محمد بن خالد الواسطي، سمع منه بنهر سايس.

٢٤ ـ الخليل بن محمد الواسطي، سمع منه بواسط.

٢٥ ـ روح بن عبد المجيب الموصلي، سمع منه بالموصل.

٢٦ ـ زكريا بن يحيى الساجي، سمع منه بالبصرة.

٢٧ ـ زيد بن علي بن عبد العزيز الموصلي، سمع منه بالموصل.

٢٨ ـ سعيد بن داود بن وردان المصري، سمع منه بمصر.

٢٩ ـ صالح بن الأصبغ بن عامر التنوخي، سمع منه بمنبج.

٣٠ ـ العباس بن الفضل المقري، سمع منه بالري.

٣١ ـ عبد الكريم بن عمر الخطابي، سمع منه بالبصرة.

٣٢ ـ عبد الله بن أحمد بن موسى الجواليقي، سمع منه بعسكر كرم.

٣٣ ـ عبد الله بن زيدان البجلي، سمع منه بالكوفة.

٣٤ ـ عبد الله بن قحطبة، سمع منه بفم الصلح.

٣٥ ـ عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن شيرويه، سمع منه بنيسابور.

٣٦ ـ عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، سمع منه ببغداد.

٣٧ ـ عبد الله بن محمد بن سلم الخطيب، سمع منه ببيت المقدس.

٣٨ ـ عبد الله بن محمود السعدي، سمع منه بمرو.

٣٩ ـ علي بن إبراهيم بن الهيثم الموصلي، سمع منه بسنجار.

٤٠ ـ علي بن أحمد بن عمران الجرجاني، سمع منه بحلب.

٤١ ـ علي بن الحسن بن مسلم الرازي، سمع منه بالري.

٤٢ ـ علي بن الحسن بن سليمان المعدل، سمع منه بمصر.

٤٣ ـ علي بن سعيد العسكري، سمع منه بسامراء.

٤٤ ـ عمر بن سعيد بن سنان، سمع منه بمنبج.

٤٥ ـ عمر بن محمد بن يحيى الهمذاني، سمع منه بالصغد بما وراء النهر.

٤٦ ـ عمران بن موسى بن مجاشع، سمع منه بجرجان.

٤٧ ـ الفضل بن الحباب الجمحي، سمع منه بالبصرة.

٤٨ ـ محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، سمع منه بمكة.

٤٩ ـ محمد بن أبي المعافى بن سليمان الصيداوي، سمع منه بصيدا.

٥٠ ـ محمد بن إسحاق بن إبراهيم البغدادي، سمع منه بالرافقة.

٥١ ـ محمد بن إسحاق بن إبراهيم السراج، سمع منه بنيسابور.

٥٢ ـ محمد بن إسحاق بن خزيمة، سمع منه بنيسابور.

٥٣ ـ محمد بن الحسن بن قتيبة، سمع منه بالرملة.

٥٤ ـ محمد بن الحسين السلمي، سمع منه بكفر دوما بديار ربيعة.

٥٥ ـ محمد بن زهير، سمع منه بالأبلة.

٥٦ ـ محمد بن عبد الله بن الجنيد، سمع منه ببست.

٥٧ ـ محمد بن عبد الله بن عبد السلام البيروتي، سمع منه ببيروت.

٥٨ ـ محمد بن عبد الله بن الفضل الكلاعي، سمع منه بحمص.

٥٩ ـ محمد بن عثمان بن سعيد الدارمي، سمع منه بهراة.

٦٠ ـ محمد بن علان الأذني، سمع منه بأذنة.

٦١ ـ محمد بن عمر بن يوسف، سمع منه بنسا.

٦٢ ـ محمد بن محمود بن عدي، سمع منه بنسا.

٦٣ ـ محمد بن المسيب بن إسحاق الفرغاني، سمع منه بأرغيان.

٦٤ ـ محمد بن نصر بن نوفل الهورقاني، سمع منه بقرية سنج.

٦٥ ـ محمد بن يحيى بن خالد المديني، سمع منه بمرو.
٦٦ ـ محمد بن يزيد الدارمي، سمع منه بطرسوس.
٦٧ ـ محمد بن يعقوب الخطيب، سمع منه بالأهواز.
٦٨ ـ مسدد بن يعقوب الفلوسي، سمع منه بنصيبين.
٦٩ ـ المفضل بن محمد الجَنَدي، سمع منه بمكة.
٧٠ ـ هارون بن المسكين البلخي، سمع منه بالموصل.
٧١ ـ هاشم بن يحيى النصيبي، سمع منه بنصيبين.
٧٢ ـ الهيثم بن خلف الدوري، سمع منه ببغداد.
٧٣ ـ وصيف بن عبد الله الحافظ، سمع منه بأنطاكية.

وغيرهم(١). هذا وقد أحصيت مشايخ ابن حبان من خلال [موارد الظمآن في زوائد ابن حبان] فوجدت أن عددهم يقارب المائتين، وأحصيت الذين يدور عليهم كتابه، فوجدتهم قريباً من تسعة وعشرين رجلاً(٢). كما قام الشيخ شعيب الأرناؤوط بإعداد دراسة في هذا الأمر، فأحصى شيوخ ابن حبان الذين يدور عليهم صحيحه فوجدهم واحداً وعشرين رجلاً(٣).

ذكرت هذا للإجابة على السؤال القائل: هل روى ابن حبان عن جميع شيوخه الذين ذكر أنهم أكثر من ألفي شيخ؟ لكنه أجاب عن نفسه فقال: ولعلنا لم نرو في كتابنا هذا إلا عن

(١) معجم البلدان ١/ ٤١٤ ـ ٤١٦، والسير ١٦/ ٩٣.
(٢) زوائد ابن حبان ص ٤١.
(٣) مجلة البصائر ص ١٦/ ٢٢.

مائة وخمسين شيخاً أقل أو أكثر، ولعل معول كتابنا هذا يكون على نحوٍ من عشرين شيخاً ممن أدرنا السنن عليهم، واقتنعنا برواياتهم عن روايات غيرهم[1].

وبعد هذا نقف لنترجم لثلاثة من أشهر مشايخه، وهم: ابن خزيمة، وأبو يعلى، والنسائي.

ترجمة ابن خزيمة[2]

محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر، الحافظ الحجة الفقيه، شيخ الإسلام، إمام الأئمة أبو بكر السلمي النيسابوري، ولد سنة ٢٣٣، وعني في حداثته بالحديث والفقه، حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان، سمع من محمود بن غيلان، وعلي بن حُجْر، وأحمد بن منيع، ومحمد بن بشار، ومحمد بن المثنى وغيرهم.. حدث عنه البخاري ومسلم في غير الصحيحين، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وأبو حاتم البستي، وأبو أحمد بن عدي، وخلق كثير. قال الدارقطني: كان ابن خزيمة إماماً ثبتاً معدوم النظير، وقال أبو علي الحافظ: كان ابن خزيمة يحفظ الفقهيات من حديثه كما يحفظ القارىء السورة، وقال ابن حبان: ما رأيت على وجه

(١) الإحسان ١/ ١٤١.

(٢) انظر الجرح ١٩٦/٧، والثقات لابن حبان ٩/ ١٥٦، والسير ١٤/ ٣٦٥ ـ ٣٨٢، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٧٢٠ ـ ٧٣١ ، والبداية ١١/ ١٤٩.

الأرض من يحفظ صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياداتها حتى كأن السنن بين يديه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة فقط.

توفي في خامس ذي القعدة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، وعاش تسعاً وثمانين سنة.

من مصنفاته: كتاب الصحيح، وكتاب التوحيد وإثبات صفات الرب وقد طبعا، وغيرهما من الكتب الأخرى.

ترجمة أبي يعلى[1]

الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي الموصلي، محدث الموصل، وصاحب المسند والمعجم، ولد في ثالث شوال سنة عشر ومائتين. لقي الكبار، وارتحل في حداثته إلى الأمصار بعناية أبيه وخاله محمد بن أحمد بن أبي المثنى، ثم بهمته العالية، وسمع من أحمد بن حاتم الطويل، وأحمد بن منيع، وإبراهيم بن الحجاج السامي، وزهير بن حرب وغيرهم.

حدث عنه النسائي في الكنى، وأبو زكريا الأزدي، وابن حبان البستي، والطبراني، وأبو أحمد بن عدي وغيرهم. قال الدارقطني: ثقة مأمون، وقال عبد الغني الأزدي: أبو يعلى

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٧٤ ـ ١٨٤، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٧٠٧ ـ ٧٠٨، والبداية والنهاية ١١/ ١٣٠.

أحد الثقات الأثبات، وكان على رأي أبي حنيفة، مات سنة ٣٠٧، وعاش ٩٧ سنة، وغلقت أكثر الأسواق يوم موته، وحضر جنازته من الخلق أمرٌ عظيم.

من مصنفاته: المسند والمفاريد والمعجم، وقد طبع المسند بتحقيق الأستاذ حسين أسد، وكذا المعجم، وطبع والمفاريد في الكويت بتحقيق الأستاذ يوسف الجديع.

ترجمة الإمام النسائي

الإمام الحافظ الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن سنان بن بحر الخراساني النسائي، صاحب السنن، ولد بنسا في سنة خمس عشرة ومئتين، وسمع من إسحاق بن راهويه، وهشام بن عمار، وسويد بن نصر، ومحمد بن عبد الله المخرمي، ومحمد بن مثنى، ومحمد بن مصفى وغيرهم؛ وكان من بحور العلم مع الفهم والإتقان والبصر، ونقد الرجال، وحسن التأليف، جال في طلب العلم في خراسان، والحجاز، ومصر، والعراق، والجزيرة، والشام، والثغور، ثم استوطن مصر، ورحل الحفاظ إليه، ولم يبق له نظير في هذا الشأن، حدث عنه: أبو بشر الدولابي، وأبو جعفر الطحاوي، وأبو علي النيسابوري، وأبو بكر بن السني، وأبو القاسم الطبراني وغيرهم.

وكان شيخاً مهيباً، مليح الوجه، ظاهر الدم، حسن

الشيبة، خرج من مصر في ذي القعدة من سنة اثنين وثلاثمائة، وتوفي في فلسطين لثلاث عشرة خلت من سنة ثلاث وثلاثمائة. قال الدارقطني: أبو عبد الرحمن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره، وقال أبو علي النيسابوري: أخبرنا الإمام في الحديث بلا مدافعة أبو عبد الرحمن النسائي. وصنف مصنفات كثيرة، ومما طبع منها: السنن الكبرى، والسنن الصغرى، والضعفاء[1].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٢٧ ـ ١٣٥، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٦٩٨ ـ ٧٠١، والبداية ١١/ ١٢٣ ـ ١٢٤، وتهذيب التهذيب ١/ ٣٦ ـ ٣٧.

مذهبه الفقهي

ما كان للعالم أن يكون في منأى عن رسوم العلم في عصره، من اعتماد مذهب في الفقه والاعتقاد، وهكذا الأمر بالنسبة لابن حبان رحمه الله، ولذا فقد كان ابن حبان شافعي المذهب، فقد ذكره العبادي في الطبقة الرابعة من علمائهم[١]، كما ترجم له مؤلفوا طبقات الشافعية كالسبكي وابن قاضي شهبة والأسنوي[٢]. ولا يعني وصف المترجمين له بأنه شافعي المذهب التقيد بحرفية المذهب في المسائل كلها، بل إنه ليختار أحياناً موافقة غير الشافعية في بعض المسائل إن رأى دليلهم أقوى، وإليك أمثلة على ذلك:

١ ـ مسألة إيجاب الوضوء من أكل لحم الإبل:

قال ابن حبان: باب ذكر الأمر بالوضوء من أكل لحم الجزور ضد قول من نفى عنه ذلك، وأخرج فيه حديث جابر بن سمرة أن رجلاً سأل النبي ﷺ: يا رسول الله أنتوضأ من لحوم الغنم، قال: «إن شئت فتوضأ، وإن شئت فلا تتوضأ»، قال:

(١) طبقات الشافعية للعبادي ص ١٠١.
(٢) طبقات السبكي ١٤١/٥، وطبقات ابن قاضي شهبة ١ / ١٣١ـ ١٣٢، وطبقات الأسنوي ٤١٨/١ ـ ٤١٩.

أنتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: «نعم»[1].

ثم قال: ذكر الخبر المصرح بإيجاب الوضوء من أكل لحوم الجزور، وساق فيه حديث جابر بن سمرة أيضاً[2]. ثم قال: ذكر الخبر الدال على أنَّ الأمر بالوضوء من أكل لحوم الإبل إنما هو الوضوء المفروض للصلاة دون غسل اليدين. وأخرج فيه حديث البراء: أن النبي ﷺ سئل أنصلي في أعطان الإبل؟ قال: «لا»، قيل: أنصلي في مرابض الغنم؟ قال: «نعم»، قيل: أنتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: «نعم»، قيل: أنتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: «لا»[3].

ثم عقب عليه بقوله: في سؤال السائل عن الوضوء من لحوم الإبل، وعن الصلاة في أعطانها، وتفريق النبي ﷺ بين الجوابين، أبين البيان أنه أراد الوضوء المفروض للصلاة دون غسل اليدين، ولو كان ذلك غسل اليدين من الغمر لاستوى لحوم الإبل والغنم جميعاً، وقد كان ترك الوضوء مما مسته النار، وبقي المسلمون عليه مدة، ثم نسخ ذلك، وبقي لحوم الإبل مستثنى من جملة ما أبيح بعد الحظر الذي تقدم ذكرنا له[4].

(١) الإحسان ٢/ ٢٢٥.
(٢) الإحسان ٢/ ٢٢٦.
(٣) الإحسان ٢/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧.
(٤) الإحسان ٢/ ٢٢٧.

أقول: وهذا ميل منه إلى مذهب مخالفي الشافعية في هذه المسألة، وهذا المذهب ذهب إليه:

١ ـ الحنابلة: قال في المغني: وجملة ذلك أن أكل لحم الإبل ينقض الوضوء على كل حالٍ، نيئاً ومطبوخاً، عالماً كان أو جاهلاً[١].

٢ ـ قال ابن قدامة: وبهذا قال جابر بن سمرة، ومحمد بن إسحاق، وإسحاق، وأبو خيثمة، ويحيى بن يحيى، وابن المنذر[٢].

٣ ـ وعزاه الخطابي إلى عامة أهل الحديث[٣].

٤ ـ وعزاه النووي إلى ابن خزيمة[٤]، وعزاه ابن نصر إلى أبي ثور[٥].

٥ ـ وحكاه النووي عن جماعة من الصحابة، وقال عنه: وهذا المذهب أقوى دليلاً، وإن كان الجمهور على خلافه[٦].

٦ ـ وهو المذهب القديم المختار عند أصحاب الشافعي[٧].

---

(١) المغني ١/ ١٧٩، ومسائل أحمد لأبي داود ص ١٥.
(٢) المغني ١/ ١٧٩.
(٣) معالم السنن ١/ ٦٧.
(٤) شرح مسلم ٤/ ٤٩.
(٥) اختلاف العلماء ص ٢٥.
(٦) شرح مسلم ٤/ ٤٨ ـ ٤٩.
(٧) رحمة الأمة ص ١٢ ـ ١٣، والأفصاح ١/ ٩١.

ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن مذهب جمهور أهل العلم عدم نقض الوضوء من أكل لحم الجزور، وهذا مذهب الخلفاء الأربعة الراشدين، وابن مسعود، وأبي بن كعب، وابن عباس، وأبي الدرداء، وأبي طلحة، وعامر بن ربيعة، وأبي أمامة، وجماهير التابعين، ومالك وأبي حنيفة والشافعي، وأصحابهم[(1)].

٢ ـ أن القنوت لا يكون إلا في نازلة:

يقول ابن حبان: ذكر الخبر الدال على أنَّ الحادثة إذا زالت لا يجب على المرء القنوت حينئذٍ، وأخرج فيه حديث أبي هريرة قال: قنت رسول الله ﷺ في صلاة العتمة شهراً يقول في قنوته: «اللهم أنج الوليد بن الوليد، اللهم أنج سلمة بن هشام، اللهم نجّ عيَّاش بن أبي ربيعة، اللهم نجّ المستضعفين من المؤمنين، اللهم اشدد وطأتك على مضر، اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف». قال أبو هريرة: وأصبح رسول الله ﷺ ذات يومٍ فلم يدع لهم، فذكرت ذلك له فقال ﷺ: «أما تراهم قد قدموا»[(2)].

ثم عقب عليه بقوله: في هذا الخبر بيان واضح أنَّ القنوت إنما يقنت في الصلوات عند حدوث حادثة، مثل ظهور أعداء الله

(١) شرح مسلم ٤/٤٨، والمغني ١/١٧٩، ورحمة الأمة ص١٢ ـ ١٣، وبداية المجتهد ١/ ٤٠ ـ ٤١.

(٢) الإحسان ٣/ ٢٢٠، والحديث رواه البخاري برقم ٤٥٩٨، ومسلم ج ٥ ص ١٧٦ ـ ١٧٧ وأبو داود برقم ١٤٤٢.

على المسلمين، أو ظلم ظالم ظلم المرء به أو تعدى عليه، أو أقوام أحب أن يدعو لهم، أو أسرى من المسلمين في أيدي المشركين، وأحب الدعاء لهم بالخلاص من أيديهم، أو ما يشبه هذه الأحوال، فإذا كان بعض ما وصفنا موجوداً قنت المرء في صلاة واحدةٍ، أو الصلوات كلها، أو بعضها دون بعض بعد رفعه رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من صلاته يدعو على من شاء باسمه، ويدعو لمن أحب باسمه، فإذا عدم مثل هذه الأحوال لم يقنت حينئذٍ في شيء من صلاته[١].

هذه مسألة خالف فيها ابن حبان الشافعية، ووافق سواهم في قولهم: بأنه لا قنوت إلا في النازلة. وهذا مذهب:

١ ـ أبي حنيفة: قال صاحب الهداية: ولا يقنت في صلاة غيره[٢]، يعني الوتر.

وقال صاحب اللباب: ولا يقنت في صلاة غيرها إلا النازلة في الجهرية، وقيل في الكل[٣].

٢ ـ وأحمد: قال في المغني: فإن نزل بالمسلمين نازلة فللإمام أن يقنت في صلاة الصبح نص عليه أحمد[٤].

٣ ـ والثوري: كما عزاه إليه صاحب المغني[٥].

---

(١) الإحسان ٣/ ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٢) الهداية ١/ ٦٦.

(٣) اللباب ١/ ٧٧.

(٤) المغني ١/ ٧٨٨.

(٥) المغني ١/ ٧٨٨.

٤ ـ وإسحاق: كما عزاه إليه الترمذي في سننه[١].

وهو مذهب ابن المبارك، والعبادلة وأبي الدرداء وابن مسعود[٢].

وذهب آخرون إلى أنَّ القنوت يشرع في غير النازلة، فيسن في الفجر، وهذا مذهب:

١ ـ الشافعية: قال في فتح الوهاب: سُنَّ قنوت في اعتدال أخرة صبح مطلقاً، وآخر سائر المكتوبات لنازلة كَوَباء وقحط وعدو[٣]..

٢ ـ ومالك: قال ابن عبد البر: ويقنت في صلاة الصبح الإمام والمأموم[٤].

وقال ابن رشد: فذهب مالك إلى أن القنوت في صلاة الصبح مستحب[٥].

وهو مذهب ابن أبي ليلى والحسن بن صالح كما في المغني[٦].

وبعد هذا فأنت ترى خلافه لمذهبه، وموافقته لغيرهم في

---

(١) سنن الترمذي ٢/ ٢٥٢.
(٢) نيل الأوطار ٢/ ٣٤٥.
(٣) فتح الوهاب ١/ ٤٢ ـ ٤٣.
(٤) الكافي ص ٤٤.
(٥) بداية المجتهد ١/ ١٣٠.
(٦) المغني ١/ ٧٨٧.

هذه المسألة، ولا حاجة بنا هنا إلى ذكر الأدلة فلها باب آخر نسأل الله أن يعين على تجشم تبعته، ألا وهو دراسة عن فقه ابن حبان بعون الله ورعايته.

أكتفي بهذين المثالين للتدليل على كون ابن حبان رجل صاحب دليل يتبعه، وليس برجل مقلد في فروع الفقه، وبه ننهي الكلام في مذهبه، والله أعلم.

عقيـدة ابن حبـان

ابن حبان رجل سلفي العقيدة، كيف لا وهو تلميذ الإمام أبي بكر بن خزيمة صاحب كتاب التوحيد، ولا أود هنا أن أستبق الأمور فأحدثك، بل أبادر فأسمعك من كلامه حيث يقول: هذا خبر يوهم لفظه من جهل صناعة العلم أن القرآن مجعول مربوب، وليس كذلك، لكن لفظه مما نقول في كتبنا: إن العرب في لغتها تطلق الشيء على سببه، كما تطلق اسم السبب على الشيء، فلما كان العمل بالقرآن قاد صاحبه إلى الجنة، أطلق اسم ذلك الشيء الذي هو العمل بالقرآن على سببه الذي هو القرآن لا أن القرآن يكون مخلوقاً[1].

ولكن شبهة ثارت حول عقيدته، وذلك أنه قد نقل عنه قوله: النبوة العلم والعمل. فحكموا عليه بالزندقة، وهجر، وكتب فيه إلى الخليفة فأمر بقتله[2]. ولقد أتعب ابن حبان من بعده ممن ترجم له في التماس الجواب عن هذه المقولة، ولذا فلقد تجشم مشقة الدفاع عنه الذهبي والسبكي وابن حجر[3].

---

(١) الإحسان ١/ ١٦٧.

(٢) السير ١٦/ ٩٦.

(٣) السير، والميزان، والتذكرة للذهبي، وطبقات الشافعية للسبكي، ولسان الميزان لابن حجر.

وفي هذا يقول الحافظ الذهبي في معرض الدفاع عنه: هذه حكاية غريبة، وابن حبان فمن كبار الأئمة، ولسنا ندعي فيه العصمة من الخطأ، لكن هذه الكلمة التي أطلقها، قد يطلقها المسلم، ويطلقها الزنديق والفيلسوف، فإطلاق المسلم لها لا ينبغي ، لكن يعتذر عنه ، فنقول : لم يُردْ حصر المبتدأ في الخبر، ونظير ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «الحج عرفة»[1]؛ ومعلوم أن الحاج لا يصير بمجرد الوقوف بعرفة حاجاً، بل بقي عليه فروض وواجبات، وإنما ذكر مهم الحج، وكذا هذا ذكر مهم النبوة، إذ من أكمل صفات النبي كمال العلم والعمل، فلا يكون أحد نبياً إلا بوجودهما، وليس كل من بَرَّز فيهما نبياً، لأن النبوة موهبة من الحق تعالى، لا حيلة للعبد في اكتسابها، بل بها يتولد العلم اللدني والعمل الصالح، وأما الفيلسوف فيقول: النبوة مكتسبة ينتجها العلم والعمل، فهذا كفر، ولا يريده أبو حاتم أصلاً[2] وحاشاه. كما أن الحافظ ابن كثير تشكك في صحة نسبة هذا الكلام إليه فقال: وقد حاول بعضهم الكلام في ابن حبان من جهة معتقده، ونسبه إلى القول بأنَّ النبوة مكتسبة، وهي نزعة فلسفية، والله أعلم بصحة عزوها إليه، ونقلها عنه[3].

---

(١) رواه أحمد في مسنده ٤ / ٣٠٩ ـ ٣١٠، وأبو داود في سننه ٢ / ٤٨٥ ـ ٤٨٦، والترمذي في سننه ٣/ ٢٣٧ ورمز له السيوطي في الجامع الصغير بالصحة. انظر الجامع ٣/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧ مع الفَيْض.

(٢) السير ١٦/ ٩٦.

(٣) البداية ١١/ ٢٥٩.

هذا ولا يفوتني أن أذكر بأن الرجل وإن وصف بأنه سلفي الاعتقاد إلا أنه قد وقع منه تأويل لبعض آيات وأحاديث الصفات، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

١ ـ عقب على حديث أنس: «يلقى في النار، فتقول: هل من مزيد؟ حتى يضع الرب جل وعلا قدمه فيها، فتقول: قط قط[1]». بقوله: هذا الخبر من الأخبار التي أطلقت بتمثيل المجاورة، وذلك أنَّ يوم القيامة يلقى في النار من الأمم والأمكنة التي عصي الله عليها، فلا تزال تستزيد حتى يضع الرب جلَّ وعلا موضعاً من الكفار والأمكنة في النار، فتمتلىء، فتقول: قط قط، تريد: حسبي، حسبي، لأنَّ العرب تطلق في لغتها اسم القدم على الموضع، قال الله جلَّ وعلا: ﴿لهم قدم صدقٍ عند ربهم﴾[2]، يريد: موضع صدق، لا أنَّ الله جلَّ وعلا يضع قدمه في النار، جَلَّ ربنا وتعالى عن مثل هذا وأشباهه[3].

٢ ـ عقب على حديث أبي هريرة: «بينما رجل يمشي بطريق وجد غصن شوك عل الطريق، فأخذه فشكر الله له فغفر الله له». بقوله: الله جل وعلا أجل من أن يشكر عبيده إذ هو البادي بالإحسان إليهم، والمتفضل بإتمامها عليهم، ولكن رضى الله جَلَّ وعلا بعمل العبد عنه يكون شكراً من الله جلَّ وعلا على

(١) الإحسان ١/ ٢٤٣.
(٢) سورة يونس الآية رقم ٢.
(٣) الإحسان ١/ ٢٤٣.

ذلك الفعل[1].

أكتفي بهذين المثالين على وقوع التأويل عنده، وبه نتم مبحث عقيدة ابن حبان بعون الله تعالى.

---

(1) الإحسان ١/ ٣٧٥.

ثنـاء العلمـاء عليـه

ما إن يظهر عالم حتى يمدحه الناس ويثنوا عليه، وهذه سنة الله في البشر بأن سَخَّر أقواماً لنشر فضائل الرجال بالثناء عليهم، وسَخَّر آخرين لبيان مثالبهم بالقدح فيهم، وذكر مساوئهم. ولقد أثنى الناس على ابن حبان وذكروا فضله، وأبانوا عن جوانب نبوغه، ولقد كان من كلامهم في الثناء عليه ما يلي:

قال الحاكم: كان من أوعية العلم في اللغة والفقه والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال، صنَّفَ فخرج له من التصنيف في الحديث ما لم يسبق إليه[(١)].

وقال السمعاني في الأنساب: إمام عصره، صنف تصانيف لم يسبق إلى مثلها[(٢)].

وقال أبو سعد الإدريسي: وكان من فقهاء الدين، وحفاظ الآثار، عالماً بالطب والنجوم وفنون العلم[(٣)].

---

(١) معجم البلدان ١/ ٤١٧، والسير ١٦/ ٩٤، وطبقات الشافعية للسبكي ٢/ ١٤١.

(٢) الإنساب ص ٨١.

(٣) تذكرة الحفاظ ٢/ ٩٢١، وطبقات الشافعية للسبكي ٢/ ١٤١.

وقال الخطيب البغدادي: كان ثقة نبيلاً فَهماً[1].

هذه شذرة من كلام الأئمة في الثناء على ابن حبان أردنا بها لفت النظر إليه، والإشادة بأوجه نبوغه، وتعدد جوانب علمه، عَلَّ ذلك يحفز الدارسين إلى مزيد استفادة من كتب هذا الإمام الموسوعي العظيم.

(١) تذكرة الحفاظ ٢/ ٩٢١، والسير ١٦/ ٩٤.

تلاميذ ابن حبان

قد جعل الله طريقين لحفظ محاسن الرجال وفضائلهم على مر الأزمان، وتغير الأمكنة، وهاتان الطريقان هما: التلاميذ، والمصنفات؛ إذ بهما يعرف فضل الفاضل، ويشهد له بالإحسان. وبعد هذا نعود لنقرر أنّ ابن حبان قد أقبل عليه التلاميذ للأخذ من علمه والاستفادة منه، وقد وصف مترجموه تلاميذه بالكثرة، ولكن للأسف لم يصلنا إلا ذكر نفر منهم، وهؤلاء النفر هم:

١ ـ جعفر بن شعيب بن محمد السمرقندي.

٢ ـ الحاكم أبو عبد الله الحافظ.

٣ ـ الحسن بن محمد بن سهل الفارسي.

٤ ـ الحسن بن منصور الأسفيجابي.

٥ ـ عبد الرحمن بن رزق السجستاني.

٦ ـ محمد بن أحمد بن خشتام الشروطي.

٧ ـ محمد بن أبي يعقوب إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده.

٨ ـ محمد بن أحمد بن هارون الزوزني.

٩ ـ محمد بن أحمد الغنجار الحافظ البخاري.

١٠ ـ محمد بن محمد بن داود الشافعي.

١١ ـ منصور بن عبد الله بن خالد الذهلي الهروي.

وغيرهم[١].

ترجمة أشهر تلاميذه

بعد ذكر من وصلنا اسمه من تلامذة ابن حبان، نود أن نترجم لثلاثة من أشهر تلامذته. وهؤلاء هم: الحاكم، غنجار، محمد بن إسحاق بن مندة، وذلك كما يلي:

١ ـ ترجمة الحاكم:

الحافظ الكبير، إمام المحدثين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، صاحب التصانيف، ولد سنة ٣٢١ هـ في ربيع الأول، ورحل إلى العراق وهو ابن عشرين، وحج، ثم جال في خراسان، وما وراء النهر، وسمع بالبلاد من ألفي شيخ أو نحو ذلك، وقد رأى أبوه مسلماً، روى عن أبيه: ومحمد بن علي بن عمر المذكر، وأبي العباس الأصم، وأبي جعفر محمد بن صالح بن هانىء، وأبي عبد الله بن الأخرم، وأبي علي الحافظ، وأبي حاتم بن حبان البستي، وغيرهم. حدث عنه الدارقطني، وأبو ذر الهروي،

(١) معجم البلدان ١/ ٤١٦ ـ ٤١٧، والسير ١٦/ ٩٤.

وأبو بكر البيهقي، وأبو القاسم القشيري، وأبو يعلى الخليلي، قال الخليل بن عبد الله الحافظ: وهو ثقة واسع العلم، بلغت تصانيفه قريباً من خمسمائة جزء، وقال عبد الغافر بن إسماعيل: أبو عبد الله الحاكم هو إمام أهل الحديث في عصره، العارف به حق المعرفة، توفي سنة ٤٠٥ هـ، ومن مصنفاته الكثيرة: المستدرك على الصحيحين، والمدخل إلى كتاب الإكليل، والمدخل إلى الصحيح، ومعرفة علوم الحديث، والمزكين من حملة الأخبار، وتاريخ نيسابور وغيرها[١].

٢ ـ ترجمة غنجار:

الحافظ العالم، محدث ما وراء النهر، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن كامل البخاري صاحب كتاب تاريخ بخارى، حدَّث عن خلف بن محمد الخيام، وسهل بن عثمان السلمي، وأبي عبيد أحمد بن عروة الكرميني، ومحمد بن حفص بن أسلم، وإبراهيم بن هارون الملاحمي، والحسن بن يوسف بن يعقوب، ومحمد بن محمد بن صابر، وخلق كثير. ولم يرحل، حدَّث عنه أبو المظفر هناد بن إبراهيم النسفي، قال ابن ناصر الدين: كان حافظاً ثقة مصنفاً، مات في سنة ٤١٢ هـ. وكتابه عن تاريخ بخارى لم يصلنا، والله أعلم[٢].

---

(١) العبر ٢/ ٢١٠، والسير ١٧/ ١٦٢، وتذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٣٩ ـ ١٠٤٥، والبداية ١١/ ٣٠٥.

(٢) انظر العبر ٢/ ٢٢١، وتذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٥٢، والشذرات ٣/ ١٩٦.

٣ ـ ترجمة ابن منـدة:

هو الإمام الحافظ الجوال، محدث الإسلام، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة، ولد سنة ٣١٠ أو ٣١١ هـ، واعتنى بالعلم منذ صغره، ورحل إلى المدينة وبيت المقدس، ومكة، ومرو، وطرابلس وغيرها من البلدان. أخذ عن شيوخ كثر منهم: جعفر بن محمد بن موسى العلوي، وأحمد بن زكريا المقدسي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وخيثمة بن سليمان القرشي، وابن حبان البستي، وغيرهم. قال أبو إسحاق بن حمزة: ما رأيت مثل أبي عبد الله بن مندة، وقال شيخ هراة إسماعيل الأنصاري: أبو عبد الله بن مندة سيد أهل زمانه، مات سنة ٣٧٥ هـ بأصبهان.

من كتبه: الإيمان، والتوحيد، والرد على الجهمية وغيرها[١].

هذه تراجم لثلاثة من أشهر تلامذة ابن حبان، وقد راعينا فيها الاختصار.

---

(١) تذكرة الحفاظ ٣/١٠٣١، والبداية ١١/٢٣٦، والشذرات ٣/١٤٦، ومقدمة تحقيق الإيمان له بقلم الدكتور الفقيهي.

المناصب التي وليها

ما كان للعالم أن يكون بمنأى عن أبناء عصره، بل لا بد له من أن يكون مع الناس في زحمة الأحداث، إذ إنَّ العلماء هم صناع الأحداث، وهم الذين يعملون على تحريك الناس للعمل والرفعة لأمتهم، ولم يكن ابن حبان كغيره من أهل العلم في بعد عن حياة الناس العملية أو صنع الأحداث، ولذا فإنه على الرغم من اشتغاله بالعلم إلا أنه قد شارك في أحداث الحياة، فشغل منصب القضاء، فقد قال فيه تلميذه الحاكم: ولي القضاء بسمرقند وغيرها من المدن[1].

هذا ونضيف إلى توليه القضاء اشتغاله بالتعليم، حتى ذكر المؤرخون أنه قد بنى داراً للعلم، وخزانة للكتب، ومساكن للغرباء الذين يطلبون العلم، وأجرى لهم الأرزاق، ولم تكن الكتب تعار خارج الخزانة، حتى سميت تلك الدار باسم مؤسسة ابن حبان[2].

هذه لمحة عن مشاركة ابن حبان لغيره في خوض غمار الأحداث، وتولي مهام الأمور في زمانه.

---

(١) معجم البلدان ١/ ٤٣، والأنساب ص ٨٠.

(٢) مقدمة تحقيق الإيمان لابن منده ص ١٨ نقلاً عن الحضارة الإسلامية في القرن الرابع لآدم متز.

مصنفاته

قدمنا سابقاً أن الله قد حفظ فضائل الفضلاء ومحاسنهم بوسيلتين هما: التلاميذ والمصنفات. وقد وقفنا عند تلاميذ ابن حبان، وهنا نقف عند مصنفاته، إذ بالمصنفات يخلد ذكر الرجل في الناس، ويعرف فضله، وبها أقبل الراغبون في معرفته على التعرف عليه، والاشتغال بالعلوم التي وَرَّثها لمن بعده، وهكذا الأمر مع كل عالم مصنف، وابن حبان رجل مكثر من التصنيف، وقد وصفه بذلك من ترجم له، فهذا ابن الأثير يصفه بأنَّه صاحب التصانيف المشهورة[1]، وحتى قال فيه القفطي: وكانت الرحلة بخراسان إلى مصنفاته[2]. ووصفه ابن الوردي بأنه: صاحب التصانيف[3]. إلى غير ذلك مما وصفت به مصنفاته، ولذا فقد ذكر له ياقوت الحموي في معجم البلدان اثنين وأربعين كتاباً[4]، ثم أحصى له العلامة الشيخ المرحوم محمد عبد الرزاق حمزة تسعة وخمسين كتاباً في تقديمه لكتاب

(١) الكامل ٧/ ١٦.
(٢) إنباه الرواة ٣/ ١٢٢.
(٣) تتمة المختصر ١/ ٤١٥.
(٤) معجم البلدان ١/ ٤١٧ ـ ٤١٨، وهدية العارفين ٦/ ٤٤ ـ ٤٥.

موارد الظمآن للهيثمي[1]. هذا وقد وجدت الخطيب البغدادي قد ذكر جملة من مصنفات ابن حبان نقلاً عن مسعود السجزي، وقد أحببت نقل كلام الخطيب بتمامه لفائدته، فها هو يحدثنا فيقول: ومن الكتب التي تكثر منافعها، إن كانت على قدر ما ترجمها به واضعها، مصنفات أبي حاتم محمد بن حبان البستي، التي ذكرها لي مسعود بن ناصر السجزي، وأوقفني على تذكرة بأساميها، ولم يقدر لي الوصول إلى النظر فيها، لأنها غير موجودة بيننا، ولا معروفة عندنا، وأنا أذكر منها ما أستحسنه سوى ما عدلت عنه واطرحته، فمن ذلك:

١ ـ كتاب الصحابة: خمسة أجزاء.
٢ ـ كتاب التابعين: اثنا عشر جزءاً.
٣ ـ كتاب أتباع التابعين: خمسة عشر جزءاً.
٤ ـ كتاب تبع الأتباع: سبعة عشر جزءاً.
٥ ـ كتاب تُبّاع التبع: عشرون جزءاً.
٦ ـ كتاب الفصل بين النقلة: عشرة أجزاء.
٧ ـ كتاب علل أوهام أصحاب التواريخ: عشرة أجزاء.
٨ ـ كتاب علل حديث الزهري: عشرون جزءاً.
٩ ـ كتاب علل حديث مالك بن أنس: عشرة أجزاء.
١٠ ـ كتاب علل مناقب أبي حنيفة ومثالبه: عشرة أجزاء.
١١ ـ كتاب علل ما أسند أبو حنيفة: عشرة أجزاء.

(١) موارد الظمآن ص ١٣/ ١٨.

١٢ ـ كتاب ما خالف الثوري شعبة: ثلاثة أجزاء.

١٣ ـ كتاب ما خالف شعبة الثوري: جزءان.

١٤ ـ كتاب ما انفرد به أهل المدينة من السنن: عشرة أجزاء.

١٥ ـ كتاب ما انفرد به أهل مكة من السنن: خمسة أجزاء.

١٦ ـ كتاب ما انفرد به أهل خراسان: خمسة أجزاء.

١٧ ـ كتاب ما انفرد به أهل العراق من السنن: عشرة أجزاء.

١٨ ـ كتاب ما عند شعبة عن قتادة وليس عند سعيد عن قتادة: جزءان.

١٩ ـ كتاب ما عند سعيد عن قتادة، وليس عند شعبة عن قتادة: جزءان.

٢٠ ـ كتاب غرائب الأخبار: عشرون جزءاً.

٢١ ـ كتاب ما أغرب الكوفيون على البصريين: عشرة أجزاء.

٢٢ ـ كتاب ما أغرب البصريون على الكوفيين: ثمانية أجزاء.

٢٣ ـ كتاب من يعرف بالأسامي: ثلاثة أجزاء.

٢٤ ـ كتاب أسامي من يعرف بالكنى: ثلاثة أجزاء.

٢٥ ـ كتاب الفصل والوصل: عشرة أجزاء.

٢٦ ـ كتاب التمييز بين حديث النضر الحرّاني والنضر الخزاز: جزءان.

٢٧ ـ كتاب الفصل بين حديث منصور بن المعتمر ومنصور بن زاذان: ثلاثة أجزاء.

٢٨ ـ كتاب الفصل بين حديث مكحول الشامي ومكحول الأزدي: جزء.

٢٩ ـ كتاب موقوف ما رفع: عشرة أجزاء.

٣٠ ـ كتاب آداب الرحالة: جزءان.

٣١ ـ كتاب ما أسند جنادة عن عبادة: جزء.

٣٢ ـ كتاب الفصل بين حديث ثور بن يزيد وثور بن زيد: جزء.

٣٣ ـ كتاب ما جعل عبد الله بن عمر عبيد الله بن عمر: جزءان.

٣٤ ـ كتاب ما جعل شيبان سفيان، أو سفيان شيبان: ثلاثة أجزاء.

٣٥ ـ كتاب مناقب مالك بن أنس: جزءان.

٣٦ ـ كتاب مناقب الشافعي: جزءان.

٣٧ ـ كتاب المعجم على المدن: عشرة أجزاء.

٣٨ ـ كتاب المقلين من الشاميين: عشرة أجزاء.

٣٩ ـ كتاب المقلين من أهل العراق: عشرون جزءاً.

٤٠ ـ كتاب الأبواب المتفرقة: ثلاثون جزءاً.

٤١ ـ كتاب الجمع بين الأخبار المتضادة: جزءان.

٤٢ ـ كتاب وصف المُعدِّل والمُعدَّل: جزءان.

٤٣ ـ كتاب الفصل بين أخبرنا وحدثنا: جزء.

٤٤ ـ كتاب أنواع العلوم وأوصافها: ثلاثون جزءاً.

ومن آخر ما صنف كتاب الهداية إلى علم السنن، قصد فيه إظهار الصناعتين اللتين هما صناعة الحديث والفقه، يذكر حديثاً ويترجم له، ثم يذكر من يتفرد بذلك الحديث، ومن مفاريد أي بلد هو، ثم يذكر تاريخ كل اسم في إسناده من الصحابة إلى شيخه بما يعرف من نسبته، ومولده، وموته، وكنيته، وقبيلته، وفضله، وتيقظه. ثم يذكر ما في ذلك الحديث من الفقه والحكمة، وإن عارضه خبر آخر ذكره، وجمع بينهما، وإن تضاد لفظه في آخر تلطف للجمع بينهما حتى يُعلم ما في كل خبر من صناعة الفقه والحديث معاً، وهذا من أنبل كتبه وأعزها[1].

هذا وقد سأل الخطيب مسعوداً عن مآل هذه الكتب فقال: سألت مسعود بن ناصر فقلت له: أَكُلَّ هذه الكتب موجودة عندكم، ومقدور عليها ببلادكم؟ فقال: لا، إنما يوجد منها الشيء اليسير، والنزر الحقير. قال: وقد كان أبو حاتم بن حبان سَبَّل كتبه ووقفها وجمعها في دار رسمها بها، فكان السبب في ذهابها ـ مع تطاول الزمان ـ ضعف أمر السلطان، واستيلاء ذوي العبث والفساد على أهل تلك البلاد[2].

هذا شهادة مخبر عن كتب ابن حبـان، والزمان بينهما يسير، وقد عملت الفتن على اختفاء وتضييع كتب ابن حبان،

(١) الجامع لآداب الشيخ والسامع للخطيب ٢/ ٣٠٢ ـ ٣٠٤.
(٢) الجامع ٢/ ٣٠٤.

حتى أن الخطيب قد عرفها عن طريق تذكرة مسعود هذا.

مصنفاتـه المطبوعـة

وعلى الرغم من كثرة كتبه، إلا أن الذي وصلنا منها قليـل، وإذا بحثنا عما طبع منها وجدنا أنه قلـيل كذلك، ولا يتعدى عدد أصابع اليد، هذا وقد طبع من كتبه ما يلي:

١ ـ كتاب الثقات: وقد طبع بالهند ثم صور بلبنان، ويقع في تسع مجلدات.

يقول ابن حبان في مقدمة كتابه الثقات: فلما رأيت معرفة السنن من أعظم أركان الدين، وأنَّ حفظها يجب على أكثر المسلمين، وأنه لا سبيل إلى معرفة السقيم من الصحيح، ولا صحة إخراج الدليل من الصريح إلا بمعرفة ضعفاء المحدثين وكيفية ما كانوا عليه من الحالات. أردت أن أملي أسامي أكثر المحدثين، ومن الفقهاء من أهل الفضل والصالحين، ومن سلك سبيلهم من الماضين، بحذف الأسانيد والإكثار، ولزوم سلوك الاختصار، ليسهل على الفقهاء حفظها، ولا يصعب على الحفاظ وعيها[(١)]. ويقول أيضاً: وأبدأ منهما بالثقات، فنذكر ما كانوا عليه من الحالات، فأول ما أبدأ كتابنا هذا ذكر المصطفى ﷺ ومولده ومبعثه، وهجرته إلى أن قبضه الله تعالى إلى جنته، ثم نذكر بعده الخلفاء الراشدين المهديين بأيامهم إلى أنْ قُتل علي

---

(١) الثقات ١/٣.

رحمة الله عليه، ثم نذكر صحب رسول الله ﷺ واحداً واحداً على المعجم، إذ هم خير الناس قرناً بعد رسول الله ﷺ، ثم نذكر بعدهم التابعين الذين شافهوا أصحاب رسول الله ﷺ في الأقاليم كلها على المعجم، إذ هم خير الناس بعد الصحابة قرناً، ثم نذكر القرن الثالث الذين رأوا التابعين، فأذكرهم على نحو ما ذكرنا الطبقتين الأوليين، ثم نذكر القرن الرابع الذين هم أتباع التابعين على سبيل من قبلهم، وهذا القرن ينتهي إلى زماننا هذا[1].

هذا وقد حدد شرطه فيمن يورده في كتابه الثقات فقال: فكل من أذكره في هذا الكتاب الأول فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره إذا تعرى خبره عن خمس خصال، فإذا وجد خبر منكر عن واحدٍ ممن أذكره في كتابي هذا، فإن ذلك الخبر لا ينفك من إحدى خمس خصال:

١ ـ إما أن يكون فوق الشيخ الذي ذكرت اسمه في كتابي هذا في الإسناد رجل ضعيف لا يحتج بخبره.

٢ ـ أو يكون دونه رجل واهٍ لا يجوز الاحتجاج بروايته.

٣ ـ أو الخبر يكون مرسلاً لا يلزمنا به الحجة.

٤ ـ أو يكون منقطعاً لا يقوم بمثله حجة.

٥ ـ أو يكون في الإسناد رجل مدلس لم يبين سماعه في الخبر الذي سمعه منه[2].

---

(١) الثقات ١/ ١٠ ـ ١١.

(٢) الثقات ١/ ١١ ـ ١٢.

هذا وقد انتقد ابن حبان في كتابه الثقات، وكان النقد في المسائل التالية:

١ ـ اعتباره الراوي ثقة بروايته عن ثقة، ورواية ثقة عنه ما لم يعلم عنه جرح.

٢ ـ حشر فيه أناساً من المجاهيل.

٣ ـ أنه يذكر الراوي في طبقتين مختلفتين.

٤ ـ أنه يذكر رجالاً في الثقات، ثم يذكرهم في كتابه المجروحين[1].

٢ ـ كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين:

هذا أحد كتبه التي طبعت، وقد طبع بالهند، ومعه تعليقات للدارقطني[2]، ثم طبع بحلب بتحقيق الأستاذ محمود إبراهيم زايد، وهنا لا بد من أن نعرف شيئاً عن شرط الرجل في كتابه فها هو يقول: وإني ذاكر ضعفاء المحدثين وأضداد العدول من الماضين ممن أطلق أئمتنا عليهم القدح، وصح عندنا فيهم القدح، ليرفض سلوك الاعوجاج بالقول بأخبارهم عند الاحتجاج، وأقصد في ذلك ترك الإمعان والتطويل[3]. هذا، ولا يفوتنا أن ننبه هنا إلى أن المصنف متساهل في التوثيق متعنت في الجرح، وقد وصفه أهل العلم بذلك، ومن تقعيداتهم في هذا ما يلي:

---

(١) رواة الحديث ص ٦٥ ـ ٦٧، بتلخيص.

(٢) زوائد ابن حبان ص ٤٦.

(٣) المجروحين ١/ ٤.

١ ـ قال اللكنوي: ومنهم ابن حبان له مبالغة في الجرح في بعض المواضع[١].

٢ ـ وقال الذهبي في الميزان: ابن حبان ربما جرح الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه[٢].

ومن تنبيهاتهم على تساهله في التوثيق ما يلي:

١ ـ قال الدكتور الطحان: هذا وينبغي التنبه إلى أن توثيق ابن حبان من أدنى درجات التوثيق[٣].

٢ ـ وقال العلامة المرحوم محمد بن جعفر الكتاني: إلا أنه ذكر فيه عدداً كثيراً، وخلقاً عظيماً من المجهولين الذين لا يعرف هؤلاء غيره أحوالهم، وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح، وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله، فينبغي أن يتنبه لهذا، ويعرف أن توثيقه للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق[٤].

٣ ـ مشاهير علماء الأمصار:

هذا هو الكتاب الثالث مما طبع من كتب ابن حبان، وقد قام بطبعه المستشرق فلايشمر، ويحتوي هذا الكتاب على ١٦٠٢ ترجمة، وتراجمه متفاوتة في الطول والقصر، ولنسمع إليه

---

(١) الأجوبة الفاضلة ص ١٧٩.
(٢) الميزان ١/ ١٢٧.
(٣) أصول التخريج ص ١٩٩.
(٤) الرسالة المستطرفة ص ١٠٩ ـ ١١٠.

ليحدثنا عن كتابه فيقول: أما بعد، فإني لما رأيت السنن ملجأ المسلمين في الأحوال، ومقصد الصالحين في الأعمال، وأنها وإن كانت فيها الفضائل الخطيرة، فقد شابها الأباطيل الكثيرة، وصعب تلخيص الدليل من الصريح، مع تمييز السقيم من الصحيح إلا بمعرفة تأريخ الثقات، بكيفية ما كانوا عليه في الحالات، أردت أن أملي في مشاهير علماء الأمصار، وأعلام فقهاء الأقطار، دون الضعفاء والمتروكين، وأضداد العدول من المجروحين، كتاباً لطيفاً للمقتبسين، وأقصد في تَرصيفها للمتعلمين قصد تفصيل المدن في الأصقاع، لما يؤمل فيها من الانتفاع، لأنها ستة أصقاع تشملها عمارة الإسلام، وما وراءها من المدن يسكنها غير أولِي الأحلام، أولها الحجاز بحواليها، والثاني العراق بنواحيها، والثالث الشام بأطرافها، والرابع مصر بجوانبها، والخامس اليمن بما والاها، والسادس خراسان بما دار عليها. هذه المدن المشهورة في الإسلام، المعروفة بعلماء الأيام، نذكر في كل ناحية ذكرناها، ومدينة وصفناها، مشاهير العلماء، والثقات من الفقهاء، من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من أتباع التابعين، ومن يتبعهم من الأخيار والصالحين[١].

٤ ـ روضة العقلاء ونزهة الفضلاء:

هذا أحد كتب ابن حبان التي طبعت، وقد قام على تحقيقه

---

(١) مشاهير علماء الأمصار ص ١ ـ ٢.

المشايخ الفضلاء: محمد محيـي الدين عبد الحميد، ومحمد عبد الرزاق حمزة، ومحمد حامد الفقي رحمهم الله جميعاً. وهو كتاب تربوي قصد به مؤلفه الوعظ والتربية والتذكير، ولنسمع معاً ما يقول مؤلفه: فلما رأيت الرعاع من العالم يغترون بأفعالهم، والهمج من الناس يقتدون بأمثالهم، دعاني ذلك إلى تصنيف كتاب خفيف، يشتمل متضمنه على معنى لطيف، مما يحتاج إليه العقلاء في أيامهم، من معرفة الأحوال في أوقاتهم، ليكون كالتذكرة لذوي الحجى عند حضرتهم، وكالمعين لأولي النُّهى عند غيبتهم، يفوق العالم به أقرانه، والحافظ له أترابه، يكون النديم الصادق للعاقل في الخلوات، والمؤنس الحافظ له في الفلوات، إن خَصَّ به من يحب من إخوانه، لم يفتقده من ديوانه، وإن استبدَّ به دون أوليائه، فاق به على نظرائه[1].

هذا وقد حوى الكتاب سبعة وأربعين باباً في الزهديات المربية، وقد زانها بآيات كريمة، وأحاديث مسندة وأشعار عذبة، بما يحبب الكتاب إلى قارئه، ليكون سميراً له في مجلسه.

٥ ـ التقاسيم والأنواع، المعروف بصحيح ابن حبان:

هذا كتابه المهم الذي به اشتهر، وقد حاول خدمة ترتيبه لابن بلبان الفارسي أكثر من محاول، فبدأ بطبعه محدث هذا الزمان العلامة المرحوم أحمد محمد شاكر، ولكن لم يطبع منه إلا مجلداً واحداً، واخترمته المنية رحمه الله، ثم قام الشيخ

---

(١) روضة العقلاء ص ١٥.

عبد الرحمن محمد عثمان بطبع ثلاثة مجلدات منه، ثم طبعه المدعو كمال يوسف الحوت كاملاً مع عدم أمانة علمية في خدمته، فإلى الله المشتكى، ثم حقق كاملاً من قبل الشيخ حسين سليم أسد والشيخ شعيب الأرناؤوط.

كما أن الدكتور عبد المعطي القلعجي يدعي أنه قد حققه، هذا وقد قسم الكتاب في رسائل جامعية للماجستير والدكتوراه بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وبجامعة محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وقد كتبت حوله عشر رسائل علمية، وقد أخبرني العالم الفاضل الدكتور خليل ملا خاطر بالمدينة المنورة، وفي الروضة النبوية أنه هَمَّ بالاشتغال به، ثم أحجم عن ذلك لعدم اتفاقه مع جامعة الإمام محمد بن سعود.

بهذا أنهي كلامي حول ما طبع من مصنفات ابن حبان رحمه الله تعالى[١].

(١) انظر حول ما وصل من كتبه تاريخ التراث لسزكين ١/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨.

وفاته

لقد كان من قدر الله ألا يدوم شيء على حالٍ، ولذا فإذا تفكرت في الحياة وجدت أنه ما طلع نجم إلا وكان مآله إلى الأفول، ولا أينع نبت إلا وكان مصيره إلى ذبول، ولا تحرك متحرك إلا وكان منتهاه إلى خمول، ولا طار طائر وعلا في السماء إلا وكان مآله بعد علوٍ إلى نزول، ولا ترجل فارس إلا وقد كبا، ولا شحذ صارم إلا وقد نبا، ولا اشتد ساعد فتيٍّ إلا وقد فني، ولا أعجب حسن جديد إلا وقد بلي، ولا ظهر مخلوق واشتهر إلا وكان آخره الموت والفناء، وهكذا الحياة.

وبعد تلكم الحياة المديدة الحافلة بكل فضل من طول ترحال، وكثرة شيوخ، وثناء أعلام، وشهرة مصنفات، يأتي ابن حبان قدر الله، فيتوفى ابن حبان. وقد كان لمؤرخي ابن حبان أكثر من وجهة في تحديد مكان وفاته ودفنه، فبعضهم يرى أنه مات ببست ليلة الجمعة لثمان ليالٍ بقين من شوال سنة ٣٥٤ هـ، ودفن بعد صلاة الجمعة ببست بقرب داره[١]. وينقل ياقوت

(١) معجم البلدان ١/ ٤١٩، وإنباه الرواة ٣/ ١٢٢، والكامل ٧/ ٢١٩، والنجوم الزاهرة ٣/ ٣٤٢، ومرآة الجنان ٢/ ٣٥٧، والمختصر في تاريخ البشر ٢ / ١٠٥ـ١٠٦، وتتمة المختصر ١/ ٤٢٥.

الحموي في معجم البلدان عن تلميذ ابن حبان غنجار: أن ابن حبان مات بسجستان، لكنه يعود فيستدرك عليه بقوله: إن لم يكن نقل من سجستان إليها بعد الموت، وإلا فالصواب أنه مات ببست[1]. وكانت وفاته رحمه الله وهو في عشر الثمانين[2].

ولكن لئن مات الرجل إلا أن ذكره في الناس باقٍ ما تعلم العلماء، وقرئت الكتب، وعقدت المجالس، وصنفت التصانيف، فما ذكرت الرحلة في طلب الحديث إلا وكان من فرسانها، وما ذكرت أصول الإسلام إلا وتعرف الدارسون على تراث ابن حبان فيه، وما تقاول أهل الجرح والتعديل إلا وتذاكروا أهل الثقة عند ابن حبان في ثقاته، وأهل الريبة والضعف عنده في كتابه المجروحين، وما تذكر امرؤ تربية الناس إلا ورَطب مجالس الناس بعبير علم ابن حبان رحمه الله.

---

(١) معجم البلدان ١/ ٤١٩.

(٢) التذكرة ٣/ ٩٢٢، والسير ١٦/ ١٠٢، ودول الإسلام ١/ ٤٧٢، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٣٧٦ ـ ٣٧٧.

مصادر ترجمته

١ ـ الأنساب للسمعاني (٢/ ٢٠٩ ـ ٢١٠).

٢ ـ معجم البلدان لياقوت (١٠/ ٤١٥، ٤١٩).

٣ ـ إنباه الرواة للقفطي (٣/ ١٢٢).

٤ ـ الكامل لابن الأثير (٧/ ٢١٩).

٥ ـ اللباب لابن الأثير (١/ ١٥١).

٦ ـ المختصر في تاريخ البشر لأبي الفداء (٢/ ١٠٥ ـ ١٠٦).

٧ ـ تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٢٠، ٩٢٤).

٨ ـ ميزان الاعتدال (٣/ ٥٠٦، ٥٠٨).

٩ ـ العبر للذهبي (٢/ ٣٠٠).

١٠ ـ دول الإسلام (١/ ٢٢٠).

١١ ـ تلخيص ابن مكتوم (ص ٢٠٧).

١٢ ـ سير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/ ٩٢، ١٠٥).

١٣ ـ الوافي بالوفيات للصفدي (٢/ ٣١٧ ـ ٣١٨).

١٤ ـ مرآة الجنان (٢/ ٣٥٧).

١٥ ـ طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ١٣١ ـ ١٣٥).

١٦ ـ البداية والنهاية لابن كثير (١١/ ٢٥٩).

١٧ ـ لسان الميزان لابن حجر (٥/ ١١٢، ١١٥).

١٨ ـ النجوم الزاهرة للأتابكي (٣/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣).
١٩ ـ طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٣٧٤ ـ ٣٧٥).
٢٠ ـ شذرات الذهب (٣/ ١٦).
٢١ ـ هدية العارفين (٢/ ٤٤ ـ ٤٥).
٢٢ ـ الرسالة المستطرفة للكتاني (ص ٢٠ ـ ٢١).
٢٣ ـ الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان للفارسي (١/ ٨١ ـ ٨٢).
٢٤ ـ كنوز الأجداد للمرحوم محمد كرد علي (ص ١٤٨).
٢٥ ـ مجلة البصائر (العدد ١١).
٢٦ ـ طبقات الشافعية للعبادي (ص ١٠١).
٢٧ ـ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/ ١٣١ ـ ١٣٢).
٢٨ ـ طبقات الشافعية للأسنوي (١/ ٤١٨ ـ ٤١٩).
٢٩ ـ تاريخ التراث لسزكين (١/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨).

الفَصل الثاني

ابْنُ حِبّانَ وَكِتابُهُ الصّحِيْحُ



المبحث الأوّل

مَنْهَجُ ابْنِ حِبَّانَ في صَحِيْحِهِ

يقصد بالمنهج الطريقة التي سار عليها المؤلف في كتابه، وأنت إذا نظرت في كتاب الإمام ابن حبان المعروف باسم التقاسيم والأنواع، والمعروف بين الدارسين باسم صحيح ابن حبان، وجدت أن معالم المنهج عنده واضحة لمن تأملها، وهذا أوان وصف منهج ابن حبان في صحيحه من خلال الأمور التالية:

١ ـ الترتيب المخترع العجيب:

تعددت طرائق ترتيب الكتب عند المحدثين، فمنهم من رتب كتابه على الأبواب كما فعل الإمام البخاري في كتابه الصحيح، ومنهم من رتبه على مسانيد الصحابة بحيث يجمع أحاديث الصحابي الواحد في صعيد واحدٍ، وهذه تعرف بالترتيب على المسانيد كما فعل الإمام أحمد بن حنبل في مسنده المعروف. ولكن ابن حبان نحى منحى آخر في الترتيب، وها هو يصف ترتيبه فيقول:

فتدبرت الصحاح، لأسهل حفظها على المتعلمين،

وأمعنت الفكر فيها، لئلا يصعب وعيها على المقتبسين، فرأيتها تنقسم خمسة أقسام متساوية، متفقة التقسيم غير متنافية:

١ ـ **فأولها**: الأوامر التي أمر الله عباده بها.

٢ ـ **والثاني**: النواهي التي نهى الله عباده عنها.

٣ ـ **والثالث**: أخباره مما احتيج إلى معرفته.

٤ ـ **والرابع**: الإباحات التي أبيح ارتكابها.

والخامس: أفعال النبي ﷺ التي انفرد بفعلها[1].

ثم إنه فصل ما أجمله، فذكر تفصيلات لكل نوع من هذه الأنواع الخمسة، فـذكـر تحت قسم الأوامر مائة وعشرة أنواع[2]. ثم ذكر تحت قسم النواهي مائة وعشرة أنواع[3]، ثم ذكر تحت قسم الأخبار ثمانين نوعاً[4]، ثم ذكر تحت قسم الإباحات خمسين نوعاً[5]، ثم ذكر تحت قسم أفعال النبي ﷺ خمسين نوعاً[6].

وبهذا فيكون عدد الأنواع في كتابه أربع مائة نوع كما حددها هو بنفسه[7].

---

(١) الإحسان ١/٦٨ طبعة شاكر.
(٢) الإحسان ١ / ٦٠ ـ ٧٤.
(٣) الإحسان ١/ ٧٥ ـ ٨٨.
(٤) الإحسان ١/ ٨٨ ـ ٩٧.
(٥) الإحسان ١/ ٩٨ ـ ١٠٣.
(٦) الإحسان ١/ ١٠٣ ـ ١٠٨.
(٧) الإحسان ١/ ١٠٩.

ولم يترك الرجل الأمر للتخمين والظن، بل إنه أبان عن مقصده من ذلك التنويع فقال:

لأنَّ قصدنا في تنويع السنن الكشف عن شيئين:

١ ـ خبر تنازع الأئمة في تأويله.

٢ ـ عموم خطاب صعب على أكثر الناس الوقوف على معناه، وأشكل عليهم بغية القصد منه، فقصدنا إلى تقسيم السنن وأنواعها، لنكشف عن هذه الأخبار التي وصفناها على حسب ما يسهل الله جَلَّ وعلا، ويوفق القول فيه فيما بعد إن شاء الله تعالى[١].

ولقد حدد ابن حبان قصده من ترتيب كتابه على خمسة أنواع فقال: «فتدبرت الصحاح، لأسهل حفظها على المتعلمين، وأمنعت[٢] النظر فيها، لئلا يصعب وعيها على المقتبسين»[٣].

ثم تدرج في توضيح فكرته تدرجاً منطقياً بدءاً بالكل إلى الجزء، فها هو يحدد خطته في كل قسم، ويقول في هذا المقام: «ونبدأ منه بأنواع تراجم الأبواب، ثم نملي الأخبار بألفاظ الخطاب بأشهرها إسناداً، وأوثقها عماداً، من غير وجود قطعٍ في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقليها[٤]»؛ ثم يحدد قصده من

(١) الإحسان ١/ ١٠٩.
(٢) كذا ذكر، ولعل الصواب: أنعمت النظر.
(٣) الإحسان ١/ ٥٩.
(٤) الأحسان ١/ ٥٩.

تعداد أنواع السنن في أول الكتاب فيقول: «وإنما بدأنا بتراجم أنواع السنن في أول الكتاب، قصد التسهيل منا على من رام الوقوف على كل حديث من كل نوعٍ منها، ولئلا يصعب حفظ كل فصلٍ من كل قسم عند البغية[1]»؛ ويتحدث في هذه المسألة أكثر فيقول: «ولأنَّ قصدنا في نظم السنن حذو تأليف القرآن، لأن القرآن أُلفَ أجزاء، فجعلنا السنن أقساماً بإزاء أجزاء القرآن، ولما كانت الأجزاء من القرآن كل جزءٍ منها يشتمل على سورٍ جعلنا كل قسم من أقسام السنن يشتمل على أنواع، فأنواع السنن بإزاء أجزاء القرآن، ولما كانت كل سورة من القرآن تشتمل على آي، جعلنا كل نوعٍ من أنواع السنن يشتمل على أحاديث، والأحاديث من السنن بإزاء الآي من القرآن، فإذا وقف المرء على تفصيل ما ذكرنا، وقصد قصد الحفظ لها، سهل عليه ما يريد من ذلك، كما يصعب عليه الوقوف على كل حديث منه إذا لم يقصد قصد الحفظ له»[2].

ثم يعاود الرجل الحديث ليحدد كيفية الاستفادة من كتابه فيقول: «ألا ترى أن المرء إذا كان عنده مصحف، وهو غير حافظ لكتاب الله جَلَّ وعلا، فإذا أحب أن يعلم آية من القرآن في أي موضع هي صعب عليه ذلك، فإذا حفظه صارت الآي كلها نصب عينيه، وإذا كان عنده هذا الكتاب، وهو لا يحفظه، ولا يتدبر

(١) الإحسان ١/١٠٩.
(٢) الإحسان ١/١٠٩ ـ ١١١.

تقاسيمه وأنواعه، وأحب إخراج حديث منه، صعب عليه ذلك، فإذا رام حفظه أحاط علمه بالكل، حتى لا ينخرم منه حديث أصلاً»[1].

هذه نظرة الرجل عند ترتيب كتابه، وأنه وضعه لمن أراد الحفظ، لأنَّ من لم يقصد الحفظ له يصعب عليه استخراج حاجته منه، كما يصعب على غير الحافظ لكتاب الله استخراج آية منه، وهذه نظرة الرجل في القرن الرابع الهجري، لكن الأمور تغيرت من جهة أنَّ الحفظ قد قَلَّ في حياة الناس، فقَلَّ فيهم الحفاظ، كما أن وسائل الفهرسة وتيسير الوصول إلى المعلومات قد خطت خطوات طيبة في هذا الباب، فانتشرت فهارس مختصة بالدلالة على أماكن الآيات، وتلك الفهارست أمثال المعجم المفهرس لألفاظ القرآن للمرحوم محمد فؤاد عبد الباقي، وكتاب منير الدمشقي، وغيرهما، ودخل الكمبيوتر هذا الباب، فتوجد الآن أجهزة تعين الباحث على الوصول إلى الآية التي يريدها بأسرع وقت، وأما بالنسبة لفهرسة السنة، فقد كثرت فهارس كتب السنة، حتى أصبحت بحد ذاتها تشكل علماً، وتشكل كتبها مكتبة، ودخلها الغث والسمين، حتى أضحت فيما أراه مرضاً استشرى في الأمة، فأبعد عن طريقة سابقينا في البحث عن الأحاديث عبر الأبواب، وباعد بين الأجيال وبين كتب الحديث الأصلية.

---

(١) الإحسان ١/ ١١١.

أعود بعد هذه الاستطرادة لأقول: إنَّ ترتيب ابن حبان لكتابه بهذه الطريقة قد فَوَّت على الدارسين إمكانية الاستفادة من كتابه، وليس هذا وصف أمثالي من قُصَّر هذا الزمان، ولكنه وصف العلماء الكبار، فهذا الإمام الذهبي يحدثنا فيقول: «وقد اعترف [يعني ابن حبان] أنَّ صحيحه لا يقدر على الكشف منه إلا من حفظه، كمن عنده مصحف لا يقدر على موضع آيةٍ يريدها منه إلا من حفظه»[1]. وهذا السيوطي يقول: «صحيح ابن حبان ترتيبه مخترع ليس على الأبواب، ولا على المسانيد، ولهذا سماه التقاسيم والأنواع، وسببه أنَّه كان عارفاً بالكلام والنحو والفلسفة، ولهذا تكلم فيه، ونسب إلى الزندقة، وكادوا يحكمون بقتله، ثم نفي من سجستان إلى سمرقند، والكشف من كتابه عسرٌ جداً»[2]. ويقول العلامة المرحوم الشيخ أحمد شاكر: «ثم إنَّ ابن حبان بنى كتابه على ترتيب غير معهودٍ لأهل العلم»[3]، ويقول أيضاً: «وقد قصد بهذا الترتيب الذي اخترعه وتفنن فيه إلى مقصد لم يتحقق قط، وصار الكشف من كتابه عسراً جداً، كما قال السيوطي، بل هو الذي رمى إلى ذلك، فلم يتحقق مقصده الأول، ووقع الناس في حرج للتصعيب الذي رمى إليه»[4].
ما سمعت هو وصف العلماء لصعوبة الاستفادة من كتاب

---

(١) السير ١٦/ .

(٢) تدريب الراوي ١/ ١٠٩.

(٣) الإحسان ١/ ١٥ المقدمة.

(٤) الإحسان ١/١٦.

ابن حبان بسبب صعوبة ترتيبه، وهي شهادات من علماء كبار، ومع ذلك فإن بعض المعاصرين قد حاول دفع هذه الدعوى، وهذا صنيع الأستاذ حسين سليم أسد، والشيخ شعيب الأرناؤوط، وذلك في تقديمهما لطبعة الإحسان التي بدأت مؤسسة الرسالة بإصدارها، فها هما يقولان في هذا الباب: «وفي رأينا أنَّ هذا الحكم غير صحيح، وإنما هو تسويغ لموقف غير عملي من جديد قد يكون مفيداً، دفعهم إليه الحرص والمحافظة على أسلوب ألفوه، وتمرسوا به، وعايشوه حتى أصبح جزءاً من شخصيتهم العلمية، وهو المتبع في تصنيف أعظم ما يكون بعد كتاب الله العزيز الحميد، لقد حكموا على هذه الطريقة دون أي ممارسة، ووصفوه بالعسر دون اختبار وتجريب، ولم يتبعها أحدٌ بعد ابن حبان، فماتت بعده»[1].

أقول: وهذه الدعوى من هذين الفاضلين فيها مجازفة، وهي مردودة على صاحبيها بما يلي:

١ ـ إقرار الرجل بطريقته، وفيها أنَّ من لم يحفظ كتابه، عسر عليه استخراج حديث منه، والإقرار كما يقولون سيد الأدلة.

٢ ـ شهادات السابقين ممن مارس هذا الكتاب، وكثر نظره فيه، ولذا نود أن نسأل: من أعرف بالكتاب ، هم أم العلماء السابقون كالذهبي والسيوطي، والعلامة أحمد شاكر من المعاصرين؟

---

(١) مقدمة الإحسان ١/ ٣١ ـ ٣٢ ط. الرسالة.

ولكن قدر الله أن تذلل هذه العقبة بحمد الله تعالى، فقد قام أحد علماء القرن الثامن الهجري بترتيب هذا الكتاب على الأبواب، وهذا العالم هو الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن بلبان بن عبد الله الفارسي المتوفى سنة ٧٣٩[1]. وقد سمى ترتيبه هذا الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، هذا وقد تحدث ابن بلبان الفارسي عن عمله فقال: فرأيت أن أتسبب لتقريبه، وأتقرب إلى الله بتهذيبه وترتيبه، وأسهله على طلابه بوضع كل حديث في بابه الذي هو أولى به، ليقدمه من هجره، ويقدمه من أهمله وأخَّره[2].

هذا وقد أوصلنا ابن بلبان الفارسي كتاب ابن حبان كما هو مرتباً على الأبواب، وفي هذا يقول المرحوم الشيخ أحمد شاكر: «والأمير علاء الدين الفارسي لم يصنع في كتاب ابن حبان غير الترتيب والتبويب المستحدث لم يخرم منه كلمة، ولم يسقط منه حرفاً، أثبت الكتاب كله نصه في مواضعه في الكتاب الجديد، حتى الخطبة وما بعدها، وخواتيم الأقسام، أثبتها كلها في مقدمة الإحسان، فكان كتابه كما كان أصله صحيح ابن حبان»[3]. ثم يعود العلامة شاكر أيضاً ليحدثنا عن قيمة ترتيب ابن بلبان

---

(١) انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٤ / ٣٨ ـ ٣٩، وحسن المحاضرة ١/ ٤٦٨، وبغية الوعاة ٢/ ١٥٢.

(٢) الإحسان ١/ ٤٩ ـ ٥٠ طبعة شاكر.

(٣) الإحسان ١/ ١٠ طبعة شاكر.

الفارسي لكتاب ابن حبان فيقول: «وعن ذلك كان ترتيب الأمير علاء الدين الفارسي على الكتب والأبواب عملاً جليلاً حقاً، قَرَّب الكتاب لطالبيه، وحافظ على أصوله بدقة الرجل العالم الثقة الأمين، وخير ما فيه أَنَّهُ أثبت عناوين الأحاديث التي كتبها ابن حبان بنصها كاملة، وفي هذه العناوين فقه ابن حبان وعلمه بالسنة على المعنى الكامل التام، وأثبت أيضاً كل ما كتب ابن حبان بعقب الأحاديث[1]»، ولا تنحصر أهمية كتاب ابن بلبان في ترتيب صحيح ابن حبان فقط، بل إنه ليعتبر فهرساً لأحاديث صحيح ابن حبان، وفي هذا يقول العلامة المرحوم الشيخ أحمد شاكر: « أمّا هذا الكتاب [الإحسان] فقد وجد مؤلفه الأمير علاء الدين الفارسي أمامه كتاباً منظماً على التقاسيم والأنواع، ولأقسامه وأنواعه أرقام، فواتته الفكرة السليمة، وأسعفه الفكر النيِّر، فجعل كتابه فهرساً حقيقياً لكتاب ابن حبان، فوضع بإزاء كل حديث رقم النوع الذي رواه ابن حبان فيه، وبيَّن القسم الذي فيه النوع[2]».

وحول طريقة ابن بلبان الفارسي في ترتيب أحاديث كتاب ابن حبان تعال بنا نسمع كلامه حيث يقول: «واعلم أني وضعت بإزاء كل حديث بالقلم الهندي صورة عدد النوع الذي هو منه في كتاب التقاسيم والأنواع، ليتيسر أيضاً كشفه من أصله من غير

---

(١) الإحسان ١/ ١٧.

(٢) الإحسان ١/ ١٨.

كلفة ولا مشقة»[1]. ثم يشرح الرجل طريقته أكثر فيقول: «مثاله إذا كان الحديث من النـوع الحادي عشر مثلاً كان بإزائه هكـذا ١١، ثم إن كان من القسم الأول كان العدد المرقوم مجرداً عن العلامة كما رأيت، وإن كان من القسم الثاني كان تحت العدد عرضياً هكذا $\underline{\text{II}}$، وإن كان من القسم الثالث كان الخط من فوقه هكذا $\overline{\text{II}}$ وإن كان من القسم الرابع كان العدد بين خطّين هكذا $\overline{\underline{\text{II}}}$، وإن كان من القسم الخامس كان الخطان فوقه هكذا $\overline{\overline{\text{II}}}$»[2]. هـذا وصـف ابـن بلبان لطـريقتـه فـي تـرتيـب كتـاب ابن حبان، ولما طبع هذا الكتاب تباينت مواقف المعاصرين من تلكم الرموز التي وضعها ابن بلبان في الترتيب، فمن محافظ عليها مثبت لها في ثنايا الكتاب، كما هو صنيع العلامة أحمد شاكر الذي يقول: «وسنحافظ عليها إن شاء الله للإثبات التاريخي على النحو الذي اصطلح عليه مؤلف الكتاب، ولكننا سنثبتها عقب كل حديث بين قوسين، حتى لا يشتبه الأمر على القارىء بالأرقام المتابعة التي جعلناها لأصل الكتاب، التي ستكون على يمين كل حديث في أوله»[3]. ومن حاذف لها، غير مثبت لها كما هو صنيع أصحاب طبعة مؤسسة الرسالة الأستاذ حسين أسد، والشيخ شعيب الأرناؤوط اللذين يقولان: «وقد حذفنا هذه الأرقام في طبعتنا هذه إذ لا مسوغ لوجودها، فإن كتاب التقاسيم

---

(١) الإحسان ١/ ١٣٣.

(٢) الإحسان ١/ ١٣٣.

(٣) الإحسان ١/ ١٣٣ الهامش.

والأنواع لا توجد منه نسخة تامة فيما نعلم، ثم هو غير مطبوع[1]»، وهو أيضاً صنيع كمال يوسف الحوت عند تحقيقه للإحسان، حيث أخذ كلام محققي طبعة الرسالة، وادعاه لنفسه دونما إشارة[2].

أقول: وهذا الفعل من هؤلاء الثلاثة فيه مخالفة لشرط الرجل في كتابه، ومخالفة للأمانة العلمية التي تحدوهم لأن يبقوا على كتاب الرجل على ما كان عليه حين وضعه مؤلفه، خاصة وأن وجود الأرقام وعدمها لا يضيرهم شيئاً، وهذه سابقة خطيرة تفتح الباب لغيرها من المحاولات الجريئة في التصرف في كتب العلماء بغير حجة، فهلا تركوا كتاب الرجل كما هو من غير تغيير ولا تبديل، وحبذا لو اقتدوا بشيخ المعاصرين العلامة أحمد شاكر رحمه الله حيث اتصف بالأمانة العلمية.

هذا بالإضافة إلى أنه لئن كان ابن بلبان الفارسي صادقاً مع نفسه ومع العلماء، فرتب كتاب ابن حبان، ونقله لنا كما هو في ثوب جديد، وحُلَّةٍ جميلة، وفتح الباب لمن أراد أن يتوثَق، فوضع له طريقة تربط بين أحاديث كتابه المرتب، والكتاب الأصلي، ثم يأتي هؤلاء ويقوموا بحذف هذه الطريقة بدعوى أن الأصل لا توجد له نسخة تامة، ثم هو غير مطبوع، وهل الأمانة العلمية مرتبطة بوجود النسخ وعدمها، وبطبع الكتب وعدمها؟

---

(١) الإحسان ١/ ١٦٢ طبعة الرسالة، هذا ما قالاه في الجزء الأول، ولما انفرد شعيب بطبع الكتاب أبقى الأرقام.

(٢) الإحسان ١/ ١٠١ طبعة دار الفكر.

لعل من المفيد أن يعلموا ويُبَشَّروا بأن جامعة أم القرى بمكة المكرمة قد قسمته إلى عدة رسائل جامعية على طلبة الدكتوراه.

هذا وصف لأحد عناصر المنهج عند ابن حبان، ألا وهو الترتيب العجيب الذي رتب كتابه وفقه.

٢ - التراجم:

ونعني بها عناوين الأبواب، فهي حاوية لآرائه الفقهية والعقدية، ولذا لا نبعد إذا قلنا إنَّ كتاب ابن حبان كتاب فقه واستدلال، ولئن صدق قول القائل في كتاب البخاري أنَّ فقه البخاري في تراجمه، فإننا لا نغادر الحقيقة ولا نعدوها إذا قررنا أنَّ فقه ابن حبان في تراجمه، ولنسمع في هذا المقام شهادة أحد من خدم كتاب ابن حبان ألا وهو العلامة المرحوم أحمد شاكر الذي يقول: «وفي هذه العناوين فقه ابن حبان، وعلمه بالسنة على المعنى العام الكامل التام[1]».

ولا بد لمن أراد الكلام في منهج كتاب ما من الكلام على هذه التراجم، وهذا ما سنفعله مع ابن حبان وتراجمه، تلكم التي إذا نظرت إليها وجدت أنها مستوحاة من كلام الفقهاء، فتتردد على مسامعك كلمات: استحباب، إيجاب، نهي، تغليظ الزجر، التحسين، الإباحة، وهكذا.

ولقد كانت لي جولة مع تراجم كتاب ابن حبان، فوجدت أنَّ أنواع التراجم عنده كما يلي:

---

(١) الإحسان ١/١٧.

١ ـ الترجمة الظاهرة: وهي الترجمة التي دلالتها على حديث الباب بالمطابقة[1]، ولا تحتاج إلى إعمال ذهن واستنباط لمعرفة دلالتها على حديث الباب. وهذا النوع من التراجم هو الغالب في كتاب ابن حبان، وقد كان له مسالك في الترجمة الظاهرة كما يلي:

١ ـ الترجمة بصيغة خبرية عامة: وذلك بأن تكون الترجمة عبارة تدل على مضمون الباب بصيغة خبرية عامة تحتمل عدة أوجه، فتدل على محتوى الباب بوجه عامٍ، ثم يتعين المراد بما يذكر من الحديث في الباب[2]، مثال على ذلك: قوله: ذكر وقت الاستغفار الذي كان يستغفر النبي ﷺ بالعدد الذي ذكرناه، وأخرج فيه حديث ابن عمر: ربما أعدُّ لرسول الله ﷺ في المجلس الواحد مائة مرة، رب اغفر لي، وتب عليَّ إنَّك أنت التواب الرحيم[3].

كذلك قوله: ذكر سيد الاستغفار الذي يدخل قائله به الجنة إذا كان على يقين منه، وذكر تحته حديث شداد بن أوس قال: قال رسول الله ﷺ: «سيد الاستغفار أن يقول العبد: اللهم أنت ربي لا إلّه إلا أنت، خلقتني وأنا عبدك»[4].

---

(١) هدي الساري ص ١٣، وقد صغت التعريف بنفسي.

(٢) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين ص ٢٧٥، وقد طبقت فكرة هذا الكتاب على صحيح ابن حبان.

(٣) الإحسان ٢/ ١٣٩.

(٤) الإحسان ٢/ ١٤٢.

فأنت ترى في هذين المثالين: أن وقت الاستغفار عام غير محدد، ثم حدده الحديث الوارد فيه، وأن سيد الاستغفار غير محدد الصيغة، وقد حدده الحديث الوارد فيه أيضاً.

٢ ـ الترجمة بصيغة خبرية خاصة بمسألة الباب تحددها دون أن يتطرق إليها الاحتمال[١]:

مثال ذلك: قال ابن حبان: ذكر الزجر عن مس الرجل ذكره بيمينه، ذكر تحته حديث جابر: نهى رسول الله ﷺ أن يمَسَّ ذكره بيمينه[٢]. كذلك قوله: ذكر شهادة الجن والإنس والأشياء للمؤذن يوم القيامة بأذانه في الدنيا، ذكر تحته حديث أبي سعيد الخدري: إني أراك تحب الغنم والبادية، فإذا كنت في غنمك وباديتك، وأذنت للصلاة، فارفع صوتك بالآذان، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس إلا شهد له يوم القيامة[٣].

فأنت ترى أن ترجمة الباب تطابق حديثَه، ولا تدل على شيء آخر سواه، فكأن الترجمة مأخوذة من لفظ الحديث، ولا يتطرق إليها احتمال آخر.

٣ ـ اقتباس الترجمة من حديث الباب: وذلك بأن يجعل لفظ الحديث المروي في الباب ترجمة له كله أو بعضاً منه[٤]

---

(١) الإمام الترمذي ص ٢٧٦.
(٢) الإحسان ٢/ ٣٥١.
(٣) الإحسان ٣/ ٢٧٦.
(٤) الإمام الترمذي ص ٢٧٦.

مثال على ذلك: قال ابن حبان: ذكر البيان بأن قوله ﷺ: «أخرجوا من كان في قلبه حبة خردل من إيمان» أراد به بعد إخراج من كان في قلبه قدر قيراط من إيمان، وأخرج تحته حديث جابر عن النبي ﷺ قال: «إذا ميز أهل الجنة، وأهل النار، يدخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، قامت الرسل فشفعوا، فقال: اذهبوا فمن عرفتم في قلبه مثقال قيراط من إيمان فأخرجوه، فيخرجون بشراً كثيراً، ثم يقال: اذهبوا فمن عرفتم في قلبه مثقال خردلة من إيمانٍ فأخرجوه..» الحديث[١].
مثال آخر: قال ابن حبان: ذكر البيان بأن من سلم المسلمون من لسانه ويده كان من أسلمهم إسلاماً، وأخرج تحته حديث جابر سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أسلم المسلمين إسلاماً من سلم المسلمون من لسانه ويده»[٢].

فأنت ترى أخي القارىء أن كلا الترجمتين آنفتي الذكر قد اقتبست من لفظ الحديث الذي سيق تحت كل منهما.

٤ ـ الترجمة ببيان الناسخ والمنسوخ: أحياناً يترجم ابن حبان ليبين الناسخ من المنسوخ من الأحاديث في بعض المسائل، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

قال ابن حبان: ذكر البيان بأن الأمر بالوضوء مما مَسَّت النار منسوخ خلا لحم الإبل وحدها، وأخرج تحته حديث

---

(١) الإحسان ١/ ٣٥١ طبعة الرسالة.
(٢) الإحسان ١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤ طبعة الرسالة.

جابر بن سمرة أنَّ رجلاً سأل النبي ﷺ قال: يا رسول الله أنتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: «إنْ شئت فتوضأ، وإنْ شئت فلا تتوضأ»، قال: أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: «نعم توضأ من لحوم الإبل»، قال: أُصلي في مرابض الغنم؟ قال: «نعم»، قال: أُصلي في مبارك الإبل؟ قال: «لا»[1].

مثال آخر: قال ابن حبان: ذكر البيان بأنَّ هذا الخبر ـ يعني خبر عثمان فيمن جامع ولم ينزل ـ منسوخ بعد أن كان مباحاً، وأخرج تحته حديث أُبي بن كعب قال: إنما كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم نهي عنها[2].

٥ ـ الترجمة بأكثر من باب لتأكيد الأمر الواحد: اعتاد ابن حبان تكرار الأبواب في المسألة الواحدة لتأكيد الأمر الذي عقد له هذه التراجم، وهذه ظاهرة تكثر في كتابه رحمه الله، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي[3]:

أ ـ قال ابن حبان: ذكر الخبر الدال على أنَّ تارك الصلاة حتى خرج وقتها متعمداً لا يكفر به كفراً يخرجه من الملَّة، وأخرج فيه حديث ابن عمر أنه أخبر بوجع امرأته في السَفَر، فأخَّرَ المغرب، فقيل: الصلاة، فسكت، وأخَّرَها بعد ذهاب الشّفق حتى ذهب هَوِيٌّ من الليل، ثم نزل، فصلى المغرب

(١) الإحسان ٢ / ٢٣٦ ـ ٢٣٧ طبعة الفكر.
(٢) الإحسان ٢/ ٢٤٤ طبعة دار الفكر.
(٣) الإحسان٣ / ٨ ـ ٩طبعة دار الفكر.

والعشاء، ثم قال: هكذا كان رسول الله ﷺ يفعل إذا جَدَّ به السَّيْر، أو حَزَبَهُ أَمْرٌ. ثم قال: ذكر خبر ثانٍ يدل على أنَّ تارك الصلاة متعمداً حتى خرج وقتها لا يكفر باستعماله ذلك كفراً تبين به امرأته عنه، وأخرج تحته حديث أنس: كان النبي ﷺ إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السَّفَر أَخَّرَ الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما[١]. ثم قال: ذكر خبر ثالث يدل على أنَّ من ترك الصلاة تعمداً إلى أن دخل وقت الصلاة الأخرى لا يكفر به كفراً يوجب دفنه في مقابر غير المسلمين لو مات قبل أن يصليها، وذكر فيه حديث جابر في خطبة النبي ﷺ في الحج[٢]. ثم قال: ذكر خبر رابعٍ يدل على أنَّ تارك الصلاة متعمداً لا يكفر كفراً لا يرثه ورثته المسلمون لو مات قبل أن يصليها، وأخرج فيه حديث معاذ بن جبل في الجمع بتبوك[٣]. ثم قال: ذكر خبر خامس يدل على أنَّ تارك الصلاة بعد أن وجب عليه أداؤها، وإن ذهب وقتها لا يكون كافراً يكون ماله به فيئاً بين المسلمين، وذكر فيه حديث أبي هريرة في نومهم عن صلاة الفجر[٤]. ثم قال: ذكر خبر سادس يدل على أنَّ تارك الصلاة متعمداً من غير عذرٍ لا يوجب عليه ذلك إطلاق الكفر الذي يخرجه عن ملة الإسلام به، وأخرج فيه حديث أبي قتادة: ليس

---

(١) الإحسان ٣/ ٩.

(٢) الإحسان ٣/ ٩ ـ ١٠.

(٣) الإحسان ٣/ ١٠.

(٤) الإحسان ٣/ ١٠ ـ ١١.

في النوم تفريط إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت صلاة أخرى[1]. ثم قال: ذكر خبر سابعٍ يدل على أنَّ تارك الصلاة من غير نسيان ولا نومٍ حتى يخرج وقتها لا يكفر بذلك كفراً يكون ضد الإسلام، وأخرج فيه حديث عمران بن الحصين في نومهم مع النبي ﷺ حتى طلعت الشمس[2]. ثم قال: ذكر خبر ثامن ينفي الرَّيْب من الخَلَد بأن تارك الصلاة متعمداً من غير نسيان ولا نَـوْمٍ، ولا وجود عذر حتى يخرج وقتها لا يكون كافراً كفراً يؤدي حكمه إلى حكم غير المسلمين، وأخرج فيه حديث ابن عمر في صلاة الصحابة في طريق بني قريظة[2].

أقول: هذه ثمانية أبواب ذكر فيها ثمانية أحاديث في تقرير موضوع واحدٍ هو عدم كفر تارك الصلاة.

ب ـ مثال آخر: قال ابن حبان: ذكر وقت الغداة التي كان يصليها المصطفى ﷺ بأمته، ثم قال: ذكر خبر ثانٍ يصرح بصحة ما ذكرناه، ثم قال: ذكر خبر ثالث يصرح بصحة ما أومأنا إليه، وأخرج في الأبواب الثلاثة حديث عائشة: كان رسول الله ﷺ يصلي الصبح، ثم تخرج نساء المؤمنين بمروطهن لا يعرفن من الغَلَس[3].

---

(١) الإحسان ٣/ ١١.
(٢) الإحسان ٣/ ١٢.
(٣) الإحسان ٣/ ٢٧.

فهذه ثلاثة أبواب عقدها لبيان موضوع واحدٍ وتأكيده، وقد ذكر فيها جميعاً حديثاً واحداً.

٦ ـ الترجمة بمذهب ذهب إليه أحد العلماء، ويذكر تحته حديثاً في خلافه: ويقصد من ذلك الرد على ذلك المذهب، مثال: قال ابن حبان: ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن القود لا يكون إلا بالسيف والحديد، وأخرج فيه حديث أَنَس: أن يهودياً قتل جارية على أوضاحٍ لها قتلها بحجر قال: فجيء بها وبه وقد قال لها: أقتلك فلانٌ؟ فأشارت برأسها أن لا، ثم قال لها الثانية، فأشارت برأسها أن لا، ثم سألها الثالثة، فقالت: نعم، وأشارت برأسها، فقتله رسول الله ﷺ بَيْنَ حجرين[١].

قلت: يقصد ابن حبان بهذا الباب الرد على أبي حنيفة القائل بأنه لا يستوفى القصاص إلا بالسيف، وهذا نص أصحاب مذهبه: ولا يستوفى القصاص إلا بالسيف[٢].

مثال آخر: قال ابن حبان: ذكر الخبر المدحض قول من كره من المتصوفة أكل العسل والحلوى مخافة ألا يقوم بشكره، وأخرج فيه حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان نبي الله ﷺ يحب الحلوى والعسل[٣]. قلت: يقصد ابن حبان بهذا الرد على

(١) الإحسان ٧/ ٥٩٣.
(٢) الهداية ٤/ ١٦١، والاختيار ٥/ ٢٨، واللباب ٣/ ١٤٥.
(٣) الإحسان ٧/ ٣٣٦.

من كره أكل الحلوى والعسل مخافة عدم القيام بشكره، وهذا مسلك بعض المتصوفة.

مثال آخر: قال ابن حبان: ذكر الإباحة للمرء أكل لحوم الدجاج ضد قول من زعم أن ذلك من الإسراف، وأخرج فيه حديث أبي قلابة قال: كنا مع أبي موسى الأشعري، فدعا بمائدة، وعليها لحم دجاج، وقال: رأيت رسول الله ﷺ يأكل منه[1]، يقصد ابن حبان من هذا الباب الرد على من يقول بأن أكل لحم الدجاج يُعَدُّ إسرافاً.

٧ ـ الترجمة بذكر سبب نزول الآية: يذكر ابن حبان جزءاً من آية في الترجمة، ثم يورد تحتها حديثاً في سبب نزولها، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

١ ـ قال ابن حبان: ذكر الأخبار عن الحالة التي من أجلها أنزل الله جَلَّ وعلا: ﴿**لا إكراه في الدين**﴾[2]. وأخرج فيه حديث ابن عباس في قوله تعالى: ﴿**لا إكراه في الدين**﴾ قال: كانت المرأة من الأنصار لا يكاد يعيش لها وَلَد، فتحلف لئن عاش لها ولد لتهوّدَنَّهُ، فلما أجليت بنو النضير إذا فيهم ناسٌ من أبناء الأنصار، فقالت الأنصار: يا رسول الله أبناؤنا، فأنزل الله هذه الآية: ﴿**لا إكراه في الدين**﴾. قال سعيد بن جبير: فمن شاء لحق بهم، ومن شاء دخل في الإسلام[3].

---

(١) الإحسان ٧/ ٣٣٦.
(٢) سورة البقرة الآية رقم ٢٥٦.
(٣) الإحسان ٢/ ٣٠٢ـ ٣٠٣ طبعة الرسالة.

مثال آخر: قال ابن حبان: ذكر السبب الذي من أجله أنزل الله آية اللعان، وأخرج فيه حديث عبد الله بن مسعود قال: كنا مع النبي ﷺ في مسجد المدينة ذات ليلة، فقال رجل: أرأيتم لو وجد رجلٌ مع امرأته رجلاً[1]، فإن قتله قتلتموه، وإنْ تكلم جلدتموه، وإنْ سكت سكت على غيظ، فوالله لأسألنَّ رسول الله ﷺ، فلمَّا أصبح غدا عليه فسأله فقال: لو وجد رجل مع امرأته رجلاً، فإن قتله قتلتموه، وإنْ تكلم جلدتموه، وإن سكت سكت على غيظ، ثم قال: اللهم افتح، فنزلت: ﴿والذين يرمون أزواجهم﴾[2]. هؤلاء الآيات في اللعان، فجاء إلى النبي ﷺ وامرأته، فتلاعنا، فشهد الرجل أربع مرات بالله إنَّهُ لمن الصادقين، والخامسة أنَّ لعنة الله عليه إنْ كان من الكاذبين، فلما أخذت المرأة لتلتعن قال لها النبي ﷺ: «مه»، فالتعنت، فلمّا أدبرت قال النبي ﷺ: «فلعلها أن تجيء به أسود جعداً»، فجاءت به أسود جعداً[3].

٨ ـ الترجمة التفسيرية: يذكر ابن حبان نصاً ثم يشرحه، ويكون الحديث الوارد في الباب شارحاً له، وهذه الترجمة التفسيرية على ضربين:

أ ـ تفسير آية أو جزء من آية: ومن الأمثلة على ذلك:

---

(١) في الأصل: رجل وهو خطأ نحوي صححته.
(٢) سورة النور الآية رقم ٦.
(٣) الإحسان ٦/ ٢٤١ طبعة دار الفكر.

قال ابن حبان: ذكر الأخبار المفسرة لقوله جَلَّ وعلا: ﴿يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً﴾[1]. وذكر فيه حديث كعب بن عجرة: خرج إلينا رسول الله ﷺ فقلنا: يا رسول الله قد عرفنا كيف نسلم عليك، فكيف نصلي عليك؟ قال: «قولوا: اللهم صلِّ على محمدٍ وعلى آل محمدٍ كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد»، وحديث أبي هريرة أنَّ النبي ﷺ قال: «من صلى عليَّ مَرَّةً واحدةً كتب له بها عشر حسنات»[2].

مثال آخر: قال ابن حبان: ذكر الأخبار المفسرة لقوله جَلَّ وعلا: ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها﴾[3]. وأخرج فيه حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس فيما دون خمس ذود صدقة، وليس فيما دون خمس أواقٍ صدقة، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»[4].

ب ـ تفسير حديث أو جزء من حديث:

مثال على ذلك: قال ابن حبان: ذكر البيان بأن قوله ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون باباً» أراد به بضعاً وسبعين شعبة، وأخرج

---

(١) سورة الأحزاب الآية رقم ٥٦.
(٢) الإحسان ٢/ ١٣٠ طبعة دار الفكر.
(٣) سورة براءة الآية رقم ١٠٣.
(٤) الإحسان ٥/ ١١٣.

فيه حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها شهادة أن لا إلّه إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»[1].

مثال آخر: قال ابن حبان: ذكر البيان بأن قوله ﷺ: «قد عرفت أن بعضكم خالجنيها» أراد به رفع الصوت لا القراءة خلفه، وأخرج فيه حديث عبادة بن الصامت قال: صلى بنا رسول الله ﷺ الصبح، فثقلت عليه القراءة، فلمّا انصرف قال: «إني لأراكم تقرأون وراء إمامكم»، قال: قلنا: أجل والله يا رسول الله هذا، قال: «فلا تفعلوا إلا بأمّ الكتاب، فإنَّهُ لا صلاة لمن لم يقرأ بها»[2].

وبعد: فهذه أشهر مسالك ابن حبان في الترجمة الظاهرة فيما ظهر لي، وفهمت عنه، فإن أصبت فأحمد الله تعالى على الصواب، وإن أخطأت فأستغفر الله.

٢ ـ الترجمة الاستنباطية:

وهي الترجمة التي تدرك مطابقتها لمضمون الباب بوجه من البحث والتفكر القريب والبعيد[3].

هذا وقد كان لابن حبان في هذا النوع المسالك التالية:

١ ـ أن تتضمن الترجمة حكماً زائداً على مدلول الحديث

---

(١) الإحسان ١/ ٣٥٠ طبعة الرسالة.

(٢) الإحسان ٣/ ١٦١ طبعة دار الفكر.

(٣) الإمام الترمذي ص ٢٧٤.

لوجود ما يدل على هذا الحكم من طريق آخر[1].

مثال على ذلك: قال ابن حبان: ذكر الزجر عن أنْ يبول المرء في الماء الذي دون القلتين ومن نيّته الاغتسال منه بعده، وأخرج فيه حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يبولَنَّ أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري، ثم يغتسل منه»[2].

الناظر يجد خلو النص تحديد مقدار الماء بما دون القلتين فمن أين أتى به هنا؟ لقد جاء به من حديث تقدم عنده قبل قليل، وهو قوله ﷺ: «إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء»[3].

مثال آخر: قال ابن حبان: ذكر جواز اتكاء المرء على المرأة الحائض ومباشرته إياها دون موضع الإزار، وأخرج فيه حديث عائشة: أنَّ رسول الله ﷺ كان يقرأ القرآن وهو مُتكىء عليّ وأنا حائض[4]، الحديث يدل على جواز الاتكاء على الحائض، وليس فيه ذكر لجواز المباشرة دون موضع الإزار، ولكنه أخذه من حديثها الآخر، وهو ما رواه عن عائشة أيضاً قالت: كان رسول الله ﷺ يأمر إحدانا إذا كانت حائضاً أن تتزر ثم يباشرها[5].

---

(١) الإمام الترمذي ص ٢٨٦.

(٢) الإحسان ٢/ ٢٥٧ طبعة دار الفكر.

(٣) الإحسان ٢/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤ طبعة دار الفكر.

(٤) الإحسان ٢/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥ طبعة دار الفكر.

(٥) الإحسان ٢/ ٣٢٥.

٢ ـ أنْ يكون تطابق الترجمة مع الباب بطريقة الاستنتاج لعلاقة اللزوم مثلاً[١]. ومن الأمثلة على ذلك عند ابن حبان ما يلي:

أ ـ قال ابن حبان: ذكر الخبر الدال على أنَّ شعر الإنسان طاهر إذا وقع في الماء لم ينجسه، وإنْ كان على الثوب لم يمنع الصلاة فيه، وأخرج فيه حديث أنس بن مالك قال: رمى رسول الله ﷺ الجمرة يوم النحر، ثم أَمَرَ بالبُدْن فنحرت، والحَلَّاق جالسٌ عنده، فسوّى رسول الله ﷺ شعره بيده، ثم قبض رسول الله ﷺ على شق جانبه الأيمن على شعره، ثم قال للحلّاق: «احلق»، فَحَلَق، فقَسَّم رسول الله ﷺ شَعْرَه يومئذٍ بَيْن من حَضَره من الناس الشعرة والشعرتين، ثم قبض على جانب شقّه الأيسر على شعرَه، ثم قال للحلّاق: «احلق»، فَحَلَق، فدعا أبا طلحة الأنصاري، فدفعه إليه[٢].

وجه مطابقة الترجمة للحديث: أنه معلوم حرص النبي ﷺ على أمته، ورحمته بهم، ومما حرصه ﷺ عليهم، ألا يوزع عليهم ما فيه ضرر أو نجاسة، فدل تقسيمه لشعره عليهم على طهارة الشعر، إذ لو لم يكن الشعر طاهراً لما قَسَمهُ بينهم، وفي هذا المعنى يقول ابن حبان: في قسمة النبي ﷺ شعره بين أصحابه أبين البيان بأنَّ شعر الإنسان طاهر، إذ الصحابة إنما أخذوا

---

(١) الإمام الترمذي ص ٢٨٨.
(٢) الإحسان ٢/ ٣٢٧ طبعة دار الفكر.

شعره ﷺ ليتبركوا به...، ولو كان نجساً لم يقسم ﷺ الشيء النجس، وهو يعلم أنَّهم يتبركون به على حسب ما وصفنا، فلمَّا صح ذلك من المصطفى ﷺ صح ذلك من أُمته، إذ محال أن يكون منه شيءٌ طـاهر ومن أمته ذلك الشيء بعينه نجس[1].

ب ـ مثال آخر: قال ابن حبان: ذكر الخبر المدحض قول مَنْ زعم أن المسك نجس غير طاهرٍ، وأخرج فيه حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كأني أنظر إلى وبيص المسك في مَفْرق رسول الله ﷺ وهو محرم[2]. ولكن ما وجه مطابقة الترجمة للحديث هنا؟.

الجواب: إنَّ وجه مطابقة الترجمة للحديث أن من المعلوم محافظة النبي ﷺ على طهارة بدنه، وعدم تعريضه للنجاسة، وحسن مظهره، ويلزم من تطيّبه بالمسك، وبقاء المسك على جسده الشريف طهارة المسك، ولو لم يكن المسك طاهراً لما استجاز النبي ﷺ أن يضعه على جسده الشريف.

٣ ـ أن تطابق الترجمة الحديث بالعموم والخصوص: بأن يكون الحديث خاصاً، والترجمة أعم منه، فيطابقها بتعميم معناه، أو يكون الحديث عاماً، والترجمة خاصة، فتندرج فيه[3].

(١) الإحسان ٢/ ٣٢٧ بتصرف.
(٢) الإحسان ٢/ ٣٢٩.
(٣) الإمام الترمذي ص ٢٨٨.

ومن الأمثلة على ذلك عند ابن حبان ما يلي:

١ ـ قال ابن حبان: ذكر الإباحة للمرء استخدام المرأة الحائض في أحواله، وذكر فيه حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «ناوليني الخُمْرَةَ من المسجد»، قلت: إني حائض، قال: «إنَّ حيضتك ليست في يدك»[1]. فالناظر يجد أنَّ الترجمة هنا عامة، والحديث هنا خاص إذ أنَّ مناولة المرأة الحائض الخمرة للرجل حال من أحواله، وليست كل أحواله، بل هناك أحوال أخرى ليست مذكورة في هذا الحديث الخاص، وقد تضمنها عموم الترجمة.

٢ ـ مثال آخر: قال ابن حبان: ذكر الخبر الدال على أنَّ الفرض على المأموم والمنفرد قراءة فاتحة الكتاب في صلاته، وذكر فيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة، فلا يبصق أمامه، لأنه يناجي ربه ما دام في صلاته، ولا عَنْ يمينه، فإنَّ عن يمينه ملكاً، ولكن ليبصق عن شماله، أو تحت رجله فيدفنه»[2].

الناظر في هذه الترجمة هنا يلاحظ أنها خاصة، وأن الحديث عام، ذلك أن قراءة الفاتحة هي نوع من أنواع المناجاة، والحديث يشمل المناجاة بكل أنواعها فهو أعم، وفي هذا المعنى يقول ابن حبان: في هذا الخبر بيان واضح بأنَّ على المأموم

(١) الإحسان ٢/ ٣٢١ طبعة دار الفكر.
(٢) الإحسان ٣/ ١٣٦ طبعة دار الفكر.

قراءة فاتحة الكتاب في صلاته، إذ المصطفى ﷺ أخبر أن المصلي يناجي ربه، والمناجاة لا تكون إلا بنطق الخطاب دون التسبيح والتكبير بالسكوت[1].

٤ ـ الترجمة بأمر بَدَهي قد يظنه الناظر قليل الجدوى، ثم بالبحث والاستقراء تظهر له فائدة مجدية[2].

ومن الأمثلة على هذا المسلك عند ابن حبان ما يلي:

١ ـ قال ابن حبان: ذكر جواز صلاة المرء على الخُمْرة، وأخرج فيه حديث ابن عباس رضي الله عنه: أنَّ النبي ﷺ كان يصلي على الخمرة[3].

الظاهر لأول وهلة أنَّه لا جدوى من إيراد هذه الترجمة، ولكن يبدو بعد النظر والتأمل أنَّ ابن حبان أراد بهذه الترجمة الرد على من كره الصلاة على الخمرة، وقد ذكر الخطابي في معالم السنن أنَّ بعض السلف كان يكره الصلاة إلا على جديد الأرض[4].

وبعد: فهذه هي أهم مسالك ابن حبان في الترجمة الاستنباطية فيما فهمت عنه، والله أعلم بالصواب..

٣ ـ التراجم المرسلة: وهي التراجم التي أرسلت فلم

---

(١) الإحسان ٣/١٣٦.

(٢) الإمام الترمذي ص ٢٨١.

(٣) الإحسان ٤/ ٣٠.

(٤) معالم السنن ١/ ١٨٣.

تذكر، واكتفى عنها بكلمة العنوان باب[1].

هذا هو النوع الثالث من أنواع التراجم، وقد تكرر وروده عند أكثر من صاحب مصنف حديثي، ولقد تبدّى لنا خلال دراستنا لتراجم ابن حبان أنه في بداية الكتاب، مثلاً كتاب الصلاة، يورد حديثاً بغير ترجمة، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

١ ـ قال ابن حبان: كتاب الوحي: ثم أخرج تحته حديث عائشة في نزول الوحي على رسول الله ﷺ دون أن يعقد له ترجمة، ثم بعد ذلك قال: ذكر خبر أوهم من لم يُحْكِمْ صناعة الحديث أنَّه يضادّ خبر عائشة الذي تقدم ذكرنا له[2].

٢ ـ قال ابن حبان: كتاب النكاح: وذكر تحته حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: (من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنَّه أغض للبصر، وأحصن للفرج، ومَنْ لم يستطع منكم الباءة فليصم، فإنه له وجاء)، ولم يذكر له ترجمة[3].

وبعد: فهذه في تصوري إلمامة سريعة بالتراجم عند ابن حبان، ونسأل الله أن يعيذنا أن نُحمّل الرجال ما لم يحملوا، أو أن نقولهم ما لم يقولوا، والله المستعان.

---

(١) الإمام الترمذي ص ٣٢٥.
(٢) الإحسان ١ / ١١٩ ـ ١٢١ طبعة دار الفكر.
(٣) الإحسان ٦/ ١٣٣.

ملاحظات على موضوع التراجم عند ابن حبان

خلال معايشتي لكتاب ابن حبان رحمه الله بدت لي ملاحظات حول تراجمه أذكرها هنا كما يلي:

١ ـ يكثر من استعمال كلمة ذكر، وهي عنده في مقابل كلمة باب، وهذا لا يعني عدم وجود كلمة باب في كتابه، ولقد وجدته يطلق هذه الكلمة لكن على قلة.

٢ ـ أثناء تتبعي للتراجم الظاهرة في صحيح ابن حبان، لم أجد عنده المسالك التالية:

١ ـ الترجمة بصيغة الاستفهام.
٢ ـ الإخبار عن بدء الحكم وظهور الشيء.
٣ ـ الترجمة بآية قرآنية.
٤ ـ الترجمة بحديث مرفوع ليس على شرطه.
٥ ـ أنْ يأتي في الترجمة بالآثار عن الصحابة فمن بعدهم.
٦ ـ الترجمة بعبارة شرطية محذوفة الجواب.

٣ ـ قد يكرر ابن حبان الترجمة. مثال ذلك: قال ابن حبان: ذكر الخبر الدال على أنَّ الإيمان والإسلام اسمان بمعنى واحدٍ فقد كررها مرتين[1].

٤ ـ قد يكرر الحديث في أكثر من ترجمة. مثال حديث

---

(١) الإحسان ١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٥ طبعة الرسالة.

رقم (١) في الإحسان كرره برقم ١/ ٢[١].

وهذا لفظ الحديث: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كل أمرٍ لا يُبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع»، كذلك حديث ابن عباس أن النبي ﷺ: كان يصلي على الخُمرة، كرره في ترجمتين[٢].

وبعــد: فهذه بعض الملاحظات التي بدت لي أثناء تجوالي في هذا الكتاب، أختم بها الحديث عن تراجم ابن حبان، ولم أشأ التوسع في هذا المقام إذ هذا يحتاج إلى دراسة علمية جادة لتتبع تراجم ابن حبان، من أجل إلقاء الضوء على تراث هذا الإمام العظيم، وتقريبه للناس من غير تعصب ولا شطط، لتقبل الناشئة على تراث أولئك الأعلام الذين نقلوا لنا السنة، فأحسنوا النقل، وذادوا عن حياض هذا الدين، فكانوا نعم الذائدين، فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

٣ ـ التعقيبات:

وأقصد بها ما يذكره ابن حبان عقب روايته للحديث، ولقد زخر هذا الكتاب بمثل هذه التعقيبات المتنوعة، والتي أرى أنها تقسم إلى الأقسام التالية:

١ ـ التعقيبات الحديثية:

وهي ما يتعلق بالحديث صحة وضعفاً، وتعريفاً بالرجال،

(١) الإحسان ١/ ١٦٣ ـ ١٦٤ طبعة الرسالة.
(٢) الإحسان ٣/ ٣٠.

ودفعاً للشبه عن الحديث، ولقد كان لابن حبان تعقيبات حديثية كثيرة في ثنايا كتابه الصحيح، وقد وجدت بالتتبع أنها تتنوع وتقسم إلى الأنواع التالية:

١ ـ التعريف بالرجال: بعد ذكر ابن حبان للحديث يعرف أحياناً ببعض رواته عقب روايته له، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

١ ـ قال ابن حبان: أبو النجاشي مولى رافع اسمه عطاء بن سهيل[1].

٢ ـ مثال آخر: قال ابن حيان: أبو عمرة الأنصاري هذا اسمه ثعلبة بن عمرو بن محصن[2].

٣ ـ مثال آخر: قال ابن حبان: أبو حصين: عثمان بن عاصم[3].

٢ ـ الحكم على الرجال: بعد ذكر الحديث يعرف ابن حبان أحياناً القاريء برأيه في الراوي المذكور، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

١ ـ قال ابن حبان: أخبرنا محمد بن جعفر الكرخي ببلد الموصل قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال: حدثنا ابن إدريس عن أبيه عن جده عن أبي هريرة قال: سئل رسول الله ﷺ ما أكثر ما يدخل الناس الجنة؟ قال: «تقوى الله وحسن الخُلُق»، قيل: فما أكثر ما يدخل الناس النار؟ قال: «الأجوفان الفم والفرج». قال أبو حاتم رضي الله عنه: ابن إدريس هذا اسمه: عبد الله بن

(١) الإحسان ١/ ١١٣.
(٢) الإحسان ١/ ٢٢٣.
(٣) الإحسان ١/ ٢٥٠.

إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الزعافري الأوَدي من ثقات أهل الكوفة ومتقنيهم، ولم يكن في عصره بالكوفة من لا يشرب غيره[1]. قلت: قوله يشرب: يعني يشرب النبيذ على رأي أهل الكوفة في جواز شرب النبيذ ما لم يُسكِر كما هو معروف في كتب الفقه.

٢ ـ مثال آخر: قال ابن حبان: أخبرنا الحسين بن عبد الله القطان قال: حدثنا هشام بن عمَّار قال: حدثنا حاتم بن إسماعيل قال: حدثنا يعقوب بن عبد الله عن جعفر بن أمية عن أبيه قال: قال رجل للنبي ﷺ: أُرسل ناقتي وأتوكل؟ قال: «اعقلها وتوكل». قال أبو حاتم رضي الله عنه: يعقوب هذا هو يعقوب بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن أمية الضمري من أهل الحجاز مشهور مأمون[2].

٣ ـ بيان الإدراج في الحديث: المقصود بالإدراج هو: أن تُزاد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي، فيحسبها من يسمعها مرفوعة في الحديث، فيرويها كذلك[3]. ومن أنواع التعقيبات الحديثية عند ابن حبان الاعتناء ببيان الإدراج في الأحاديث، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١ ـ قال ابن حبان: أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي قال:

---

(١) الإحسان ١/ ٢٤٩.
(٢) الإحسان ١/ ٥٦.
(٣) اختصار علوم الدين لابن كثير ص ٧٣.

حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال: أخبرنا عبدة بن سليمان عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «أنزل القرآن على سبعة أحرف حكيماً عليماً غفوراً رحيماً قول: محمد بن عمرو: أدرجه في الخبر، والخبر إلى سبعة أحرف فقط[1].

٢ ـ قال ابن حبان: أخبرنا عبد الله بن محمد بن سَلْم قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم قال: حدثنا الوليد قال: حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن من سمع أبا هريرة يقول: صلى بنا رسول الله ﷺ صلاةً، فجَهَر فيها بالقراءة، فلمّا سَلَّم قال: هل قرأ معي منكم أحدٌ آنفاً؟ قالوا: نعم يا رسول الله، قال: إني أقول ما لي أنازع القرآن، قال الزهري: فانتهى المسلمون، فلم يكونوا يقرؤون معه.

قال أبو حاتم رضي الله عنه: هذا خبر مشهور للزهري من رواية أصحابه عنه عن ابن أكيمة عن أبي هريرة، ووهم الأوزاعي إذ الجواد يعثر فقال: عن الزهري عن سعيد بن المسيب، فعلم الوليد بن مسلم أنه وهم، فقال: عن من سمع أبا هريرة، ولم يذكر سعيداً، وأما قول الزهري: فانتهى الناس عن القراءة: أراد به رفع الصوت خلف رسول الله ﷺ اتباعاً منهم لزجره ﷺ عن رفع الصوت، والإمام يجهر بالقراءة في قوله: «ما لي أنازع القرآن».

قلت: ذكر هذا تحت عنوان: ذكر البيان بأن هذا الكلام

(١) الإحسان ٢/ ٦٢.

الأخير: فانتهى الناس عن القراءة، وأتعظ المسلمون بذلك، إنما هو قول الزهري لا من كلام أبي هريرة[١].

٤ ـ بيان التفرد: يعني أن هذا الحديث قد تفرد بروايته راوٍ، أو أهل بلد، وقد عني ابن حبان ببيان التفرد في الحديث، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ ـ قال ابن حبان: أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى بالموصل، حدثنا إبراهيم بن محمد بن عرعرة، حدثنا حِرْمي بن عمارة، حدثنا شعبة عن واقد بن محمدٍ عن أبيه عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرتُ أن أقاتل الناس حتى يَشهدوا أن لا إلّه إلا الله، وأني رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءَهم وأموالهم إلا بحقّ الإسلام، وحسابهم على الله». قال أبو حاتم: تفرّدَ به شعبة[٢].

ب ـ وقال ابن حبان: أخبرنا ابن قتيبة، حدثنا غالب بن وزير الغزي، حدثنا وكيع قال: حدثني الأعمش عن المعرور بن سويد عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «تَعبَّدَ عابد من بني إسرائيل. . .» الحديث. قال أبو حاتم: سمع هذا الحديث غالب بن وزير عن وكيع ببَيْت المَقدس، ولم يحدث به في العراق، وهذا مما تفرد به أهل فلسطين عن وكيع[٣].

---

(١) الإحسان ١/ ٢٠٠.
(٢) نفس المصدر.
(٣) الإحسان ١/ ٢٩٨.

٥ ـ بيان الوهم: اعتاد ابن حبان في تعقيباته بيان الوهم الواقع في الروايات، ومن أمثلة ذلك الصنيع ما يلي:

أ ـ ذكر ابن حبان حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «إذا صلى أحدكم فَلَمْ يَدْرِ ثلاثاً صلى أم أربعاً، فليصلِّ ركعة، وليسجد سجدتين قَبْل السلام، فإن كانت رابعة، فالسجدتان ترغيماً للشيطان، وإنْ كانت خامسة شفعتها السجدتان.

قال ابن حبان: وَهِمَ في هذا الإسناد الدراوردي حيث قال: عن ابن عباس، وإنَّما هو عن أبي سعيد الخدري، وكان إسحاق يحدث من حفظه كثيراً، فلعل هذه من وَهْمِهِ أيضاً[١].

ب ـ قال ابن حبان: أخبرنا محمد بن عبدالله بن عبد السلام ببيروت قال: حدثنا محمد بن خلف الداري قال: حدثنا معمر بن يَعْمُر قال: حدثنا معاوية بن سَلَّام قال: حدثني يحيى بن أبي كثير قال: حدثني أبو قلابة أنَّ عبد الله بن نُسَيب أخبره أنَّ عائشة أخبرته أن النبي ﷺ طَرَقَهُ وَجَعٌ... الحديث. قال أبو حاتم رضي الله عنه: يحيى بن أبي كثير واهم في قوله عبد الله بن نُسَيْب، وإنَّما هو عبد الله بن الحارث نسيب ابن سيرين، فسقطَ عليه الحارث، فقال: عبد الله بن نُسَيب[٢].

٦ ـ التمييز بيْن الأسماء: يميز ابن حبان في تعقيباته خلال

---

(١) الإحسان ٤/١٥٤ ـ ١٥٥.
(٢) الإحسان ٤/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

كتابه الصحيح بَيْنَ الأسماء المتشابهة، ومن أمثلة صنيعه ذاك ما يلي:

أ ـ قال ابن حبان: أخبرنا أحمد بن الحسين بن عبد الجبار الصوفي ببغداد قال: حدثنا عبد الله بن الرومي قال: حدثنا النضر بن محمد قال: حدثنا عكرمة بن عَمَّار قال: حدثني أبو زُمَيْل عن مالك بن مرثَدٍ عن أبيه عن أبي ذَرٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «تبسمك في وَجْهِ أخيك صدقة».

قال أبو حاتم رضي الله عنه: أبو زُمَيْل هذا هو سماك بن الوليد الحنفي يماني ثقة، والنَّضر بن محمد هذا هو الجُرَشي اليمامي، والنضر بن محمد القُرَشي مروزي صاحب الرأي، وكانا في زمان واحدٍ[1].

ب ـ قال ابن حبان: أخبرنا محمد بن زهَيْر أبو يعلى بالأَبَلَة قال: حدثنا نصر بن علي بن نصر قال: أخبرنا يزيد بن زريع عن خالد الحذاء عن أبي معشر عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «لِيَلِيني منكم أُولوا الأحلام والنُّهَى...» الحديث.

قال أبو حاتم رضي الله عنه: أبو معشر هذا يزيد بن كُلَيْب ثقة، وليس هذا بأبي معشر السندي، فإنَّه من ضُعفاء البغداديين[2].

---

(١) الإحسان ١/ ٣٤٨.

(٢) الإحسان ٣/ ٣٠٤.

٧ ـ إثبات السماع وعدمه: يعقب ابن حبان على الأحاديث في كتابه تعقيبات يَقْصِدُ منها ثبوت السماع لبعض الرواة، أو نفيه، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ ـ قال ابن حبان: وسعيد بن أبي الحسن سمع أبا هريرة بالمدينة؛ لأنَّه بها نشأ، والحسن لم يسمع منه لخروجه عنها في يناعته[١].

ب ـ عقب ابن حبان على حديث سمرة في السكتتين في الصلاة بقوله: الحسن لم يسمع من سمرة شيئاً، وسمع من عمران بن حُصَين هذا الخبر، واعتمادنا فيه عن عمران بن الحصين[٢].

٨ ـ الحكم على الأحاديث: عقب ابن حبان على بعض أحاديث كتابه حاكماً على تلكم الأحاديث، وهذا يقع منه أحياناً، ومن هذه الأحكام ما يلي:

أ ـ قال ابن حبان: أخبرنا محمد بن الحسن بن قتيبة قال: حدثنا محمد بن رمح قال: حدثنا الليث بن سعد عن مالك بن أنس عن الزُّهْري عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يَمْنَعَنَّ أحدكم جاره أن يَغْرِزَ خَشبةً على جداره». قال ابن رُمْح: سمعت الليث يقول: هذا أول ما لمالكٍ عندنا وآخره. قال أبو حاتم: في قَوْل اللَّيْث هذا أول ما لمالك

(١) الإحسان ٢/ ١٥٩.
(٢) الإحسان ٣/ ١٤٧.

عندنا وآخرهُ، دليل على أنَّ الخبر الذي رواه قُراد عن الليث عن مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة قصة المماليك خبر باطل لا أصل له[1].

ب ـ قال ابن حبان: أخبرنا علي بن أحمد بن عمران الجرجاني بحلب قال: حدثنا نصر بن علي بن نصر قال: حدثنا نوح بن قيس قال: حدثنا خالد بن قيس عن قتادة عن أنس أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله كم افترض الله على عباده من الصلاة؟ قال: «خمس صلوات...» الحديث.

قال أبو حاتم رضي الله عنه: سمع هذا الخبر أنس عن رسول الله ﷺ والقصة بطولها عن مالك بن صعصعة، وسمع بعض القصة عن أبي ذرٍ، فالطرق الثلاث كلها صحاح[2].

وبعد: فهذه أهم تعقيبات ابن حبان الحديثية حسبما فهمنا عن الرجل، وقد ضربنا لذلك أمثلة، ومن الله نرجو العون والسداد.

٢ ـ التعقيبات العَقَدية:

لابن حبان في صحيحه تعقيبات عقدية يظهر منها مذهبه الكلامي، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ ـ قال ابن حبان عقب حديث ابن عباس رضي الله عنهما: قد رأى محمد ﷺ رَبَّهُ.

---

(١) الإحسان ١/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧.
(٢) الإحسان ٣/ ٤.

معنى قول ابن عباس: قد رأى محمد ﷺ رَبَّهُ: أراد به بقلبه في الموضع الذي لم يصعده أحد من البشر ارتفاعاً في الشرف[1].

ب ـ مثال آخر: عقب ابن حبان على حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «يُلْقى في النار، فتقول: هل من مزيد؟ حتى يضع الربّ جَلَّ وعلا قَدَمَهُ فيها، فتقول: قط قط». بقوله:

هذا الخبر من الأخبار التي أُطلقت بتمثيل المجاورة، ذلك أنَّ يوم القيامة يُلْقى في النار من الأمم والأمكنة التي عُصِيَ الله عليها، فلا تزال تستزيد حتى يضع الربُّ جَلَّ وعلا موضعاً من الكفار والأمكنة في النار، فتمتلىء، فتقول: قط قط، تُريد: حسبي حسبي، لأنَّ العَرب تُطْلِقُ في لغتها اسم القدم على الموضع، قال الله جلَّ وعلا: ﴿لهم قَدَم صدق عند ربهم﴾[2] يريد: موضع صدق، لا أنَّ الله جلَّ وعلا يضع قَدَمه في النار جلَّ ربنا وتعالى[3].

٣ ـ التعقيبات الفقهية:

لابن حبان تعقيبات فقهية في ثنايا كتابه الصحيح، يتبين منها مذهبه الفقهي، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

---

(١) الإحسان ١/٢٢٦ ـ ٢٢٧ طبعة الرسالة.

(٢) سورة يونس الآية رقم ٢.

(٣) الإحسان ١/٤٢٧ ـ ٤٢٨ طبعة الرسالة، وهذه الأمثلة تدلل على مذهب ابن حبان في التأويل.

أ ـ قال ابن حبان تعقيباً على حديث ابن عمر وفيه: فإن صلوا قعوداً، فصلوا قعوداً. في هذا الخبر واضح أنَّ صلاة المأمومين قعوداً إذا صلى إمامهم قاعداً من طاعة الله جلَّ وعلا التي أمر عبادَهُ، وهو عندي ضَرْبٌ من الإجماع الذي أجمعوا على إجازته، لأن من أصحاب رسول الله ﷺ أربعة أفتوا به: جابر بن عبد الله، وأبو هريرة، وأسيد بن حضير، وقيس بن فِهْر، والإجماع عندنا إجماع الصحابة الذين شهدوا هبوط الوحي والتنزيل، وأعيذوا من التحريف والتبديل، حتى حفظ الله بهم الدين على المسلمين، وصانه عن ثلب القادحين، ولم يُرْوَ عن أحدٍ من الصحابة خلافٌ لهؤلاء الأربعة لا بإسنادٍ مُتَّصلٍ ولا منقطع، فكأنَّ الصحابة أجمعوا على أنَّ الإمام إذا صلى قاعداً كان على المأمومين أن يُصلوا قعوداً وقد أفتى به من التابعين جابر بن زيد أبو الشعثاء، ولم يرو عن أحدٍ من التابعين أصلاً بخلافه، لا بسند صحيح ولا ضعيف، فكأن التابعين أجمعوا على إجازته، وأول من أبطل في هذه الأمة صلاة المأموم قاعداً إذا صلى إمامه جالساً المغيرة بن مِقْسَم صاحب النخعي، فأخذ عنه حماد بن أبي سليمان، ثم أخذ عن حمادٍ أبو حنيفة، وتبعه عليه من بعده من أصحابه[1].

(١) الإحسان ٣/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣، هذا ما ذكره علماً بأنه قد ثبت عن النبي ﷺ أنه صلى قاعداً، وصلى أبو بكر والصحابة قياماً..، وقد ثبت ذلك في صحيح البخاري ٤/ ١٥١ ـ ١٥٢.

قلت: وهذه مسألة خلافية بين أهل العلم، وإليك التفصيل في الأقوال فيها كما يلي:

اختلف أهل العلم في وجوب صلاة المأموم قاعداً إذا صلى الإمام قاعداً على القولين التاليين:

١ ـ القول بوجوب صلاة المأموم قاعداً إذا صلى إمامه قاعداً، وهذا رأي:

١ ـ الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: كما هو نص كلامه في مسائل أبي داود عنه[١]. وقال ابن قدامة في هذا المقام: وإذا صلى إمام الحي جالساً صلى من ورائه جلوساً[٢].

٢ ـ الأوزاعي وحماد بن زيد وإسحاق وابن المنذر[٣].

٣ ـ مالك، قال ابن عبد البر: ولا يؤم القيام أحدٌ جالساً في المشهور من مذهب مالك[٤].

٤ ـ داود وبقية أهل الظاهر[٥].

٢ ـ القول بجواز صلاة المأموم قائماً إذا صلى إمامه قاعداً، وهذا مذهب:

١ ـ أبي حنيفة، قال في الاختيار: والقائم بالقاعد خلافاً

---

(١) مسائل الإمام أحمد ص ٤٣.
(٢) المغني ٢/ ٤٧.
(٣) المغني ٢/ ٤٨.
(٤) الكافي ص ٤٨.
(٥) نيل الأوطار ٣/ ١٧٠ ـ ١٧١.

لمحمدٍ وهو القياس[1].

٢ ـ الشافعي، قال في الإقناع: ويجوز للقائم أن يقتدي بالقاعد والمضطجع[2].

٣ ـ الثوري: فيما ذكره صاحب المغني[3].

هذه أهم الأقوال في هذه المسألة، ولم نشأ تطويل النفس فيها إذ غرضنا التمثيل، ومَنْ رام التطويل فعليه بكتب الفقه.

ب ـ مثال آخر: قال ابن حبان تعقيباً على حديث معاذ بن جبل: «إنَّك تقدم على قومٍ من أهل الكتاب..» الحديث، وفيه «فأخبرهم أنَّ الله فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم»: الاستدلال بمثل هذه الأخبار على أنَّ الوِتْر ليس بفَرْضٍ تكثُر فيما ذكرنا منها غنية لمن وَفقه الله السداد، وهداه لسلوك الرشاد أنَّ الوتر ليس بفَرْضٍ، وكان بعث المصطفى ﷺ معاذ بن جبل إلى اليمن قبل خروجه من الدنيا بأيامٍ يسيرة، وأمَرَه ﷺ أن يخبرهم أنَّ الله فَرَض عليهم خمس صلواتٍ في يَوْمهم وليلتهم، ولو كان الوتر فرضاً، أو شيئاً زادَه الله جَلَّ وعلا للناس على صلواتهم كما زعم من جهل صناعة الحديث، ولم يميز صحيحها من سقيمها لأمر المصطفى ﷺ معاذ بن جبل أن يخبرهم أنَّ الله جَلَّ وعلا فَرَض عليهم ست صلوات لا خمساً، ففيما وصفنا أبين البيان بأن

---

(١) الاختيار ١/ ٦٠.

(٢) الإقناع ١/ ١٤٣.

(٣) المغني ٢/ ٤٨.

الوتر ليس بفرضٍ، وبالله التوفيق[1].

قلت: وهذه أيضاً مسألة خلافية إليك بيان الأقوال فيها كما يلي:

الأول ـ ذهب الجمهور من أهل العلم إلى أن الوتر سنة وليس بواجب، وهذا رأي:

١ ـ مالك، قال ابن عبد البر: وآكد السنن ما صلَّاه رسول الله ﷺ في جماعة، وذلك العيدان والاستسقاء، وصلاة كسوف الشمس، وكذلك الوتر[2].

٢ ـ الشافعية، قال في فتح الوهاب: وأفضلها أي الرواتب الوتر[3].

٣ ـ الحنابلة، قال في المغني: والوتر غير واجب[4].

الثاني ـ ذهب آخرون إلى أن الوتر واجب، وهذا مذهب:

١ ـ أبي حنيفة، قال في الاختيار: الوتر واجب[5].

قال ابن المنذر: ولا نعلم أحداً وافق أبا حنيفة على هذا[6].

هذا وقد استدل كل من الطرفين بأدلة تنظر في مظانها،

---

(١) الإحسان ٤/ ٦٥ ـ ٦٦.
(٢) الكافي ص ٧٣.
(٣) فتح الوهاب ١/ ٥٦.
(٤) المغني ١/ ٧٩١.
(٥) الاختيار ١/ ٥٤.
(٦) نيل الأوطار ٣/ ٣٠ ـ ٣١.

وإنما غرضنا هنا التمثيل لا تطويل المقام بذكر الأدلة والرد عليها.

٤ ـ التعقيبات الأصولية:

لابن حبان في كتابه الصحيح تعقيبات أصولية، نذكر أمثلة عليها كما يلي:

١ ـ يقول ابن حبان معقباً على حديث عائشة رضي الله عنها في صلاة أبي بكر الصديق بالناس في مرض النبي ﷺ: هذا خبر يوهم من لم يُحكِم صناعة الأخبار، ولا تفَقَّهَ في صحيح الآثار أنَّهُ يُضادُّ الأخبار التي تقدم ذكرنا لها، وليس بين أخبار المصطفى ﷺ تَضادٌ ولا تهاتر، ولا يكذب بعضها بعضاً، ولا ينسخ بشيء منها القرآن، بل يُفسَّر عن مجمل الكتاب ومبهمه، ويبين عن مختصره ومشكله[١].

أقول: وهذا رأي الإمام الشافعي في كتابه الرسالة حيث يقول: فأخبر الله أنَّ نسخ القرآن وتأخير إنزاله لا يكون إلا بقرآن مثله[٢].

٢ ـ مثال آخر: قال ابن حبان عقب حديث أبي ذر عن النبي ﷺ: «في بضع أحدكم صدقة»، قالوا: يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته، ويكون له فيه أجر، فقال: «أرأيتم لو وضعها في حرام كان عليه وزره، فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر».. هذا خبر أصل في المقايسات في الدين[٣].

---

(١) الإحسان ٣/ ٢٨٣.
(٢) الرسالة ص ١٠٨.
(٣) الإحسان ٦/ ١٨٥.

وبعـــد: فهذان مثالان لتعقيبات ابن حبان الأصولية، ومن الله نرجو العون والسداد.

٥ ـ التعقيبات اللغوية:

يعقب ابن حبان على أحاديث كتابه تعقيبات لغوية، وهذه التعقيبات تتنوع إلى الأنواع التالية:

١ ـ تفسير كلمة غريبة: عقب ابن حبان على حديث: «اللهم إني أعوذ بك من الخُبْث والخبائث»، بقوله: الخُبْث: جمع الذكور من الشياطين، والخبائث جمع الإناث منهم، يقال: خبيث، وخبيثان وخُبث؛ وخبيثة، وخبيثات وخبائث[(١)].

ـ مثال آخر: يقول ابن حبان في تفسير حديث الإسراء: قوله: «ثم حُشي»، يريد أن الله جلَّ وعلا حشا قلبه اليقين والمعرفة الذي كان استقراره في طست الذهب، فنقل إلى قلبه[(٢)].

٢ ـ التعريف بالبلدان: يعرف ابن حبان ببعض البلدان في ثنايا كتابه الصحيح، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ ـ عقب ابن حبان على حديث: «من حمل علينا السلاح فليس منا»، وفـي سنده إبراهيم بن محمد القَوْرَسي بقوله: قَوْرس: قَريةٌ من قُرى أنطاكية[(٣)].

---

(١) الإحسان ٢/ ٣٤٢.
(٢) الإحسان ١/ ١٣٢.
(٣) الإحسان ٧/ ٥٥.

ب ـ مثال آخر: قال ابن حبان: والدستوى: قرية من قرى الأهواز[١].

وبعـــد: فهذان مثالان على تعقيبات ابن حبان اللغوية.

٦ ـ **التعقيبات التربوية:**

لابن حبان تعقيبات تربوية في ثنايا كتابه، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١ ـ عقب ابن حبان على حديث أبي هريرة رضي الله عنه: عن النبي ﷺ: «الإيمان بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان»، بقوله: والحياء في نفسه هو: الشيء الحائل بَيْن المَـرء وبَيْن ما يباعده من ربّه من المحظورات، فكأنه ﷺ جعل ترك المحظورات شعبة من الإيمان بإطلاق اسم الحياء عليه على ما ذكرناه[٢].

٢ ـ عقب ابن حبان على حديث جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «مداراة الناس صدقة»، بقوله: المداراة التي تكون صدقة للمداري هي: تَخَلُّق الإنسان الأشياء المستحسنة مع مَنْ يدفع إلى عـشرتـه ما لـم يَشُبْهـا معصية الله، والمداهنة هي: استعمال المرء الخصال المستحسنة منه في العشرة، وقد يشوبها ما يكره الله جلَّ وعلا[٣].

---

(١) الإحسان ٦/ ٦٢.

(٢) الإحسان ١/ ١٩٥.

(٣) الإحسان ١/ ٣٤٧.

وبعـــد: فهذه هي أنواع التعقيبات عند ابن حبان في كتابه الصحيح، وهي كما نلاحظ هنا متنوعة، وقد خدم الرجل بها كتابه، وأراح بها قارىء كتابه، ووفَّر عليه الجهد في كثير من الأحيان، وأكتفي بهذا لأنتقل إلى معلم آخرٍ من معالم المنهج عند ابن حبان بعون الله تعالى.

٤ ـ العناية بمختلف الحديث ودفع الشبه:

ومن معالم المنهج عند ابن حبان رحمه الله تعالى العناية بمختلف الحديث، ودفع الشبه، ولا غَرابة في ذلك، فالرجل أحد أئمة مختلف الحديث، وله كتاب في ذلك اسمه الجمع بين الأخبار، ونفي التضاد عن الآثار[١].

والحق أن عناية ابن حبان بمختلف الحديث جديرة بدراسة علمية مستقلة، بل وتستحق رسالة علمية لدراستها[٢]. وذلك عبر معرفة مسالكه في تأويل المختلف، وطريقته في الجمع، ونكتفي في هذا المقام بالتمثيل فقط إذ ليس من موضوعي التوسع في بحث مختلف الحديث عند ابن حبان. ومن أمثلة عنايته بالمختلف ما يلي:

أولاً: قال ابن حبان: ذكر خبر أوهم مَنْ لم يُحكم صناعة

(١) الإحسان ١/ ١٧٥.

(٢) لقد حقق الله ما دعونا إليه، فقد سجل أحد طلبة الدراسات العليا بالجامعة الأردنية دراسة في مختلف الحديث عند ابن حبان، وقد نوقشت الرسالة.

الحديث أنَّه يضاد خبر عائشة الذي تقدم ذكرنا له [يعني حديث نزول الوحي] أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى، حدثنا هدبة بن خالد، حدثنا أبان بن يزيد العطار، حدثنا يحيى بن أبي كثير قال: سألت أبا سلمة: أي القرآن أنزل أول؟ قال: **﴿يا أيها المدثر﴾**[1]. قلت: إني نبئت أنَّ أول سورةٍ أنزلت في القرآن **﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾**[2]. قال أبو سلمة: سألت جابر بن عبد الله: أي القرآن أنزل أول؟ قال: **﴿يا أيها المدثر﴾**. فقلت له: إني نبئت أنَّ أولَ سورة نزلت من القرآن: **﴿اقرأ باسم ربك﴾**. قال جابر: لا أحدثك إلا ما حدثنا رسول الله ﷺ قال: «جاورت في حراء، فلمّا قضيت جواري نزلت فاستبطنت الوادي[3]، فنوديت، فنظرت فوقي، فإذا أنا به قاعد على عَرْشٍ بينَ السماء والأرض، فجئثت[4] منه، فانطلقت إلى خديجة، فقلت: دثّروني، دثّروني، وصبوا عليّ الماء بارداً، فأنزل عليّ: **﴿يا أيها المدثر قم فأنذر، وربَّكَ فكبّر﴾**[5].

قال أبو حاتم: في خبر جابر هذا أنَّ أول ما أنزل من القرآن: **﴿يا أيها المدثر﴾**، وفي خبر عائشة: **﴿اقرأ باسم ربك﴾**، وليس بَيْنَ هذين الخبرين تضاد، إذ الله عَزَّ وجلَّ أنزل

---

(١) سورة المدثر الآية رقم ١.
(٢) سورة العلق الآية رقم ١.
(٣) استبطن الوادي: سار داخله، انظر النهاية ١/ ١٣٧.
(٤) جئث: أي فزع، انظر النهاية ١/ ٢٣٩.
(٥) سورة المدثر الآيات ١ ـ ٣.

على رسوله ﷺ: ﴿**اقرأ باسم ربك**﴾ وهو في الغار بحراء، فلما رجع إلى بَيْتِهِ دَثَّرَتْهُ خديجة، وصَبَّت عليه الماء البارد، وأنزل عليه في بَيْت خديجة: ﴿**يا أيها المدثر**﴾، من غَيْر أن يكون بَيْن الخبرين تهاتر أو تضاد[1].

ثانياً ـ مثال آخر: قال ابن حبان: ذكر خَبَرٍ شنّع به المعطلة وجماعة لم يحكموا صناعة الحديث على منتحلي سنن المصطفى ﷺ حيث حُرِموا التوفيق لإدراك معناه: أخبرنا محمد بن الحسن بن قتيبة بعسقلان، حدثنا يزيد بن موهب، حدثنا ابن وهب، أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «نحن أحق بالشك من إبراهيم إذ قال: ﴿**رب أرني كيف تحيي الموتى قال: أوَلَمْ تؤمن؟ قال: بلى ولكن ليطمئن قلبي**﴾[2]. ويرحم الله لوطاً لقد كان يأوي إلى ركنٍ شَديدٍ، ولو لبثت في السجن ما لبث يوسف لأجبت الداعي». قال أبو حاتم: قوله ﷺ: «نحن أحق بالشك من إبراهيم»، لم يُرِدْ به إحياء الموتى، وإنما أراد به في استجابة الدعاء له، وذلك أنَّ إبراهيم ﷺ قال: ﴿**رب أرني كيف تحيي الموتى**﴾ ولم يتيقن أنَّه يستجاب له فيما[3] يريد من دعائه وسؤاله ربه عما سأله، فقال رسول الله ﷺ: نحن أحق بالشك

---

(١) الإحسان ١/ ١٢١ ـ ١٢٢.

(٢) سورة البقرة الآية رقم ٢٦٤.

(٣) في المطبوع: فيه، ولعله تحريف.

من إبراهيم به في الدعاء، لأنَّا إذا دعونا فربما يُستجاب لنا، وربما لا يستجاب. ومحصول هذا الكلام أنه لفظة إخبار مرادها التعليم للمخاطب له[1].

قلت: هذه بعض الأمثلة التي سقناها للتدليل على مدى عنايته بدراسة مختلف الحديث، وأما بالنسبة لعنايته بدفع الشبه عن بعض أحاديث كتابه، فهذا أمر واضح في كتابه، وبالاستقراء نجد أن الشبه التي يدفعها عن حديثه تتنوع كما يلي:

أ ـ دفع شبهة التفرد:

يعمد ابن حبان إلى دفع شبهة تفرد بعض الرواة ببعض الأحاديث، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١ ـ قال ابن حبان: ذكر إطلاق اسم النفاق على المؤخر صلاة العصر إلى أن تكون الشمس بَيْن قَرْني شيطان، وروى فيه حديث أنس من طريق العلاء بن عبد الرحمن قال: دخلت على أنسٍ... الحديث.

ثم قال ابن حبان: ذكر الخبر المدحض قول من زعم أنَّ هذا الخبر تفرد به العلاء بن عبد الرحمن: أخبرنا أبو يعلى بالموصل، حدثنا هارون بن معروف، حدثنا ابن وهب، أخبرنا أُسامة بن زيد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة، وحدثني أسامة بن زيد أنَّ حفص بن عبيد الله بن أنس قال: سمعت أنس بن مالك... وذكر الحديث[2].

---

(١) الإحسان ٨/ ٣٠.

(٢) الإحسان ١/ ٢٣٨.

٢ ـ مثال آخر: ذكر ابن حبان حديث طارق بن شهاب في الصلاة قبل الخطبة يوم العيد، ثم قال: ذكر الخبر المدحض قول من زعم أنَّ هذا الخبر تفرد به طارق بن شهاب، وذكر الحديث في هذه المسألة من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه[١].

أقول: ابن حبان في هذين المثالين يدفع شبهة تفرد أحد الرواة به، فيأتي به من طريق آخر من صحابي آخر.

ب ـ دفع شبهة عدم السماع:

يعمل ابن حبان على دفع شبهة عدم سماع بعض الرواة من بعضهم الآخر، وذلك بإيراد رواية يصرح فيها ذلك الراوي الذي اتهم بعدم السماع بسماعه من غيره، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١ ـ ذكر ابن حبان حديث سليمان بن يسار عن عائشة رضي الله عنها قالت: كنت أغسل المني من ثوب النبي ﷺ، فيخرج إلى الصلاة، وإنَّ بقع الماء لفي ثَوبه، ثم قال: ذكر الخبر المدحض قول من زعم أنَّ سليمان بن يسار لم يَسمع هذا الخبر من عائشة، ثم ساق الحديث من طريق آخر عن سليمان بن يسار قال: سمعت عائشة. قال الحلواني (أحد رواة الحديث): وفي حديثه: حدثني سليمان بن يسار قال: أخبرتني عائشة[٢].

٢ ـ المثال الثاني: ذكر ابن حبان حديث عائشة رضي الله

---

(١) الإحسان ١/ ٢٦٢.

(٢) الإحسان ٢/ ٣٣٠ ـ ٣٣١.

عنها قالت: ما من يَوْم كان يأتي على رسول الله ﷺ إلا صلى بعد العصر ركعتين؛ من طريق أبي إسحاق، ولم يصرح فيه أبو إسحاق بسماعه من الأسود ومسروق، ثم قال: ذكر الخبر المدحض قَوْل من زَعَمَ أنَّ أبا إسحاق لم يَسْمع هذا الخبر من الأسود ومسروق، ثم ساق الحديث من طريق آخر عن أبي إسحاق، قال: سمعت الأسود ومسروق قالا . . . الحديث[1].

جـ ـ دفع شبهة أنَّ الحديث معلول:

يعمل ابن حبان على دفع شبهة وجود العلة في بعض أحاديث كتابه، والعلة: هي سبب خفي قادح يقدح في صحة الحديث[2]. من أمثلة صنيعه هذا ما يلي:

١ ـ ذكر ابن حبان حديث سهل بن سعد قال: اختلف رجلان في المسجد الذي أسس على التقوى، فقال أحدهما: هو مسجد المدينة، وقال الآخر: هو مسجد قباء، فأتيا النبي ﷺ فقال: «هو مسجدي هذا»، ثم قال ابن حبان: ذكر خبر قد يوهم مَنْ لَمْ يحكم صناعة الحديث أنَّ خبر ربيعة بن عثمان الذي ذكرنا [الحديث الآنف الذكر] معلول، ثم إنَّهُ ساق الحديث بسنده إلى أبي سعيد الخدري ثم قال: الطريقان جميعاً محفوظان[3].

(١) الإحسان ٣/ ٥٢.
(٢) لمحات في أصول الحديث ص ٢٦٥.
(٣) الإحسان ٣/ ٦٦ ـ ٦٧.

٢ ـ مثال آخر: ذكر ابن حبان حديث أبي حميد الساعدي في صفة صلاة النبي ﷺ من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عنه به ثم قال: ذكر خبر يوهم غير المتبحر في صناعة الحديث أنَّ[١] خبر أبي حميد الذي ذكرناه معلول[٢]. ثم ساق الحديث من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس بن سهل بن سعد الساعدي عن أبيه عن أبي حميد، وقال عقبه: سمع هذا الخبر محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حميد الساعدي، وسمعه عباس بن سهل بن سعد الساعدي عن أبيه، فالطريقان جميعاً محفوظان[٣].

هذه أهم الشبه التي عُني ابن حبان ـ رحمه الله تعالى ـ بدفعها من أحاديث كتابه الصحيح، وبهذا نقف عند نهاية مبحث المنهج عند ابن حبان، وقد استعرضنا معالمه عنده رحمه الله، بما يظهر لنا وللقاريء معنا قيمة هذا الكتاب الجامع، والذي بقي مجهولاً عند الدارسين كغيره من كتب علمائنا، والتي لا يوجد عندنا عنها إلا شذرة يسيرة لا تشفي الغليل، ولا تغني عن كثرة مراجعة لهذا الكتاب، وهذا يدفعنا إلى أنْ نُذكّر إخوتنا طلبة العلم بلزوم إدامة النظر في هذا السِّفْر الجامع، ولقد ظهر لهذا الباحث من خلال دراسته لهذا الكتاب، وتجواله فيه: أنَّهُ من أنفع كتب الحديث

---

(١) «أنَّ» ليست في المطبوع وقد أضفناها ليستقيم المعنى.

(٢) في المطبوع مطول، قلت: إلى الله المشتكي من الحوت وتحريفاته وتصحيفاته.

(٣) الإحسان ٣/ ١٦٩ ـ ١٧١.

للفقيه، ذلك أنه إن صدق في كتاب البخاري أنه كتاب فقه واستنباطٍ، فإن كتاب ابن حبان يصدق فيه أنه كتاب استدلال يعين الفقيه على أخذ دليله في المسائل الفقهية، والمتكلم في المسألة الكلامية، والمربي في المسائل التربوية والأخلاقية، بل ويعين هذا المستدل على معارضة مخالفه في استدلاله، ويعمل على إبطال حجته في ذلك، ويدفع عنه ما يقوم في نفسه، ونفس خصمه من شبه.

هذا وصفٌ لكتاب ابن حبان بما يقرب للناس الفائدة منه، ويريهم حُسْنَهُ، ولكنه لا يغني عن تجوال نظر في ثناياه، وحسن مصاحبةٍ لمؤلفه، ودقة استقراء لتراجمه وأبوابه، ونظرة إنصاف إلى مباحثه وعلومه، ونظرة تفحص في فقهه وتفريعاته، ونظرة إعذارٍ منصفة عند تنكب صاحبه للصواب، ولمسة تحري للصواب عند التجوال فيه، وهكذا ينبغي أن نعامل الرجل، فهو على ما شَهدوا له إمام، والإمام يستحق من أمته كُثْرَ اهتمام، وطول عناء في بيان محاسن تراثه.

وبعد هذا فهذا جهد المقل في وصف منهج ابن حبان في صحيحه، دبجه يراع متطفل في العلم، فإن أصاب في تصوير ذلك، فهذا فضل الله، والحمد لله على ذلك، وإن أخطأ فهي من الباحث، والعلم وأهله وابن حبان في منأى عن المساءلة في ذلك، بل لساني يلهج في هذا بالاستغفار من خطأ وقعت فيه، وهذه عادتي كإنسان، ومن الله أرجو العفو والغفران إنه على ما يشاء قدير.



المبحث الثاني

شرط ابن حبان في صحيحه

عني العلماء بالبحث في شروط من تقدمهم في الفنون التي كتبوا فيها، إذ بذلك يحاكم المصنف في مادته العلمية إن أساء أو أحسن، ومن هذا الباب فإن المحدثين قد عنوا بالتصنيف في شرائط المحدثين، وهذا يكون على ضربين هما:

الأول: إفراد ذلك بكتب خاصة، وقد وصلنا في موضوع شروط المحدثين الكتب التالية:

١ ـ شروط الأئمة في القراءة والسماع والمناولة والإجازة للحافظ أبي عبد الله بن مندة[1].

٢ ـ شروط الأئمة الستة: للحافظ محمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة ٥٠٧، وقد طبعت بالهند والقاهرة ثم صورت حديثاً ببيروت.

٣ ـ شروط الأئمة الخمسة: للإمام الحازمي المتوفى سنة ٥٨٤، وقد طبعت بمصر مع سابقتها بتحقيق العلامة المرحوم محمد بن زاهد الكوثري.

(١) الإمام البخاري ص ١٠٧.

الثاني: وهو الحديث عن شرائط المحدثين ضمن كتب معينة، وهذه الكتب تتنوع إلى ما يلي:

١ - كتب علوم الحديث ومصطلحه ككتاب علوم الحديث لابن الصلاح، والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، وتدريب الراوي للسيوطي وغيرها.

٢ - كتب الفهارس التي تعنى بالموضوعات العامة، أمثال: كشف الظنون لحاجي خليفة، وذيلَه هدية العارفين، ومفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرى زاده، وتاريخ التراث الإسلامي للدكتور فؤاد سزكين وغيرها.

٣ - الدراسات المعاصرة التي تعنى بالسنة وتأريخها، والتعريف بالمحدثين، وهذه أمثال:

أ - كتاب الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين، للدكتور نور الدين عتر.

ب - البخاري وصحيحه، للمرحوم الشيخ عبد الغني عبد الخالق.

جـ - الإمام مسلم وصحيحه، للأستاذ عبد الرحمن فاخوري.

د - الإمام مالك وكتابه الموطأ، للدكتور محمود نادي عبيدات.

هـ - الإمام البخاري محدثاً وفقيهاً، للدكتور هاشم الحسيني.

و ـ الإمام أبو داود وكتابه السنن، للدكتور محمد لطفي الصباغ.

ز ـ الصناعة الحديثية في كتاب السنن الكبرى للبيهقي، للدكتور نجم عبد الرحمن خلف.

ح ـ الإمام أبو داود، للدكتور تقي الدين الندوي.

ط ـ الإمام الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك، للدكتور محمود الميرة.

وغيرها الكثير.

٤ ـ الكتب المؤرخة للسنة وعلومها أمثال:

أ ـ الرسالة المستطرفة، للعلامة محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله.

ب ـ مفتاح السنة، للأستاذ عبد العزيز الخولي رحمه الله.

جـ ـ الحطة في ذكر الصحاح الستة، للشيخ صديق حسن خان.

٥ ـ مقدمات التحقيق للكتب الحديثية التي تطبع حديثاً أمثال:

أ ـ تقديم الدكتور مصطفى الأعظمي، لكتاب صحيح ابن خزيمة.

ب ـ تقديم الأستاذ حسين أسد، والشيخ شعيب الأرناؤوط، لكتاب صحيح ابن حبان.

جـ ـ تقديم الشيخ حمدي السلفي، لكتاب المعجم الكبير للطبراني.

د ـ تقديم الدكتور فاروق حمادة، لكتاب عمل اليوم والليلة للإمام النسائي.

وغيرها الكثير من مقدمات التحقيق لكتب الحديث المسندة التي تزج لنا بها المطابع كل يوم.

هذه لمحة عن عناية العلماء بشروط المحدثين في كتبهم ودواوينهم، والتي كانت عوناً للدارسين في التعامل مع كتب الحديث، وفهم اصطلاحات أهلها، ومرادهم فيما يريدون في مصنفاتهم، بما لا يحملهم ما لا يقولون، ولا يشتط في بيان علومهم، ومن الله نرجو العون والسداد.

وبعد هذا التمهيد نقول: إنَّ مما تعارف عليه أهل العلم أن يُعرف الرجل بشرطه في كتابه، ولكن علماء الحديث في قضية النص على الشرط على منحيين هما:

١ ـ من لم ينص على شرطه صراحة في كتابه، فاستقرأه من جاء بعده من العلماء كما هو الحال عند الإمام البخاري وغيره.

٢ ـ مَن نَصَّ على شرطه في كتابه صراحة، كما هو الحال عند أبي داود في رسالته إلى أهل مكة في وصف كتابه السنن، والترمذي في علله الصغير في نهاية الجامع، وابن حبان في كتابه الصحيح، فقد حدد فيه شرطه، وشرحه، ودافع عنه.

وبعد هذا فلربما جال تساؤل في نفس الإنسان ما المقصود بالشرط هنا؟ فالجواب يكون: أن الشرط هوالوسيلة التي يتوصل بها المؤلف للوفاء بغَرَضِهِ في أساس اختياره أحاديث كتابه[1].

نعود إلى شرط ابن حبان، فها هو يحدثنا عنه فيقول:

وأما شرطنا في نقلة ما أودعناه كتابنا هذا من السنن، فإنَّا لم نحتجّ فيه إلاّ بحديثٍ اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء:

١ ـ العدالة في الدين بالستر الجميل.

٢ ـ الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

٣ ـ العقل بما يحدث من الحديث.

٤ ـ العلم بما يحيل من معاني ما يروي.

٥ ـ المتعري خبره عن التدليس.

فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه، وبنينا الكتاب على روايته، وكل من تَعَرّى عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم يُحتجّ به[2].

ثم شرح ابن حبان شروطه فقال: والعدالة في الإنسان: هو أن يكون أكثر أحواله طاعة الله، لأنّا متى ما لم نجعل العَدْل إلا مَنْ لم يوجد منه معصية بحالٍ، أدّانا ذلك إلى أن ليس في الدنيا عدل. إذ الناس لا تخلو أحوالهم من ورود خلل الشيطان فيها.

---

(١) الإمام الترمذي ص ٥٩.

(٢) الإحسان ١/١٣٩ ـ ١٤٠ طبعة الرسالة.

بل العدل من كان ظاهر أحواله طاعة الله، والذي يخالف العدل من كان أكثر أحواله معصية الله[1].

ويقول أيضاً: والعقل بما يحدث من الحديث: وهو أن يعقل من اللغة بمقدار ما لا يزيل الأخبار عن سننها، ويعقل من صناعة الحديث ما لا يسند موقوفاً، أو يرفع مرسلاً، أو يصحف اسماً.

والعلم بما يحيل من معاني ما يروي: هو أن يعلم من الفقه بمقدار ما إذا أدى خبراً، أو رواه من حفظه، أو اختصره، لم يُحِلْهُ عن معناه الذي أطلقه رسول الله ﷺ إلى معنى آخر.

والمتعري خبره عن التدليس: هو أن يكون الخبر عن مثل من وصفنا نَقَلَتُهُ بهذه الخصال الخمسة فيرويه عن مثله سماعاً حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ[2].

ثم إنَّ ابن حبان أتمَّ شرطَهُ بتحديد موقفه من الرواية عن المختلط والمدلس والمبتدع، فقال في حكم المبتدع: وأما المنتحلون المذاهب من الرواة مثل الإرجاء والتَرفض، وما أشبهها، فإنَّا نحتج بأخبارهم إذا كانوا ثقات على الشرط الذي وضعناه، ونَكِلُ مذاهبهم وما تقلدوه فيما بينهم، وبين خالقهم إلى الله جلَّ وعلا. إلا أن يكونوا دعاةً إلى ما انتحلوا، فإنَّ الداعي إلى مذهبه، والذاب عنه، حتى يصير إماماً فيه، وإن

(١) الإحسان ١/ ١٤٠.
(٢) الإحسان ١/ ١٤٠ ـ ١٤١.

كان ثقة، ثم روينا عنه: جعلنا للأتباع لمذهبه طريقاً، وسوَّغنا للمتعلم الاعتماد عليه وعلى قَوْله، فالاحتياط ترك رواية الأئمة الدعاة منهم، والاحتجاج بالرواة الثقات منهم على حسب ما وصفناه[1].

وأما عن رأيه في الرواية من المختلطين فهو يقول في ذلك: وأمّا المختلطون في أواخر أعمارهم مثل: الجريري، وسعيد بن أبي عروبة، وأشباههما فإنا نروي عنهم في كتابنا هذا، ونحتج بما رووا، إلا أنّا لا نعتمد من حديثهم إلا ما روى عنهم الثقات من القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم، وما وافقوا الثقات في الروايات التي لا نشك في صحتها، وثبوتها من جهة أخرى[2].

ويبدي رأيه في الرواية عن المدلسين فيقول:

وأما المدلسون الذين هم ثقات وعدول فإنّا لا نحتج بأخبارهم إلا ما بينوا السماع فيما رووا مثل الثوري والأعمش وأبي إسحاق وأضرابهم من الأئمة المتقين، وأهل الورع في الدين، لأنَّا متى قبلنا خبر مدلس لم يبين السماع فيه، وإنْ كان ثقة، لزمنا قبول المقاطيع والمراسيل كلها؛ لأنَّهُ لا يُدرى لعل هذا المدلس دَلَّسَ هذا الخبر عن ضعيف يهي الخبر بذكره إذا عرف، اللهم إلا أن يكون المدلس يعلم أنَّه ما دَلَّسَ قط إلا عن

(١) الإحسان ١/ ١٤٩.
(٢) الإحسان ٢/ ١٥٠.

ثقة، فإن كان كذلك قبلت روايته، وإنْ لم يبين السماع، وهذا في الدنيا ليس إلا سفيان بن عيينة وحده، فإنه كان يدلس، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن[1]. ويقول أيضاً: فإذا صَحَّ عندي خبر من رواية مدلس أَنَّهُ بَيَّنَ السماع فيه، لا أُبالي أن أذكره من غَيْر بيان السماع في خبره بعد صحته عندي من طريق آخر[2].

وبعد: فهذا شرط ابن حبان في صحيحه كما حدده بنفسه. وبعد هذا لا بُدَّ لي من مقارنة شرطه هذا مع شروط الحديث الصحيح عند المحدثين لنعرف قربه أو بعده عن هذه الشروط، ومدى انطباقها على كتابه.

موازنة بين شرط ابن حبان، وشرط الصحيح عند المحدثين:

وضع علماء الحديث شروطاً للحديث الصحيح، وهذه الشروط هي:

١ ـ الاتصال.

٢ ـ العدالة.

٣ ـ الضبط.

٤ ـ عدم الشذوذ.

٥ ـ عدم العلة[3].

(١) الإحسان ١/ ١٥٠ بتصرف.

(٢) الإحسان ١/ ١٥١.

(٣) النكت ١/ ٤٩٣، والتدريب ١/ ١٧٩.

ولمعرفة انطباق شرط الصحيح عند المحدثين على شرط ابن حبان لا بد من مقارنة هذه الشروط الخمسة عند الجمهور بما عند ابن حبان لتحديد قربه أو بعده منها، وهذا كما يلي:

١ ـ الاتصال:

ومعناه: أن يكون كل واحدٍ من رواة الحديث قد تلقاه ممن فوقَهُ من الرواة، وهكذا إلى أن يبلغ التلقي قائله، فخرج بذلك المرسل والمنقطع بأي نوع من أنواع الانقطاع[١].

هذا عند الجمهور، وأما ابن حبان فقد اشترط الاتصال، وذكره ضمن الشرط الخامس، وقال في شرحه: والمتعري خبره عن التدليس هو: أنْ يكون الخبر عن مثل من وصفنا نقلته بهذه الخصال الخمس فيرويه عن مثله سماعاً حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ[٢].

٢ ـ العدالة:

عَرَّف المحدثون العدالة، ومن تعريفاتهم لها تعريف الحافظ ابن حجر لها بأنها: ملكةٌ تحمل على ملازمة التقوى والمروءة[٣]. وتابعه تلميذه السخاوي على ذلك[٤]. وعرَّفها الدكتور نور الدين العتر بقوله: هي ملكة تحمل صاحبها على التقوى،

---

(١) منهج النقد ص ٢٤٢.
(٢) الإحسان ١/ ١٤٠ ـ ١٤٢.
(٣) نزهة النظر ص ٢٩.
(٤) فتح المغيث ١/ ٢٩٠.

واجتناب الأدناس، وما يخلُّ بالمروءة عند الناس[1].

هذا وقد وضع العلماء شروطاً للعدالة، وكان ما ذكروه ما يلي:

١ ـ الإسلام: لقوله تعالى: ﴿ممن ترضون من الشهداء﴾[2]، وغير المسلم ليس من أهل الرضى قطعاً.

٢ ـ البلوغ: لأنَّهُ مناط تحمُّل المسؤولية، والتزام الواجبات، وترك المحظورات.

٣ ـ العَقْل: لأنه لا بد منه لحصول الصدق، وضبط الكلام.

٤ ـ التقوى: وهي اجتناب الكبائر، وترك الإصرار على الصغائر.

٥ ـ الاتصاف بالمروءة، وترك ما يخلُّ بها[3].

وبعد هذا فلنا أنْ نتسائل: ولكن بم تثبت العدالة؟ هذا الإمام ابن الصلاح يحدثنا قائلاً: عدالة الراوي تارة تثبت بتنصيص المعدلين على عدالته، وتارةً تثبت بالاستفاضة، فمن اشتهرت عدالته بَيْنَ أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم، وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة أستغني فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصاً[4].

---

(١) منهج النقد ص ٧٩.

(٢) سورة البقرة الآية رقم ٢٨٢.

(٣) منهج النقد ص ٧٩ ـ ٨٠ بتصرف، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١٣٦ مع التقييد، والتدريب ١/ ٣٠٠ وغيرها.

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٣٧.

هذا تصوير لحال العدالة وثبوتها عند جمهور المحدثين بشكل موجز، والسؤال الآن: ما حال العدالة عند ابن حبان؟ والجواب: قد اشترط ابن حبان العدالة فقال: العدالة في الدين بالستر الجميل، وفسَّرها بقوله: والعدالة في الإنسان هو أن يكون أكثر أحواله طاعة الله لأنّا متى ما لم نجعل العدل إلا مَنْ لم يوجد منه معصية بحالٍ أدّانا ذلك إلى أن لَيس في الدنيا عدل إذ الناس لا تخلو أحوالهم من ورود خلل الشيطان فيها. بل العدل من كان ظاهر أحواله طاعة الله، والذي يخالف العدل مَنْ كان أكثر أحواله معصية الله[1].

ويقول أيضاً: فكل من ذكرته في كتابي هذا إذا تعرى خبره عن الخصال الخمس التي ذكرتها، فهو عدل يجوز الاحتجاج بخبره، لأنَّ العدل من لم يعرف منه الجرح ضد التعديل، فمن لم يعرف بجرح فهو عدل إذا لم يتبيّن ضده، إذ لم يكلف الله الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيّب عنهم[2].

وأما عن ثبوت عدالة الراوي عند ابن حبان، فيحدثنا عنه الأستاذ عداب الحمش فيقول: من هذه النصوص المتعددة وغيرها.. نستطيع أن نتبين منهج ابن حبان في ثبوت عدالة الراوي على النحو الآتي:

---

(١) الإحسان ١/ ١٤٠.

(٢) الثقات ١/ ١٣، والخصال تقدم ذكرنا لها عند حديثنا عن كتابه الثقات فتنظر هناك.

١ ـ من كان مشهوراً بالصدق والاستقامة والعلم، فهذا لا يحتاج إلى تزكية أحدٍ، فهو عدل الدين، ويعُدَّل في الرواية بعد سبر رواياته، ومعرفته استقامته فيها.

٢ ـ أنَّ الراوي الذي اختلف فيه الناس بين موثَّق ومجرح، فإن ابن حبان يوازي بين أقوال هؤلاء وأولئك، ويصدر حكمه على الراوي بعد ذلك.

٣ ـ أنَّ الراوي مجهول الحال، والذي لا يوقف فيه على جرحٍ أو تعديل، فإنَّه لا يجرح ولا يعدل، ولكن يعتبر بحديثه. وهذا لم يحكم بعدالته، وإنَّما ينظر لحديثه ما يقويه.

٤ ـ أن الراوي المجهول لا يخرجه عن جهالته إلى العدالة إلا أن تعرف عَيْنُهُ بروايته عن ثقةٍ، ورواية ثقة عنه، ولا يدخله في جملة أهل العدالة إلا موافقته الثقات في الروايات، وانتفاء النكارة من حديثه، وهذا يعني أنَّ ثبوت عدالة الراوي تكون بالشهرة والتزكية، وموافقة الثقات في الرواية[١].

أقول: ولي ملاحظات على ما ذكر هنا فأقول: أما النقطتين الأولى والثانية فلا كلام فيهما، إذْ هو في الأولى موافق لرأي جمهور المحدثين الذين نقلنا كلام ابن الصلاح في النقل عنهم، والنقطة الثانية لا دخل لها في هذا المقام، وأما النقطة الثالثة فلا خلاف فيها أيضاً. وأما بالنسبة للنقطة الرابعة فأرى فيها مخالفة

(١) رواة الحديث الذين سكت عنهم ص ٤٠٧ ـ ٤٠٨ بتصرف.

لمذهب الجمهور من المحدثين الذين يشترطون أن يروي عنه عدلان لترتفع جهالته، وفي هذا المقام يقول الإمام أبو عمرو بن الصلاح: وَمَنْ روى عنه عدلان، وعَيَّنَاه، فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة[1]. وسبقه الخطيب البغدادي إلى هذا فقال: أقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم[2].

ولقد استنكر بعض الباحثين صنيعه هذا فقال: ولا يخفى أنه لا يلزم مما ذكره أن يكون الراوي ثقة، فما أكثر الضعفاء الذين يروون عن الثقات، وما أكثر الثقات الذين يروون عن الضعفاء، لذلك وُصِف ابن حبان بالتساهل في تصحيح الأحاديث، وفي تعديل الرواة في هذه النقطة، وهي تعديل المجهولين[3].

هذا ما يتعلق بارتفاع الجهالة، ولي وقفة مع ابن حبان في قوله: فمن لم يعرف بجرح فهو عدل إذا لم يبيّن ضده، أقول: لم حصرت المسألة في احتمالين لا ثالث لهما؟ فلم لم يُضِفْ احتمالاً ثالثاً وهو الجهالة والستر. وعليه فيكون الراوي إما مجهول وإما معروف، والمعروف إمّا أن يكون معدلاً أو أن يكون مجروحاً.

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٤٦.
(٢) الكفاية ص ١٥٠.
(٣) منهج النقد ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

أقول: وبعد هذه الجولة فالذي يبدو لي أنَّ ابن حبان لا يوافق المحدثين في بعض حيثيات العدالة. وينقص عنهم في ذلك، ولقد أشار إلى هذا الحافظ ابن عبد الهادي فقال بعد نقل عبارة ابن حبان السابقة: هذه طريقة ابن حبان في التفرقة بَيْنَ العدل وغيره، وقد وافقه عليها بعضهم، وخالفه الأكثرون[1].
ويقول ابن حجر في هذا المقام: وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أنّ الرجل إذا انتفت جهالة عَيْنه كان على العدالة إلى أن يَتَبيَّن جرحه: مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهذا مسلك ابن حبان في كتاب الثقات الذي أَلَّفه، فإنَّه يذكر فيه خَلْقاً ممن نصَّ عليهم أبو حاتم وغيره على أنَّهم مجهولون، وكأنَّ عند ابن حبان أنَّ جهالة العَيْن ترتفع برواية واحدٍ مشهورٍ، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكنَّ جهالة عَيْنِه باقيةٌ عند غيره[2].

٣ ـ الضبـط:

فسَّر الإمام أبو عمرو بن الصلاح الضبط بقوله: متيقظاً غير مغفل، حافظاً إنْ حدَّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدَّث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل من المعاني[3].

هذا وقد قَسَّم الحافظ ابن حجر الضبط إلى قسمين هما:

(١) الصارم المنكي ص ٩٥.
(٢) لسان الميزان ١/ ٢٥.
(٣) علوم الحديث ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

١ ـ ضبط صدر: وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

٢ ـ ضبط كتاب: وهو صيانته لديه منذ سمع فيه، وصححه إلى أن يؤدي منه[١].

وأما عن كيفية معرفة ضبط الراوي، فيحدثنا الإمام أبو عمرو بن الصلاح قائلاً: يُعرف كون الراوي ضابطاً بأنْ تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإنْ وجدنا رواياته موافقة، ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة عرفنا حينئذٍ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضَبطه، ولم نحتج به[٢]. هذا حال الضبط عند جمهور المحدثين، والسؤال الآن ما حاله عند ابن حبان رحمه الله تعالى؟ الجواب: إن الناظر في شرطيه الثالث والرابع يجد أنهما داخلان في الضبط، وإن لم ينص هو على الضبط صراحة، وفي هذا يقول ابن حبان: والعقل بما يحدث من الحديث: هو أن يَعْقل من اللغة بمقدار ما لا يزيل معاني الأخبار عن سننها، ويعقل من صناعة الحديث ما لا يُسند موقوفاً، أو يرفع مرسلاً، أو يصحف اسماً، والعلم بما يحيله من معاني ما يروي، هو أن يَعْلَم من الفقه بمقدار ما إذا أدى خبراً، أو رواه من حفظه، أو اختصره، لم يحله عن معناه الذي أطلقه

(١) نزهة النظر ص ٢٩.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٣٨.

رسـول الله ﷺ إلى معنى آخر[1]. ويقـول أيضـاً: فـلا يستحـق الإنسان الجرح بالخطأ يخطىء، أو الوهم يهم ما لم يفحش ذلك حتى يكون ذلك الغالب على أمره، فإذا كان كذلك استحق الترك[2].

أقول: مما سبق يبدو لي فيما نقلته عن ابن حبان رحمه الله أنه يوافق بعض ما نصَّ عليه جمهور المحدثين في موضوع الضبط فيما نقلنا عن الإمام أبي عمرو بن الصلاح، ولذا فإنَّ الشرط الثالث والرابع عنده يوازيان قول ابن الصلاح: ضابط لكتابه، إن حدث من كتابه، وإنْ حَدَّثَ بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني[3]. دون قوله: متيقظاً غير مغفل، حافظ إن حدَّث من حفظه. ولكن هذه، وإن لم ينص عليها، فهي مشترطة ضمناً عنده، وعند كل محدث.

٤ ـ عدم الشذوذ:

الشذوذ هو: مخالفة الراوي لمن هو أرجح منه[4]. هذا عند جمهور المحدثين، وأمّا عند ابن حبان، فليس في شرطه الذي ذكره في كتابه الصحيح نص على اشتراط عدم الشذوذ.

٥ ـ عدم العلة:

العلة: عبارة عن سبب غامض خفي قادح مع أنَّ الظاهر

---

(١) الإحسان ١/ ١٤٠ طبعة الرسالة.
(٢) المجروحين ١/ ١٩٢.
(٣) علوم الحديث ص ١٣٦ ـ ١٣٧.
(٤) نزهة النظر ص ٢٩.

السلامة منه[1].

يشترط جمهور المحدثين خلو الحديث من العلة، ولكن ابن حبان رحمه الله لم ينص على اشتراط عدم العلة لصحة الحديث في كتابه.

وبعد هذه الجولة التي قارنا فيها شرط ابن حبان في الصحيح بشرط المحدثين نود أن نقول بأنَّ ما فصلناه هنا قد أجمله الحافظ ابن حجر بقوله:

فلم يلتزم ابن خزيمة وابن حبان في كتابيهما الصحيح الذي اجتمعت فيه الشروط التي ذكرها المؤلف، لأنهما ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن، بل عندهما أنَّ الحسن قسم من الصحيح لا قسيمه، وقد صرَّح ابن حبان بشرطه، وحاصله أن يكون راوي الحديث عدلاً مشهوراً بالطلب غير مدلس سمع ممن فوقَهُ إلى أن ينتهي، فإن كان يروي من حفظه فليكن عالماً بما يحيل المعاني. فلم يشترط على الاتصال والعدالة ما اشترطه المؤلف في الصحيح من وجود الضبط، ومن عدم الشذوذ والعلة. وهذا، وإن لم يتعرض ابن حبان لاشتراطه، فهو إنْ وجده كذلك أخرجه، وإلا فهو ماشٍ على ما أصَّلَ؛ لأنَّ وجود هذه الشروط لا ينافي ما اشترطه[2].

مما سبق يظهر لنا أنَّ شرط ابن حبان في صحيحه أخف من شرط الصحيح عند جمهور المحدثين، ويقول الحافظ

---

(١) التقريب للنووي ١/ ٢٥٢ مع التدريب.

(٢) النكت ١/ ٢٩٠.

ابن حجر في هذا المقام: ومما يعضد ما ذكرنا احتجاج ابن خزيمة وابن حبان بأحاديث أهل الطبقة الثانية الذين يخرج مسلم أحاديثهم في المتابعات، كابن إسحاق، وأسامة بن زيد الليثي، ومحمد بن عجلان، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وغير هؤلاء، فإذا تقرر ذلك عرفت أنَّ حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن ما لم يظهر في بعضها علة قادحة، وأما أن يكون مراد من يسميها صحيحة أنها جمعت الشروط المذكورة في حد الصحيح فلا، والله أعلم[1].

هل وفى ابن حبان بشرطه في صحيحه؟:

وبعد بيان شرط ابن حبان في صحيحه، ثم مقارنته بشرط الصحيح عند جمهور المحدثين، لا بد لنا من أن نتسائَل عن مدى تحقق هذه الشروط التي شرطها ابن حبان في كتابه؟ وهذا ما سأجيب عليه في هذا المبحث، على أني قبل أن أدخل في هذا المقام أود التذكير بأنَّ هذا الكتاب لم يُخدم كما يجب، بل إننا نجد أنَّ غالب الكلام حوله نظري بلا تدقيق ولا تمحيص، وخاصة في بعض الدراسات المعاصرة التي إن عملت في كتابٍ ما تعصبت له، وأنفت أن تسمع رأياً يخالفها.

لو نظرنا في أقوال العلماء في وفاء ابن حبان بشرطه في كتابه، فإننا نجد قول الأكثر أنَّه قد وفى بشرطه، وهذا رأي

(١) النكت ١/ ٢٩١.

السيوطي في ألفيته وتدريبه، فها هو يقول في الألفية، بل شرطه خَفَّ وقد وفى به[1]، ويقول في كتابه تدريب الراوي: فالحاصل أنَّ ابن حبان وفى بالتزام شروطه[2]. ويعزى هذا الرأي للإمام ابن حجر حيث ينقل عنه قوله: فإنَّه وفى بشروطه، هذا فيما نقله البقاعي[3]. وهو قول الشيخ طاهر الجزائري الذي يقول: فابن حبان وفى بما التزمه من شروط[4]، وهو أيضاً رأي العلامة المرحوم أحمد محمد شاكر الذي قال: ما أخلَّ بشيء مما التزم، إلا ما يخطيء فيه البشر، وما لا يخلو منه عالم محقق[5]. ويقول أيضاً: وأنَّهُ وفى بما اشترط كما قال الحافظ ابن حجر، إلا ما لا يخلو منه عالمٌ، أو كتاب من السهو والغلط، أو من اختلاف الرأي في الجرح والتعديل، والتوثيق والتضعيف، والتعليل والترجيح[6]. وهو أيضاً رأي محققي طبعة مؤسسة الرسالة للإحسان، وهما الأستاذ حسين أسد، والشيخ شعيب الأرناؤوط حيث يقولان: قد التزمها، ووفى بها في عامة ما أدرجه في صحيحه هذا من الأحاديث، ولم يخل بذلك إلا فيما لا يخلو منه عالمٌ أو كتابٌ من السهو والغلط، أو من

(١) ألفية السيوطي ص ١٣.
(٢) تدريب الراوي ١/١٠٨.
(٣) كشف الظنون ٢٠/١٠٧٥، قلت: وفيه عندي نظر إذ أن النكت المطبوعة ليس فيها هذا الكلام.
(٤) توجيه النظر ص ١٤٠.
(٥) الإحسان ١/١١ طبعة شاكر.
(٦) الإحسان ١/١٤ ـ ١٥.

اختلاف الرأي في الجرح والتعديل، والتوثيق والتضعيف، والتعليل والترجيح[1].

هذا ولا يفوتني هنا أن أنبه أن هؤلاء لم يذكر أحدٌ منهم دليلاً على صحة مقولته وكلامه، إنما أطلق غالبهم هذا القول دون أن يستدل له، وأما المعاصرون منهم، فارتكز بعضهم على تحقيق جزء من كتاب ابن حبان، ولذا فلنا عودة إلى مناقشة النسبة التي وضعها هؤلاء عند كلامنا على موقف العلماء من تصحيح ابن حبان في مبحث قادمٍ بعون الله تعالى.

هذا وهناك وجهة أخرى تقول بأنَّ ابن حبـان ما وفى بشرطه، وهذا رأي الدكتور محمود الميرة الذي يقول: لولا أنَّ صحيح ابن حبان تناوله الأئمة بالنقد، ودفاع بعضهم عنه بأنَّهُ وفى بشرطه، وإنْ كان أحق من شرط الحاكم فيه مجال للمناقشة[2].

هذا وللأمانة فإنني لم أطلع على من صَرَّح بهذا القول صراحة سوى الدكتور ميرة، ولم يذكر دليلاً على ذلك، ولم أجد في هذه المسألة سوى هذين الرأيين، والله تعالى أعلم.

٦ ـ الرأي المختار:

وبعد هذا الذي نقلته، فإن الذي يبدو لي بعد تجوال في كتاب ابن حبان أنه لم يفِ بشرطه الذي شرطه، وهذه أدلتي على ذلك كما يلي:

---

(١) الإحسان ١/ ٢٧ طبعة الرسالة.

(٢) الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك ص ٤٦٥.

١ ـ مَرَّت بنا عبارته في رأيه في الرواية عن المختلطين حيث يقول: وأما المختلطون في أواخر أعمارهم مثل الجريري، وسعيد بن أبي عروبة، وأشباههم، فإنا نروي عنهم في كتابنا هذا، ونحتج بما رووا إلا أنا لا نعتمد من حديثهم إلا ما روى عنهم الثقات من القدماء، والذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم[١]، هذا كلامه بنصه كما في كتابه، وعند النظر والتأمل في كتابه وجدته يروي عن هؤلاء من طريق متأخري تلاميذهم، وإليك الأمثلة التالية:

أ ـ روى حديث رقم (٤٠) في الموارد: وهذا نص سنده: أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى، حدثنا هناد بن السري، حدثنا أبو الأحوص عن عطاء بن السائب عن مرة الهمداني عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ للشيطان لَمَّةٌ، وللملك لَمَّةٌ. . .» الحديث[٢].

وهو من طريق أبي الأحوص عن عطاء، وأبو الأحوص قد سمع من عطاء بن السائب بعد اختلاطه، كما يفيده كلام الحافظ ابن حجر في التهذيب[٣]، والطحاوي كما نقل ابن الكيال عنه[٤]، وابن معين كما يفيده كلام الحافظ ابن رجب في شرح العلل[٥].

---

(١) الإحسان ١/ ١٥٠.
(٢) موارد الظمآن ص ٤٠.
(٣) التهذيب ٧/ ١٨٦.
(٤) الكواكب النيرات ص ٣٢٥.
(٥) شرح علل الترمذي ٢/ ٧٣٨.

ب ـ مثال آخر: روى الحديث رقم (٤٩) من الموارد، وهذا نص سنده: أخبرنا محمد بن زهير بالأبلة، حدثنا عبد الله بن سعيد الكندي، حدثنا ابن فضيل عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ عن الله جَلَّ وعلا: «الكبرياء ردائي. . .» الحديث[١]. وهذا قد رواه من طريق محمد بن فضيل عن عطاء، وابن فضيل قد سمع من عطاء بعد اختلاطه كما يفيده كلام الحافظ ابن حجر في التهذيب[٢]، والحافظ ابن رجب في شرح العلل[٣].

مما ترى تجد أنه قد خالف شرطه في الرواية عن المختلطين فلم يفِ به.

٢ ـ مَرَّ بنا سابقاً كلامه في الرواية عن المدلسين، وهو يقول في ذلك: وأما المدلسون فإنّا لا نحتج بأخبارهم إلا ما بينوا السماع فيما رووا[٤]. هذا كلامه بنصه كما هو في كتابه، وعند التأمل في كتابه وجدته يروي لمدلسين لم يبينوا السماع في روايتهم، وأكتفي هنا بالتمثيل لذلك بمثالين كما يلي:

أ ـ روى حديث رقم (٢٤) في الموارد، وهذا نصُّ سنده فقال: أخبرنا محمد بن صالح بن ذريح بعكبرا، أنبأنا إسماعيل بن

(١) الموارد ص ٤٢.
(٢) التهذيب ٧/ ١٨٤.
(٣) شرح العلل ٢/ ٧٣٦.
(٤) الإحسان ١/ ١٥٠.

موسى الفزاري، حدثنا هشيم عن منصور عن الحسن عن أبي بكرة قال: البذاء من الجنة... الحديث[1]. وهشيم مدلس، ولم يصرح بسماعه، وكذلك الحسن.

ب ـ روى حديث رقم (٦٠) في الموارد، وهذا نص سنده فقال: أخبرنا الحسن بن سفيان، حدثنا الحسن بن عمر بن شقيق، حدثنا سلمة بن الفضل عن ابن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أكفر رجلٌ رجلاً إلا باء أحدهما بها...» الحديث[2]. وهو من طريق ابن إسحاق، وهو مدلس، ولم يصرح بالسماع.

جـ ـ مثال آخر: روى حديث رقم (٩٠) من الموارد، وهذا نص سنده فقال: أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد المروزي بالبصرة، حدثنا محمد بن سهل بن عسكر، حدثنا ابن أبي مريم عن يحيى بن أيوب عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تعلموا العلم لتباهوا به العلماء...» الحديث[3]. وهو من طريق ابن جريج عن أبي الزبير، وهما مدلسان، ولم يصرحا بالسماع.

قلت: هذه أمثلة على عدم وفاء ابن حبان بما شرطه على

---

(١) الموارد ص ٣٧.
(٢) الموارد ص ٤٤.
(٣) الموارد ص ٥١.

نفسه في موضوع الرواية من المدلسين.

٣ - شرط على نفسه شروطاً للصحة، ومنها العدالة في الدين بالستر الجميل، ولقد روى في كتابه لبعض من جرحهم هو، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

١ - روى حديث رقم (١٠٤) في الموارد، وهذا نص سنده، فقال: أخبرنا أبو يعلى، حدثنا عقبة بن مكرم، حدثنا يونس بن بكير، حدثنا زياد بن المنذر عن نافع بن الحارث عن أبي برزة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ألا إنَّ الكذب يُسَوّد الوجه...» الحديث[١]. وهذا فيه زياد بن المنذر قال فيه ابن حبان نفسه: كان رافضياً يضع الحديث في مثالب أصحاب رسول الله ﷺ. ويروي في فضائل أهل البيت أشياء ما لها أصول، لا تحل كتابة حديثه.

قال يحيى: زياد بن المنذر أبو الجارود كذاب عدو الله ليس يساوي فلساً، وقال أحمد: أبو الجارود متروك الحديث، وقال البخاري: رماه ابن معين، وقال ابن عدي: وابن معدان تكلم فيه، وضعفه، لأنه كان يروي أحاديث في فضائل أهل البيت، وروى ثلب غيرهم، ويفرط، فلذلك ضعفه مع رواة أبي الجارود، وهذه أحاديث غمر مروية عنهم، وفيها نظر[٢]. ففي هذا المثال نجد أنَّهُ قد خَرّم شرطه من جهتين:

---

(١) الموارد ص ٥٧.

(٢) المجروحين ١/٣٠٦.

١ ـ الرواية عن غير العدل.

٢ ـ الرواية عن المبتدع، ذلك أن زياداً هذا من المبتدعة الدعاة الذي نَصَّ على عدم روايته عنهم، فإن زياداً هذا هو رأس الجارودية كما ذكر أهل الفرق[1].

من الأمثلة السابقة في الموضوعات الثلاث: الرواية عن المختلطين، والمدلسين، والمبتدعة، يظهر لنا أنَّ ابن حبان رحمه الله ما وفى بشرطه في كتابه، ونعوذ بالله أن نحمل الرجل ما لم يقل، وهذا رأي بدا لنا بعد درس وبحثٍ وملازمة لكتاب الرجل، فإن كان ما رأيناه صواباً فالحمد لله على توفيقه لنا للصواب، وإن كانت الأخرى، فإني أستغفر الله من ذلك وأتوب إليه.

---

(١) البرهان للسكسكي ص ٦٦ ـ ٦٧، والفرق بين الفرق ص ٣٠ ـ ٣١.



المبحث الثالث

منزلة صحيح ابن حبان

ما إن يتداول العلماء كتاباً حتى يقع تحت طائلة التقويم، ولقد تناول علماء الحديث كتاب ابن حبان، وتداولوه، بل وأطلقوا عليه وصف الصحة، بل وحكموا على الحديث بالصحة لوروده في كتابه، وفي هذا المقام يقول الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: ثم إنَّ الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين يتلقاها طالبها مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشهورة لأئمة الحديث، كأبي داود السجستاني، وأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الرحمن النسائي، وأبي بكر بن خزيمة، وأبي الحسن الدارقطني، وغيرهم، منصوصاً على صحتها فيها[1]. ويقول الإمام السيوطي رحمه الله: وجميع ما في هذه الكتب الخمسة صحيح، فالعزو إليها معلمٌ بالصحة. ويقصد: الصحيحين، ومختارة الحافظ ضياء الدين المقدسي، والمستدرك، وصحيح ابن حبان[2]. ويقول العلامة المرحوم محمد بن جعفر الكتاني: ومنها كتب التزم أهلها فيها الصحة من

---

(١) علوم الحديث ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٢) الجامع الكبير ١/١ مصورة الهيئة العامة المصرية للكتاب.

غير ما تقدم من الموطأ والصحيحين منها صحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان[1].

أقول: هذه نصوص من كلام المحدثين في وصف صحيح ابن حبان بأنَّهُ من مظان الصحيح، ولما كان هذا الأمر، كان لا بد من معرفة مرتبة كتابه بين كتب الحديث المعتمدة، لنرى هل أنزل العلماء هذا المصنف الجليل المنزلة اللائقة به؟ أم أنهم يكتفون بإطلاق أوصافٍ عامة على بعض الكتب، فتخلد في حياة الدارسين من غير استقراء أو درس، وبالتالي، فإنَّ هذا يحدد لنا كيفية التعامل مع هذا الكتاب، ويدفعنا إلى مزيد تعلقٍ به، وخاصة إذا أردنا الفقه كما أشرنا إلى ذلك من قبل عند كلامنا على منهجه في مبحث سابق. وحتى أتمكن من معرفة منزلة كتاب ابن حبان جلت في رحاب كتب أهل العلم، فوجدت عباراتٍ في بيان منزلة هذا الكتاب، ولكن المشكلة في هذه العبارات أنها مجملة وغير مفصلة، ومع ذلك فإني سوف أذكرها في هذا المبحث بعون الله تعالى.

منزلة صحيح ابن حبان وترتيبه بين كتب الحديث:

تحدث العلماء عن منزلة صحيح ابن حبان، ومرتبته بين كتب الحديث، وكانت مسالكهم في ذلك فيما وقفت عليه باطلاعي القاصر كما يلي:

١ ـ أنَّهُ في المرتبة الرابعة في كتب الحديث التي التزم

(١) الرسالة المستطرفة ص ١٦ بتصرف وحذف.

أصحابها فيها الصحة، وفي هذا المقام يقول الإمام السيوطي: قد عُلم مما تقرر أنَّ أصح ما صنف في الصحيح ابن خزيمة، ثم ابن حبان، ثم الحاكم، فينبغي أن يقال: أصحها بعد مسلم ما اتفق عليه الثلاثة، ثم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم[1]، ثم ابن حبان والحاكم، ثم ابن خزيمة فقط، ثم ابن حبان فقط، ثم الحاكم فقط، إنْ يكن الحديث على شرط أحد الشيخين[2].
أقول: وهذا رأي السيوطي كما سبق أن نقلت عنه، وهو أيضاً رأي العلامة المرحوم محمد بن جعفر الكتاني حيث يقول: وقد قيل إنَّ أصح من صنف في الصحيح بعد الشيخين ابن خزيمة فابن حبان[3].

٢ ـ أنَّه في المجموعة الأولى من كتب الحديث، وفي هذا يقول الشيخ عبد العزيز الدهلوي: وهي على مراتب خمس أحدها: الكتب المجردة للصحاح، فلا يوجد فيها ما يُحكم عليه بالضعف، فضلاً عن الوضع، مثل الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وصحيح ابن حبان، والحاكم، والمختارة للضياء المقدسي، وصحيح ابن خزيمة، وأبي عوانة، وصحيح ابن السكن، والمنتقى لابن الجارود[4]. وهذا رأي الشيخ عبد العزيز الدهلوي كما نقلنا هنا.

(١) كذا في التدريب، وفي ظني أنَّ ما سبق دالٌّ عليها.
(٢) تدريب الراوي ١/ ١٢٤.
(٣) الرسالة المستطرفة ص ١٧.
(٤) لامع الدراري على جامع البخاري ١/ ٣٨.

٣ ـ أَنَّـهُ أصـح مـن سنـن ابـن مـاجـه، وفـي هـذا يقـول ابن العماد الحنبلي: وأكثر نُقّاد الحديث على أنَّ صحيحه أصح من سنن ابن ماجه[1].

٤ ـ أنَّه في مرتبة المستدرك للحاكم، وهذا رأي الدكتور محمود الميرة الذي يقول: والذي أراه أنَّ مستدرك الحاكم يأتي في المرتبة الرابعة بعد صحيح البخاري، ومسلم، وابن خزيمة، فهو بمرتبة ابن حبان من حيث المنزلة، والأدلة المنتشرة في ثنايا رسالتي توضح ما ذهبت إليه[2].

٥ ـ أنَّه في الطبقة الثالثة من كتب الحديث، وفي هذا يقول الشيخ صديق حسن خان رحمه الله تعالى: الطبقة الثالثة: مسـانيـد وجـوامـع ومصنفـات صنفـت قبـل البخـاري ومسلـم، وبعـدهمـا، جمعـت بَيْـن الصحيـح والحسـن، والضعيـف، والمعروف، والغريب، والشاذ، والمنكر، والخطأ، والصواب، والثابت، والمقلوب، ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار، وإنْ زال عنها اسم النكارة المطلقة، ولَمْ يتداول ما تفردت به الفقهاء كثير تداولٍ، ولم يتفحَّص عن صحتها وسقمها المحدثون كثير فحص... فهي باقية على استتارها واختفائها وخمولها كمسند أبي يعلى، ومصنف عبد الرزاق، ...، ومنها مسند الشافعي، وسنن ابن ماجه، ومسند الدارمي، وسنن الدارقطني، وصحيح

---

(١) شذرات الذهب ج ٣ ص ١٦.
(٢) الحاكم النيسابوري ص ٤٦٥.

ابن حبان، ومستدرك الحاكم[1]. وهذا رأي الشيخ عبد العزيز الدهلوي فيما نقله عنه الشيخ صديق حسن خان حيث يقول: هكذا قال المولى عبد العزيز الدهلوي[2]. ومثله ذكر الشيخ عبد الرحمن المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي[3].

٦ ـ أَنَّهُ أعلى مرتبة من صحيح الإمام أبي بكر بن خزيمة، وهذا رأي الشيخ شعيب الأرناؤوط الذي يقول: إنَّ صحيح ابن حبان أعلى مرتبة من صحيح شيخه ابن خزيمة، بل إنَّهُ ليزاحم بعض الكتب الستة، وينافس بعضها في درجته[4].

٧ ـ أنَّه أعلى مرتبة من مستدرك الحاكم، وهذا رأي كثير من أهل العلم، وفي هذا يقول الحافظ عماد الدين بن كثير: وكتب أخرى التزم أصحابها الصحة كابن خزيمة، وابن حبان البستي، وهما خير من المستدرك، وأنظف أسانيد ومتوناً[5]، ويقول الحافظ العراقي: أما صحيح ابن حبـان، فمن عرف شرطه، واعتبر كلامه، عَرَف سموه على كتاب الحاكم[6]. وقال الحافظ الزيلعي: وأما ابن خزيمة وابن حبان، فتصحيحهما أرجح

---

(١) الحطة ص ١١٨ ـ ١١٩ بتصرف وحذف.

(٢) نفسه ص ١١٩.

(٣) مقدمة تحفة الأحوذي ١/ ٥٩.

(٤) مجلة البصائر ص ٥٦.

(٥) الباعث الحثيث ص ٢٧.

(٦) التقييد والإيضاح ص ٢٩ ـ ٣٠.

من تصحيح الحاكم بلا نزاع[1]. ويقول الحافظ تقي الدين بن تيمية: بخلاف أبي حاتم بن حبان البستي، فإنَّ تصحيحه فوق تصحيح الحاكم، وأجَلَّ قدراً[2].

وبعد هذه الجولة أقول: هذا ما وقفت عليه من أقوالٍ لأهل العلم من المحدثين في موضوع مرتبة صحيح ابن حبان بين كتب الحديث. وهذه الأقوال تحدد منزلة هذا الكتاب، بما يحدد للناس كيفية التعامل مع هذا الكتاب، والاعتماد على أحاديثه، لكن المشكلة في هذه الأقوال أنها مجملة، وهي بحاجة إلى شيء من تفصيل وإيضاح، وبحاجة إلى دليل على صحة ما ارتآه أصحابها.

الرأي المختار:

وبعد هذا الذي ذكرناه في هذا المقام، فإنَّ الذي يبدو لهذا الباحث أنَّ القول الراجح من هذه الأقوال السابقة، هو قول من قال: بأن صحيح ابن حبان في الطبقة الثالثة من كتب الحديث، التي تجمع الصحيح والحسن والضعيف، ولم تتداولها أيدي طلبة العلم بالدرس، ولم يفحص عن صحتها وسقمها المحدثون، وأستدل على ترجيح هذا الرأي بما يلي:

١ ـ ما سبق الحديث عنه في مبحث سابق من أنَّ شرط ابن حبان في صحيحه لا يساوي شرط الصحيح عند جمهور

(١) نصب الراية ١/ ٣٥٢.

(٢) قاعدة جليلة ص ٩١.

المحدثين. بالإضافة إلى خفة شرطه مقارنة مع شرطهم.

٢ ـ ما سبق ذكره من أنَّ ابن حبان رحمه الله لم يفِ بشرطه في كتابه.

وبعد هذا فلا بد من وقفة مع الأقوال السابقة كما يلي:

١ ـ القول الأول بأنَّهُ في المرتبة الأولى من كتب الحديث، ففيه كلام من جهة أنَّهُ مجمل أولاً، وثانياً لم يقل أحدٌ بأنَّ كتاب ابن حبان أو ابن خزيمة أو الحاكم في مصاف الصحيحين.

٢ ـ القول بأنَّهُ أعلى مرتبة من صحيح ابن خزيمة، مردود بأنَّ السيوطي يقول: صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان، لشدة تحريه، حتى إنه ليتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: إنْ صَحَّ الخبر، أو إنْ ثبت كذا، ونحو ذلك[1].

٣ ـ وأما أنه في مرتبة المستدرك للحاكم فمدفوعٌ بتصريح أهل العلم بأنَّهُ أعلى تصحيحاً من كتاب الحاكم كما نقلنا قبل قليل عن عدة من أهل العلم.

وبعد هذا: فمرتبة صحيح ابن حبان عندي أنه بعد الكتب الخمسة، وفي مرتبة ابن ماجه كما قدمت.

وبعد هذا يلوح في نفس القارىء سؤال هو: ما مرتبة

---

(١) تدريب الراوي ١/١٠٩.

تصحيح ابن حبان عند المحدثين؟ وهل تكلم علماء الحديث في ذلك؟ والجواب: إني قد جلت في كتب أهل العلم محاولاً التماس الجواب عن ذلك، فوجدت شذرة من كلامهم، أذكرها لطالب العلم هنا كما يلي:

مرتبة تصحيح ابن حبان:

رتب علماء الحديث مراتب الحديث الصحيح وأقسامه، ومن كلامهم في هذا الباب قول الإمام أبي عمرو بن الصلاح رحمه الله: فالحاجة ماسة إلى التنبيه على أقسامه باعتبار ذلك:

١ ـ **فأولها** : صحيح أخرجه البخاري ومسلم جميعاً.

٢ ـ **الثاني** : صحيح انفرد به البخاري.

٣ ـ **الثالث** : صحيح انفرد به مسلم.

٤ ـ **الرابع** : صحيح على شرطهما.

٥ ـ **الخامس**: صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجه.

٦ ـ **السادس**: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجه.

٧ ـ **السابع** : صحيح عند غيرهما، وليس على شرط واحدٍ منهما[١].

هذه مراتب الحديث الصحيح في رأي الإمام أبي عمرو بن الصلاح. وأنت أخي القاريء ترى خلوها من ذكرٍ لتصحيح ابن حبان ومرتبته، وإنْ كان يمكن إدخاله في المرتبة السابعة من

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٠ـ ٤١ ، وتدريب الراوي ١/١٢٢ ـ ١٢٣.

هذه المراتب، هذا وقد تابع ابن الصلاح على ذلك المعتنون بكتابه اختصاراً كالإمام النووي، وشرحاً كالإمامين العراقي، وابن حجر، ونظماً كالإمام العراقي أيضاً، وغالب من صنف في علوم الحديث بعده، ثم جاء بعض المتأخرين فساق نفس المراتب إلّا أنه فصَّل في المرتبة السابعة، فقال: ثم ما رواه غيرهم من الأئمة الذين التزموا الصحة وصححوه[1].

وهذا رأي الشيخ عبد الحق الدهلوي رحمه الله تعالى، وقريب من هذا صنيع الشيخ المرحوم بدر الدين الحسني حيث يقول: ثم الذي جاء على شرط غيرهما من الأئمة، إمّا بتخريجه في كتابه الموضوع للصحة، أو ثبوته عنه[2]، ثم جاء الشيخ الأندجاني رحمه الله تعالى، ففصل في المرتبة السابعة فقال: ما رواه غيرهما في كتابه من أئمة الحديث مثل ابن خزيمة وابن حبان، والضياء المقدسي، والحاكم على الترتيب في كتبهم[3]، وقريب من هذا قول الشيخ حماد الأنصاري: السابع: ما صححه أحد الأئمة المعتمدين[4].

ثم إني وجدت تفصيلاً أكثر في ذلك، وقد ذكره الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري فقال: ثم ما صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم مجتمعين، ثم ما قيل فيه إسناده صحيح، ثم

(١) أصول الحديث ص ٩٥.
(٢) شرح قصيدة غرامي صحيح ص ١٧.
(٣) المصباح في أصول الحديث ص ٣٨ ـ ٣٩.
(٤) يانع الثمر ص ٢٠.

إسناده على شرط الصحيح، ثم رجاله رجال الصحيح، أو محتج بهم في الصحيح، ثم رواته ثقات، وفي بعضهم كلام لا يضر، ثم رواته ثقات، وفي بعضهم ضعف، أو ضعف خفيف، ثم ما انفرد بتصحيحه ابن خزيمة، أو ابن حبان، أو الحاكم من غير تعقب عليه[1]. أقول: هذه وجهة علمية تدخل تصحيح ابن حبان في المرتبة السابعة من مراتب الحديث الصحيح، ولا يفوتني هنا أن أذكر أنَّ هناك تقسيم آخر للحديث على أربعة مراتب، ويذكر فيه أنَّ تصحيح ابن حبان في المرتبة الثالثة عنده، وهذا رأي الشيخ محمد أنور الكشميري الذي يقول: والصحيح عندي على أربعة أنحاء:

١ ـ الأول: ما يكون رواته ثقات عدول، مع تعاضده بالتوارث والتعامل، وهو أعلى الصحاح عندي.

٢ ـ ثم ما صححه أحد من الأئمة صراحة.

٣ ـ ثم ما أُخرج في الكتب التي التزم فيها بالصحة، وإنْ لَمْ يصحح جزئياً كصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن السكن، وصحيح ابن حبان، والنسائي.

٤ ـ ثم ما يكون رواته سالمين من الجرح[2].

أقول: هذا ما ذكره العلماء من كلام حول مرتبة تصحيح ابن حبان فيما وقفت عليه بعون الله تعالى. والأقرب منها فيما

---

(١) الكنز الثمين ص ٨.

(٢) فيض الباري ١/٥٨، والعرف الشذي ١/ ٣٣ ـ ٣٤ كلاهما للكشميري.

يبدو لي هو تفصيل الشيخ الغُماري، الذي أبان فيه عن درجة تصحيح ابن حبان، وعند النظر في ترتيب غيره فإننا نلاحظ عليه ما يلي:

أ ـ كلام الشيخ عبد الحق الدهلوي مجمل، ويحتاج إلى تفصيل.

ب ـ كلام الشيخ الأندجاني أيضاً مجمل ويحتاج إلى تفصيل.

جـ ـ كلام الشيخ الكشميري علاوة على أنَّهُ رأي له، إلا أنه مجمل أيضاً، ويحتاج إلى شيء من تفصيل، بالإضافة إلى أنَّ درجات الكتب التي هي أحق بالتقديم من صحيح ابن حبان غير واضحة عنده، كما أن سؤالاً يدور في النفس، وفحواه: هل كل ما أخرج في الكتب التي التزم فيها الصحة صحيح؟ الجواب: بالنفي عندي، وكذا عند العلماء المحققين أمثال الشيخ الكشميري، ثم كيف يدخل أحاديث رواها ابن حبان من طريق رجالٍ لم يوثّقهم إلا ابن حبان نفسه في هذا الترتيب، أتكون هذه الأحاديث في المرتبة الثالثة أم الرابعة عنده؟ وهل هؤلاء الرجال دائرون في دائرة العدالة أو الجرح حتى يعتبروا في أي المرتبتين عنده؟. بهذا أنتهي من مبحث منزلة صحيح ابن حبان، ونسأل الله أن يرزقنا الإنصاف في القول والعمل والرأي والتفكير، وأنْ يعيذنا من بخس الناس أشياءهم إنه على ما يشاء قدير.

المَبحَثُ الرَّابِعُ

مَوْقِفُ العُلَمَاءِ مِنْ تَصْحِيحِ ابْنِ حِبَّانَ

وبعد جولات سابقة في ربوع كتب أهل العلم من المحدثين، وقد تعرفنا فيها على منهج ابن حبان، وشرطه، ومنزلة صحيحه، لا بد لنا من معرفة موقف العلماء من تصحيحه، ومدى اعتمادهم له، وقبولهم إياه، فهل هو مقبول عندهم بإطلاق، أم يردون بعضه، ويقبلون البعض الآخر؟ أم يردونه مطلقاً؟.

هذه مسألة تستحق أن تبحث فيما يخص كتاباً كبيراً ككتاب ابن حبان، إذ هي ثمرة لمعرفة ما قبلها من المباحث، وهي مترتبة عليها، فمن عرف الشرط والمنزلة، أفضى به ذلك إلى مزيد تعاملٍ مع الكتاب المعين. ولاستجلاء هذه المسألة فقد جلت في كتب أهل العلم من المحدثين، لأطلع على آرائهم في هذه المسألة، فبان لي أنَّ للعلماء عدة مواقف من تصحيح ابن حبان، وهذه المواقف أذكرها كما يلي:

١ ـ قبول تصحيحه والاعتماد عليه، وهذا رأي كثير من علماء الحديث، فمن هؤلاء:

الإمام أبو عمرو بن الصلاح الذي يقول: ثم إنَّ الزيادة في الصحيح على ما في الكتابيْن يتلقاها طالبها مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشهورة لأئمة الحديث كأبي داود السجستاني، وأبي يحيى الترمذي، وأبي عبد الرحمن النسائي، وأبي بكر بن خزيمة، وأبي الحسن الدارقطني، وغيرهم منصوصاً على صحتها. ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه ككتاب ابن خزيمة[1]. وتابعه على هذا المشتغلون بكتابه، كالإمام النووي في كتابه التقريب[2]، والإمام العراقي في كتاب التقييد والإيضاح[3]، وفي الألفية[4]، وتبعهم الإمام السيوطي الذي يقول: جميع ما في الكتب الخمسة صحيح، والعزو إليها معلم بالصحة، سوى ما في المستدرك من المتعقب فأنبّه عليه[5]. ولم يقف عند هذا الحد بل عداه إلى نفي وقوع التساهل عند ابن حبان في التصحيح حيث قال: وما ذكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح، فإنَّ غايته أن يسمي الحسن صحيحاً[6]. وتبعهم في هذا المنحى العلامة الشوكاني حيث يقول عن ابن حبان والضياء المقدسي: وليسا ممن يظن به

(١) علوم الحديث ص ٢٧ ـ ٢٨ بحذف وتصرف.
(٢) تدريب الراوي ١/ ١٠٤ ـ ١٠٥.
(٣) التقييد والإيضاح ص ٢٨.
(٤) فتح المغيث ١/ ٣٤.
(٥) الجامع الكبير ١/ ١.
(٦) تدريب الراوي ١/ ١٠٨.

التساهل في التصحيح[1]، وتبعهم الشيخ عبد العزيز الدهلوي الذي اعتبر كتاب ابن حبان في المرتبة الأولى من كتب الحديث يعني الكتب المجردة للصحاح[2]، وتبعهم في هذا الصنيع العلامة المرحوم الشيخ أحمد محمد شاكر الذي اعتمد تصحيح ابن حبان[3].

٢ ـ التوسط في قبول تصحيحه، فيقبل منه ما وافق فيه غيره، وينبه على ما تساهل فيه، وهذا صنيع عدة من أهل العلم منهم: الحافظ المنذري الذي يقول: أنبه على كثير مما حضرني حال الإملاء مما تساهل أبو داود رحمه الله في السكوت على تضعيفه، والترمذي في تحسينه، وابن حبان والحاكم في تصحيحه[4]. وهو رأي آخر للإمام أبي عمرو بن الصلاح والذي نصَّ على تساهل ابن حبان عند كلامه حول تساهل الحاكم فقال: ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم بن حبان[5]. وتابعه على هذا بعض المشتغلين بكتابه كالإمام النووي الذي يقول: ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم بن حبان[6]، والحافظ عماد الدين بن كثير الذي يقول: وكتب أُخر التزم أصحابها صحتها

(١) تحفة الذاكرين ص ١٢٦.
(٢) لامع الدراري ١/٣٨.
(٣) مجلة البصائر ص ٨٠.
(٤) الترغيب والترهيب ١/٨.
(٥) علوم الحديث ص ٣٠.
(٦) تدريب الراوي ١/١٠٨.

كابن خزيمة، وابن حبان البستي، وهما خير من المستدرك، وأنظف أسانيد ومتوناً[1]. ولكنه رحمه الله ينبه على ما تساهل فيه ابن حبان، ومن أمثلة ذلك قوله عقب حديث: [لقد قبض داود من بيّن أصحابه، فما فتنوا وما بدلوا]. وهذا حديث غريب جداً، وإن صححه ابن حبان[2]. والحافظ العراقي في كتابيه التقييد والألفية[3]، ثم نقل ذلك إلى ميدان التطبيق العملي، ففي تخريجه لأحاديث كتاب الأحياء للغزالي بيان لضعف بعض الأحاديث التي صححها ابن حبان، وتابعهم على هذا الرأي آخرون أيضاً، ولا نطيل المقام بذكرهم.

٣ ـ عدم قبول تصحيحه، والدعوة إلى النظر في أحاديث كتابه، فما صح منها قبل، وما لم يصح منها رفض وذلك وفق قواعد جماهير المحدثين، وهذا رأي كثير من أهل العلم منهم:

١ ـ ابن دحية الذي يقول في كتابه العلم المشهور عن حديث صلاة التراويح في البيت: فالحديث ضعيف، وإنْ كان ابن حبان رواه في صحيحه، فكم صحح فيه من سقيم، ومَرَّض من صحيح[4].

٢ ـ والحافظ شمس الدين الذهبي الذي يقول: وإن كان

(١) الباعث ص ٢٧.
(٢) البداية ٢/ ١٠٠.
(٣) التقييد ص ٣١، وفتح المغيث ١/ ٣٤ ـ ٣٦.
(٤) نصب الراية ٢/ ١٥٦.

في تقاسيمه من الأقوال والتأويلات البعيدة، والأحاديث المنكرة عجائب[1].

٣ ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني الذي يقول: فكم في كتاب ابن خزيمة من حديث محكوم بصحته، وهو لا يرتقي عن مرتبة الحسن، وكذا في كتاب ابن حبان، بل وفيما صححه الترمذي من ذلك جملة، مع أنَّ الترمذي ممن يفرق بين الصحيح والحسن، لكنه قد يخفى على الحافظ بعض العلل في الحديث، فيحكم عليه بالصحة بمقتضى ما ظهر له، ويطلع عليه غيره، فَيَرُدَّ الخبر، وللحاذق الناقد بعدهما الترجيح بين كلاميهما بميزان العدل، والعمل بما يقتضيه الإنصاف، ويعود الحال إلى النظر والتفتيش الذي يحاول المصنف [ابن الصلاح] سد بابه، والله تعالى أعلم[2]. وقد نقل رحمه الله تعالى هذا القول إلى ميدان التطبيق، فكم أشار إلى ضعف حديث، وهو في صحيح ابن حبان، وذلك في كتبه أمثال فتح الباري، والتلخيص الحبير، والدراية، وغيرها كما هو معروف عند المشتغلين بهذا العلم.

٤ ـ الحافظ شمس الدين السخاوي حيث يقول: أي يقارب الحاكم في التساهل، وذلك يقتضي النظر في أحاديثه أيضاً، لأنَّهُ غير متقيدٍ بالمعدلين، بل ربما يخرّج للمجهولين، لا سيما ومذهبه إدراج الحسن في الصحيح، مع أنَّ شيخنا قد

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٦/ ١٧.
(٢) النكت ١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١ وما بَيْنَ القوسين إضافة مني.

نازع في نسبته إلى التساهل إلا من هذه الحيثية[1]. ثم إنه نقل ذلك إلى ميدان التطبيق العملي، فقد نبه في كتابه المقاصد الحسنة، على ضعف أحاديث رواها ابن حبان في صحيحه، كما هو معروف عند المشتغلين بهذا العلم.

٥ ـ ومنهم العلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني الذي يقول: لا بد للمتأهل من الاجتهاد والنظر، ولا يقلّد هؤلاء ومَنْ نحا نحوهم، فكم حكم ابن خزيمة بالصحة لما لا يرتقي عن رتبة الحسن، بل فيما صححه الترمذي من ذلك جملة، مع أَنَّهُ يفرق بين الصحيح والحسن[2]. ومن راجع كتابه سبل السلام وجد أَنَّهُ قد نقل هذا الكلام إلى مجال التطبيق العملي بالتنبيه على ضعف أحاديث من صحيح ابن حبان.

هذا كلام المحدثين ممن سبقنا، وقد تبعهم من المشتغلين بالحديث في هذا العصر:

١ ـ العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الذي عقب على قول ابن الصلاح في مصادر الزيادة على الصحيحين بقوله: في هذا الكلام نظر طويل، فقد شمل بإطلاقه صحيح ابن حبان. وقد قال الشيخ ابن الصلاح نفسه في مقدمته ص (١)، حيث تحدث عن المستدرك على الصحيحين للحاكم: والحاكم واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به، ويقاربه، يعني في

---

(١) فتح المغيث ١/ ٣٦.

(٢) توضيح الأفكار ١/ ٦٤.

التساهل، صحيح أبي حاتم بن حبان البستي، ثم إنَّ تلك الكتب على اشتراط مؤلفيها الصحيح فيها لم تتداولها أيدي العلماء والنقاد بالنقد والتمحيص كما تداولت الكتب الستة، وبينت ما فيها من صحيح مُسَلَّم الصحة، أو غير مسلّمها، فإطلاق القول هكذا من ابن الصلاح غير مقبول، كيف وقد أدرج ابن الجوزي في كتابه الموضوعات جملة وافرةً من صحيح ابن خزيمة، وابن حبـان كما صرح به السيوطي في آخر التعقبات على الموضوعات[1].

٢ ـ الشيخ شعيب الأرناؤوط والشيخ حسين سليم أسد حيث قالا: إلا أننا لم نحكم على الحديث بالصحة وما يقاربها لمجرد وجوده فيه، لأننا لم نقنع برأيه الذي انتهى إليه في الراوي، وهو أنَّهُ إذا لم يكن فيه جرح ولا تعديل، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر، فهو يحتج بحديثه، ويدرجه في صحيحه مخالفاً بذلك رأي الأئمة الحذاق في هذا الفن الذين اشترطوا في عدالة الراوي أن ينص على توثيقه واحد من الأئمة أو أكثر، أو أن يروي عنه جماعة من أهل العلم، ولا يأتي بما ينكر عليه، ومن هذا النوع عدد كثير من رواة الصحيحين لا يعلم أنَّ أحداً نصَّ على توثيقهم، وبرأي الجمهور أخذنا، وعليه عَوَّلنا، فنظرنا في رجال إسناد كل حديث عدا شيوخ ابن حبان، ودرسنا أحوالهم، ثم حكمنا عليه بما يليق

(١) التعليقات الحافلة ص ١٤٤ ـ ١٤٥ بحذف ويسير.

بحاله المأخوذ من صفات رواته من الصحة، أو الحسن، أو الضعف[1].

وبعد فهذا ما تيسر للباحث الوقوف عليه في مبحث موقف العلماء من تصحيح ابن حبان، ولا بد بعد ذلك من وقفة سريعة مع أهل تلكم المواقف المطروحة، فنقول:

نظرة في الآراء السابقة:

وبعد أن رأينا مواقف العلماء في هذه المسألة، كان لا بد من نظرة في مواقفهم هذه، ليتراءى لنا من خلالها الصواب، ولنخلص إلى رأيٍ نختاره في هذه المسألة، ولذا نقول:

١ ـ أما بالنسبة للرأي الأول القائل بقبول تصحيح ابن حبان، واعتماده، فلي وقفة مع أصحابه، فأقول:

١ ـ بالنسبة للإمام السيوطي، فقد تقدم بنا النقل عنه في موقفه من تصحيح ابن حبان، ونفيه تساهله، هذا في المجال النظري، وأما في المجال التطبيقي، فإن الأمر مختلف تماماً، فأنت إذا نظرت في كتبه المختصة بالتخريج وجدت أنَّه ينص على ضعف أحاديث في كتاب ابن حبان، ومن كتبه هذه كتاب الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، وهو مطبوع متداول، فإذا نظرت فيه وجدت ما ذكرنا لك، ومن أمثلة ذلك:

أ ـ حديث: أسلمت عبد القيس طَوْعاً، وأسلم الناس كرهاً، فبارك الله في عبد القيس، رمز له في الجامع الصغير

---

(١) الإحسان ١/ ٥٨ ـ ٥٩ طبعة الرسالة.

بالضعف[1]. وقال المناوي: رمز له بالضعف.

ب ـ حديث: أطب الكلام، وأفش السلام، وصل الأرحام. رمز له بالضعف[2].

جـ ـ حديث: اقتلوا الأسودين في الصلاة: رمز له بالضعف[3].

هذه أمثلة فقط لاختلاف صنيعه بين النظرية والتطبيق، والسؤال القائم هو: كيف لنا أن نقبل تصحيح ابن حبان، وننفي تساهله، ثم نضعف أحاديث في كتابه؟ ثم كيف نصف كتابه بأنَّهُ من كتب العزو إليها معلم بالصحة؟.

٢ ـ وأما بالنسبة للعلامة المرحوم الشيخ أحمد محمد شاكر الذي نص على وفاء ابن حبان بشرطه، واعتمد تصحيحه كما مَرَّ معنا، وكما هو ظاهر من صنيعه في شرحه للمسند، وتحقيق قسم من الإحسان، ولكنه رغم ذلك قد ضعف أحاديث في كتاب ابن حبان، بل إنه قد نص على وجود حديث لا أصل له في صحيح ابن حبان، وهو حديث ابن عباس في البسملة بين براءة والأنفال، وفي هذا يقول: وقد ذهبت في شرح المسند إلى أنه حديث لا أصل له[4]، كما ضعف حديث هاروت وماروت، وهو في صحيح ابن حبان خلال شرحه لمسند الإمام أحمد[5].

---

(١) فيض القدير ١/ ٥١٠، وهو في الموارد ص ٥٧٣.
(٢) الفيض ١/ ٥٣٦، وهو في الموارد ص ١٦٨.
(٣) فيض القدير ٢/ ٥٨، وهو في الموارد ص ١٤١.
(٤) الإحسان ١/ ٤٢ ـ ٤٣ طبعة شاكر.
(٥) المسند ٩/ ٢٩ ـ ٣٣، والحديث في الموارد ص ٤٢٥.

وبعد هذا فلنا أن نتسائل: كيف تقبلون تصحيح الرجل في الجانب النظري، ثم تضعفون بعض أحاديثه في الجانب العملي، هذا سؤال يحتاج إلى جواب من أولئك.

٣ ـ بالنسبة إلى موقف الأستاذ حسين أسد، والشيخ شعيب الأرناؤوط في التنصيص على وفاء ابن حبان بشرطه، ودفعهم لدعوى وقوع التساهل عنده، ثم عدم اعتمادهم تصحيحه، فهو بحاجة إلى نظرٍ شديد، إذ أنَّ لازم قولهما بالوفاء بالشرط، وعدم التساهل، أن يأخذا بتصحيحه، وهما قد نصا على خلاف ذلك كما تقدم النقل عنهما في ذلك، والله أعلم.

٢ ـ بالنسبة لأصحاب الموقف الثاني، فإن نتيجة رأيهم قريبة من الرأي الثالث، ولكن يلزم هؤلاء أن يحددوا أين وقع التساهل، ومتى، وما مقداره؟.

٣ ـ بالنسبة لأصحاب القول الثالث، وجدنا أن مبررات الرفض لتصحيحه عندهم هي:

١ ـ وقوع التساهل في التصحيح عنده في كتابه.

٢ ـ عدم مساواة شرطه في الصحيح لشرط الصحيح عند المحدثين.

٣ ـ عدم تفريقه بين الصحيح والحسن.

٤ ـ لم يتداول كتابه، ولم يسبره العلماء بالبحث والدرس والتمحيص.

٥ ـ مذهبه في التوثيق للمجهولين.

هذه في تصوري أهم مبررات من رفض قبول تصحيح ابن حبان كما فهمتها عن هؤلاء فيما نقلت عنهم سابقاً، وبعد هذا لا يسعني إلا أن أدلي برأيي المتواضع في هذه المسألة الشائكة، فأقول بعون الله:

الرأي المختار:

وبعد هذا التجوال في رياض كتاب أهل العلم، بقصد التعرف على آراء العلماء في مسألة موقف المحدثين من تصحيح ابن حبان، أردت أن أذكر القول الذي أختاره في هذه المسألة، وأعول عليه، وأسأل الله فيه السداد، والبراءة من حظ النفس، والإجحاف بحقوق الناس، ولذا فالذي أختاره من هذه الأقوال هو القول الثالث الذي لا يرى الاعتماد على تصحيح ابن حبان، ولا يقبله، بل ويدعو إلى النظر في أحاديث كتابه وفق قواعد المحدثين، هذا وقد اخترت هذا القول للمبررات التالية:

١ ـ أنَّ شرط ابن حبان في صحيحه لا يوازي شرط الحديث الصحيح عند المحدثين، كما تقدم بيانه في مبحث سابق زد على هذا، فلا يمكن اعتبار الحديث صحيحاً لمجرد وجوده عند ابن حبان في صحيحه.

٢ ـ أنَّ ابن حبان لم يفِ بشرطه الذي شرطه في صحيحه كما تقدم ذلك في مبحث سابق، وما لم يتم الوفاء بالشرط على الأقل، لا يمكن القبول بتصحيحه.

٣ ـ توسع ابن حبان في التوثيق، إذ أنَّ مذهبه أنَّ الراوي إذا روى عن ثقة، وروى عنه ثقة، ولم يأت بمتنٍ منكر، فهو ثقة، وأنَّ من لم يعرف بالجرح، فهو عدل. وهذا منه غير مقبول عند جمهور المحدثين كما تقدم ذكره، ويفضي بنا إلى قبول رواية المجهول، إذ من هذا وصفه داخل في مسمى الجهالة، وحديث المجهول ضعيف عند المحدثين.

٤ ـ تنصيص بعض أهل العلم من المحققين في الحديث على ضعف أحاديث في كتابه، كما أشرنا إلى ذلك بإيجاز فيما سبق.

٥ ـ أن منهج أهل العلم من المتقدمين من المحدثين هو النظر إلى الحديث دون أي اعتبارات أخرى كوروده في كتب معينة، أو تصحيح أو تحسين أحدٍ له، فكانوا ينظرون إليه بمفرده، فإذا تحققت فيه شروط الصحة صححوه، وإذا تخلفت هذه الشروط ردوه، وهذا يعفينا من كثير من التعميمات التي لا تسلم عند امتحانها وفق المقاييس العلمية، وقد ألممنا بشيء من هذا في دراستنا حول زوائد ابن حبان.

٦ ـ أدخل في هذه المسألة إلى ميدان التطبيق، فأعرِّف خلاصة دراستي للأحاديث المنتقدة في زوائد ابن حبان فأقول: قمت بجمع الأحاديث التي انتقدت في كتاب زوائد ابن حبان للهيثمي، الذي اخترت البحث فيه، لكون الكلام ينصب على

زوائده على الصحيحين، أما ما شاركهما فيه، فلا مدخل للنقد لكونه موجود في أحد الصحيحين، ولقد كان عدد أحاديث كتاب الزوائد: ٢٦٤٧ حديثاً، وقد تحصل لي من مراجعة كتب التخريج والشروح وغيرها جمع الأحاديث المنتقدة في كتاب الزوائد فكان عددها ٥٦١، وبعد دراسة لهذه الأحاديث وفق مقاييس المحدثين، فقد قسمت هذه الأحاديث إلى الزمر التالية:

أ ـ **الأحاديث الضعيفة ولم تنجبر**: ٩٣ حديثاً، وأرقام هذه الأحاديث في كتاب موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان هي:

٣٩، ٥٢، ٨٣، ٩٤، ١٠٤، ١٢٥، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٤، ١٦٦، ٢٥٦، ٢٥٧، ٣١٠، ٤٥٢، ٤٩٧، ٥٥٢، ٥٨٢، ٧٢٠، ٧٥٧، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨١٦، ٨٣٢، ٨٣٦، ٨٦٢، ٨٨٧، ٨٨٨، ٩٠٤، ٩٢٠، ٩٢٦، ٩٣٠، ٩٥٧، ٩٦٠، ٩٧٥، ٩٨٠، ١٠٣٣، ١٠٧١، ١٠٨١، ١١٤٠، ١١٩٥، ١٢٠١، ١٢٧٢، ١٢٧٦، ١٣٠٥، ١٣٨٢، ١٤٠٩، ١٤٣٣، ١٤٤٤، ١٤٦٤، ١٤٩٣، ١٥٥٩، ١٥٦٣، ١٧٠٨، ١٧١٧، ١٧٢٣، ١٧٢٧، ١٧٤٩، ١٧٨٢، ١٧٩٩، ١٨٢٥، ١٨٢٧، ١٩٢٨، ١٩٤٤، ٢٠٢٠، ٢٠٢٦، ٢٠٧٨، ٢٠٩٧، ٢٢١٣، ٢٢٢٥، ٢٣٠١، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢٤، ٢٣٣٢، ٢٣٨٥، ٢٤٠٢، ٢٤٣٨، ٢٥١٥، ٢٥٥٢، ٢٥٥٩، ٢٥٧٧، ٢٥٨١، ٢٦١٠، ٢٦١٢، ٢٦١٣، ٢٦٢٥، ٢٦٢٨، ٢٦٣١، ٢٦٣٣، ٢٦٣٨.

ومن أمثلة هذه الأحاديث الضعيفة:

١ ـ كل حرف يذكر فيه القنوت، فهو الطاعة[١].

٢ ـ أصدق الرؤيا بالأسحار[٢].

٣ ـ إذا رأيتم الرجل يعتاد المساجد فاشهدوا له بالإيمان[٣].

٤ ـ لا حليم إلا ذو عثرة، ولا حكيم إلا ذو تجربة[٤].

ب ـ **الأحاديث المتهمة بالوضع:**

لم يمنع وصف العلماء لصحيح ابن حبان بالصحة، بعض العلماء من وصف أحاديث فيه بالوضع، وإن لم يثبت هذا الوصف في هذه الأحاديث الموصوفة، وفي هذا يقول الإمام السيوطي: ومن صحيح ابن خزيمة، والتوحيد له، وصحيح ابن حبان، ومسند الدارمي، وتاريخ البخاري، وخلق أفعال العباد، وجزء القراءة له، وسنن الدارقطني جملة وافرة[٥]، ولذا فقد تتبعت كتب الموضوعات، فتجمعت لدي قائمة بالأحاديث المتهمة بالوضع، وهذه أذكرها فيما يلي:

١ ـ أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم[٦]، وصفه بالوضع القزويني، ودافع عنه الحافظ ابن حجر في رسالته في الأجوبة

---

(١) موارد الظمآن ص ٤٢٦.

(٢) الموارد ص ٤٤٥.

(٣) الموارد ص ٩٩.

(٤) الموارد ص ٥٠٧.

(٥) التعقبات على الموضوعات ص ٦٠.

(٦) موارد الظمآن ص ٣٦٥.

عن الأحاديث التي وصفها القزويني بالوضع[1].

٢ ـ أماترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى[2]. واتهمه بالوضع ابن الجوزي، ودافع عنه ابن عراق في كتابه تنزيه الشريعة[3].

٣ ـ إن التجار يبعثون فجّاراً إلا مَنْ صدق وأدى الأمانة[4]. وصفه ابن الجوزي بالوضع[5]، ودافع عنه السيوطي في كتابيه اللآليء المصنوعة، والتعقبات، وابن عراق في تنزيه الشريعة[6].

٤ ـ حديث هاروت وماروت[7]، وصفه بالوضع ابن الجوزي في الموضوعات[8]، ودافع عنه الحافظ ابن حجر في كتاب القول المسند[9]، وابن عراق في تنزيه الشريعة[10].

٥ ـ زن وأرجح[11]، وصفه بالوضع ابن الجوزي في

---

(١) أجوبة ابن حجر ص ١٧٧٥ مع المشكاة.
(٢) الموارد ص ٥٤٣.
(٣) تنزيه الشريعة ١/ ٣٨٢.
(٤) الموارد ص ٢٦٦.
(٥) الموضوعات ٢/ ٢٣٧.
(٦) اللآليء ٢/ ١٤٣ ـ ١٤٤، والتعقبات ص ٣٥ ـ ٣٦، وتنزيه الشريعة ٢/ ١٩٠ ـ ١٩١.
(٧) الموارد ص ٤٢٥.
(٨) الموضوعات ١/ ١٨٦ ـ ١٨٧.
(٩) القول المسدد ص ٣٨ ـ ٣٩.
(١٠) تنزيه الشريعة ١/ ٢٠٩.
(١١) الموارد ص ٣٤٩.

الموضوعات[1]، ودافع عنه ابن حجر في القول المسدد[2]، والسيوطي في التعقبات[3].

٦ ـ شيطان يتبع شيطانة[4]، اتهمه بالوضع الحافظ القزويني، ودافع عنه الحَافظ ابن حجر في أجوبته عن أحاديث المشكاة[5].

٧ ـ لا حكيم إلا ذو تجربة، ولا حليم إلا ذو عثرة[6]، اتهمه بالوضع القزويني، ودافع عنه الحافظ ابن حجر في أجوبته[7].

٨ ـ لا يدخل الجنة منّان، ولا مدمن خمر[8]. اتهمه ابن الجوزي بالوضع، ودافع عنه ابن حجر في القول المسدد[9]، والسيوطي في التعقبات[10].

٩ ـ من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاةٍ لم يمنعه من دخول

---

(١) الموضوعات ٣/ ٤٧.
(٢) القول المسدد ص.
(٣) التعقبات ص ٣٢ ـ ٣٣.
(٤) الموارد ص ٤٩١.
(٥) أجوبة ابن حجر ص ١٧٨٤.
(٦) الموارد ص ٥٠٧.
(٧) أجوبة ابن حجر ص ١٧٨٤.
(٨) الموارد ص ٣٣٥.
(٩) القول المسدد ص ٤٠.
(١٠) التعقبات ص ٣٠.

الجنة إلا الموت، ومَنْ قرأها حين يأخذ مضجعه أمنه الله تعالى على داره، ودار جاره، ودويرات حوله[1]. وصفه بالوضع ابن الجوزي في الموضوعات[2]، ودافع عنه ابن عراق في تنزيه الشريعة[3].

١٠ ـ يكون في آخر الزمان قومٌ يخضّبون بهذا السواد كحواصل الحمام لا يجدون رائحة الجنة[4]: اتهمه ابن الجوزي بالوضع[5]، وكذلك القزويني[6]، ودافع عنه ابن حجر في أجوبته[7]، وابن عراق في تنزيه الشريعة[8].

وبعد: فهذا ما تحصل لدي من الأحاديث التي وصفها العلماء بالوضع، وهي موجودة في صحيح ابن حبان، وقد ذكرت من دافع عنها، ولا يغيب عن بال القاريء أنه لم يثبت في أيّ منها الوضع، أما الضعف فغير مدفوع عن بعضها، وبعضها صحيح، ولكن ابن الجوزي كما هي عادته فتح على الناس باباً في الاتهام بالوضع حتى أعدم ذلك النفع بكتابه، كما نبه على

(١) تنزيه الشريعة ١/ ٢٨٨، وقد تقدم أنه ليس في الموارد ولا في الإحسان.
(٢) الموضوعات ١/ ٢٤٣.
(٣) تنزيه الشريعة ١/ ٢٨٨.
(٤) أجوبة ابن حجر ص ١٧٧٥، وقد تقدم أنه ليس في الإحسان والموارد.
(٥) الموضوعات ٣/ ٥٢.
(٦) أجوبة ابن حجر ص ١٧٧٥.
(٧) أجوبة ابن حجر ص ١٧٨٣.
(٨) تنزيـه الشريعة ٢/ ٢٧٤.

ذلك الحافظ ابن حجر حيث قال: إنَّ تساهله وتساهل الحاكم أعدم النفع بكتابيهما[1]. وبهذا ننهي الزمرة التي وصفت بالوضع، والله أعلم.

جـ- الأحاديث التي ضعفت ويمكن تقويتها:

أذكر في هذا المقام الأحاديث التي ضعفها بعض العلماء في صحيح ابن حبان، ولكنها تقوَّت بورود ما يقويها من متابع أو شاهد، وهذه الزمرة أذكر أرقامها في كتاب موارد الظمآن كما يلي:

١/ ٣/ ١٥/ ١٧/ ٢١/ ٢٤/ ٢٩/ ٣٠/ ٣٥/ ٤٠/ ٥٤/
٥٦/ ٦٠/ ٦٢/ ٦٥/ ٦٦/ ٦٨/ ٨٠/ ٨٦/ ٩٠/ ٩٧/ ٩٩/
١٠٧/ ١٠٨/ ١١٠/ ١١٣/ ١١٤/ ١٢٤/ ١٣٢/ ١٣٧/ ١٣٨/
١٤٢/ ١٤٦/ ١٤٨/ ١٥٤/ ١٧٦/ ١٨١/ ١٨٢/ ١٨٣/ ١٨٦/
١٩٠/ ١٩٢/ ١٩٣/ ٢٠١/ ٢٠٣/ ٢٠٤/ ٢١٠/ ٢٣٠/ ٢٣٣/
٢٣٨/ ٢٤٤/ ٢٤٥/ ٢٤٨/ ٢٤٩/ ٢٦١/ ٢٦٤/ ٢٧١/ ٢٧٧/
٢٨١/ ٢٨٩/ ٢٩٢/ ٢٩٣/ ٢٩٩/ ٣٠٠/ ٣١٤/ ٣١٥/ ٣١٦/
٣٢٩/ ٣٣٠/ ٣٥١/ ٣٥٢/ ٣٧٧/ ٤٠٠/ ٤١٠/ ٤٢٩/ ٤٣٠/
٤٤٣/ ٤٤٤/ ٤٤٥/ ٤٧٣/ ٤٧٨/ ٤٧٩/ ٤٨١/ ٤٨٢/ ٤٨٧/
٤٩٤/ ٤٩٦/ ٥١٨/ ٥٤٣/ ٥٤٦/ ٥٤٧/ ٥٤٩/ ٥٥٣/ ٥٩٢/
٥٩٤/ ٥٩٥/ ٥٩٦/ ٥٩٧/ ٥٩٨/ ٦١٠/ ٦٢٦/ ٦٢٧/ ٦٢٨/
٦٨٥/ ٦٩١/ ٧٧٢/ ٧٧٥/ ٧٨٨/ ٧٩٤/ ٧٩٧/ ٧٩٨/ ٨٠٦/
٨١١/ ٨٣٩/ ٨٥٨/ ٨٧٢/ ٨٧٨/ ٨٨٠/ ٨٨٢/ ٨٨٦/ ٩٤٥/

---

(١) التعقبات ص ١.

٩٥١/ ٩٥٢/ ٩٦٢/ ٩٧٩/ ٩٩٨/ ١٠٠٣/ ١٠٠٤/ ١٠٠٨/
١٠١٨/ ١٠٦١/ ١٠٦٩/ ١٠٧٧/ ١٠٩١/ ١٠٩٤/ ١١٠٤/
١١٠٨/ ١١٢٥/ ١١٤٣/ ١١٥١/ ١١٥٣/ ١١٨٥/ ١١٨٦/
١١٩٩/ ١٢٠٤/ ١١٢٣/ ١٢٣٥/ ١٢٤٣/ ١٢٤٤/ ١٢٤٨/
١٢٦٦/ ١٢٦٧/ ١٢٧٧/ ١٢٧٨/ ١٢٧٩/ ١٣٠١/ ١٣١٥/
١٣١٦/ ١٣٢١/ ١٣٣٥/ ١٣٥٥/ ١٣٦٠/ ١٣٩٤/ ١٤٠٣/
١٤٠٤/ ١٤٨٠/ ١٤٩٦/ ١٤٩٧/ ١٤٩٨/ ١٥١٤/ ١٥٢٠/
١٥٥٤/ ١٦٢٢/ ١٧٦٦/ ١٧٦٧/ ١٧٦٩/ ١٧٧٢/ ١٨٦٤/
١٩١٢/ ١٩١٤/ ١٩١٩/ ١٩٢٧/ ١٩٨٠/ ١٩٨٨/ ١٩٩٣/
١٩٩٦/ ٢٠٠٦/ ٢٠٣٣/ ٢٠٤٢/ ٢٠٥٣/ ٢٠٦٣/ ٢٠٦٩/
٢٠٨٧/ ٢٠٨٨/ ٢٠٩٣/ ٢١٠٣/ ٢١٥٦/ ٢١٥٧/ ٢١٥٨/
٢١٨٠/ ٢٢٨١/ ٢٣٠٢/ ٢٣١٥/ ٢٣٢١/ ٢٣٢٣/ ٢٣٨٤/
٢٤٤٩/ ٢٤٥٠/ ٢٤٥٨/ ٢٤٦١/ ٢٥٠٣/ ٢٥٤٧/ ٢٥٥٣/
٢٥٧٣/ ٢٥٩٦.

د ـ الأحاديث التي وصفت بالضعف، وليس الأمر كذلك:

أذكر في هذا المقام الأحاديث التي ضعفها بعض العلماء، أو انتقدها، ولم يوافَقْ على ذلك الانتقاد، مكتفياً بذكر أرقامها خشية الإطالة، وأرقامها كما يلي: ٤٨

٢/ ٤/ ٨/ ٩/ ١٢/ ١٣/ ٢٢/ ٢٣/ ٢٨/ ٣٢/ ٣٣/
٣٦/ ٣٧/ ٤١/ ٤٣/ ٤٥/ ٤٧/ ٥١/ ٥٣/ ٥٥/ ٥٨/ ٦١/
٦٣/ ٧١/ ٧٧/ ٧٩/ ٨١/ ٨٢/ ٨٩/ ٩٢/ ٩٥/ ١٠٣/ ١٠٩/
١١٠/ ١١١/ ١١٢/ ١١٦/ ١١٧/ ١١٨/ ١١٩/ ١٢٣/ ١٢٦/

١٢٧/ ١٢٨/ ١٢٩/ ١٣٠/ ١٣٤/ ١٣٩/ ١٤٦/ ١٤٧/ ١٤٨/
١٤٩/ ١٥٩/ ١٦٠/ ١٦٣/ ١٦٤/ ١٦٨/ ١٦٩/ ١٧٠/ ١٧١/
١٧٢/ ١٧٩/ ١٨٠/ ١٨٦/ ١٨٧/ ١٨٨/ ١٩٦/ ١٩٧/ ١٩٨/
٢٠٢/ ٢٠٧/ ٢٠٨/ ٢٠٩/ ٢١١/ ٢١٣/ ٢١٥/ ٢١٧/ ٢١٨/
٢١٩/ ٢٢٠/ ٢٢١/ ٢٢٢/ ٢٢٣/ ٢٢٤/ ٢٢٦/ ٢٢٨/ ٢٢٩/
٢٣١/ ٢٣٤/ ٢٣٥/ ٢٤٦/ ٢٤٧/ ٢٥١/ ٢٦٠/ ٢٦٣/ ٢٦٥/
٢٦٩/ ٢٧٤/ ٢٧٥/ ٢٧٦/ ٢٧٨/ ٢٨٦/ ٢٩٠/ ٢٩١/ ٢٩٤/
٣٠١/ ٣٠٢/ ٣٠٥/ ٣٠٧/ ٣٠٨/ ٣١١/ ٣١٨/ ٣٢٠/ ٣٢٤/
٣٢٥/ ٣٣٤/ ٣٣٥/ ٣٣٦/ ٣٣٧/ ٣٣٨/ ٣٣٩/ ٣٤٠/ ٣٤١/
٣٤٢/ ٣٤٥/ ٣٤٩/ ٣٥٠/ ٣٥٣/ ٣٥٤/ ٣٥٥/ ٣٥٩/ ٣٦٠/
٣٦٣/ ٣٦٥/ ٣٦٦/ ٣٧١/ ٣٧٢/ ٣٩٣/ ٣٩٤/ ٣٩٩/ ٤٠٣/
٤٠٤/ ٤٠٥/ ٤٠٧/ ٤١٧/ ٤٣٤/ ٤٣٥/ ٤٤٧/ ٤٤٨/ ٤٥٠/
٤٥١/ ٤٥٤/ ٤٥٥/ ٤٥٦/ ٤٥٨/ ٤٥٩/ ٤٦٥/ ٤٦٦/ ٤٩١/
٤٩٢/ ٤٩٣/ ٤٩٥/ ٥١٢/ ٥١٣/ ٥٢٨/ ٥٣١/ ٥٥٠/ ٥٧٨/
٥٩٣/ ٦١٦/ ٦٤٠/ ٦٤٦/ ٦٥٩/ ٦٧١/ ٦٧٥/ ٦٨٠/ ٧٥١/
٧٥٤/ ٧٦٦/ ٧٩٣/ ٨٦٩/ ٨٧٠/ ٨٧٥/ ٨٧٦/ ٨٧٧/ ٨٩٥/
٩٠٢/ ٩١٣/ ٩١٤/ ٩١٩/ ٩٤٠/ ٩٥٦/ ٩٧٤/ ٩٨٣/
١٠١٠/ ١١٠٣/ ١١١١/ ١١١٣/ ١١٢٠/ ١١٤٣/ ١١٤٥/
١١٦٨/ ١١٩٦/ ١٢١٢/ ١٢٢٤/ ١٢٢٥/ ١٢٢٦/ ١٢٥١/
١٢٥٢/ ١٢٥٩/ ١٢٧١/ ١٢٧٥/ ١٣٣١/ ١٣٤٥/ ١٣٦٤/
١٤٠٠/ ١٤٠١/ ١٤١٢/ ١٤٣٩/ ١٤٤٠/ ١٤٤١/ ١٤٤٢/
١٤٦٦/ ١٤٦٧/ ١٥٠٢/ ١٥٠٣/ ١٥٠٤/ ١٥٠٥/ ١٥٢٨/

/١٥٣٩ /١٦٣٨ /١٦٥٦ /١٦٥٧ /١٦٦٣ /١٦٧٠ /١٧٠٩ /١٧٥٦ /١٨٣١ /١٨٤٨ /١٩١٣ /٢١٠٠ /٢٢١٨ /٢٢١٩ /٢٣٧٠ /٢٣٨٨ /٢٣٨٩ /٢٤٥٢ /٢٥٠١.

وقبل أن أنهي كلامي أود أن أعرج على نسبة ذكرها الأستاذان شعيب الأرناؤوط، وحسين أسد في تحقيقهما للإحسان، حيث خرجا ٣٠٤ أحاديث شارك ابن حبان البخاري ومسلماً أو أحدهما في ١٨٨ حديثاً، والأحاديث التي تقوّت وصلحت للاحتجاج بالإضافة إلى الصحيح في الكتب الأربعة ١١٠ أحاديث، والأحاديث الضعيفة (٦).

أقول: وهذه الدراسة غير دقيقة، لما يلي:

١ ـ الكلام يدور حول الأحاديث التي تفرد بها ابن حبان عن الصحيحين، ولا كلام لنا على ما شاركهما فيه، وعلى هذا، فإن على الدارس أن يخرج من حسابه ثلثي أحاديث صحيح ابن حبان، (٥٠٠٠) قد شارك فيها صاحبي الصحيح أو أحدهما، إذ لا كلام لواحدٍ فيها لأنها في الصحيحينِ أو أحدهما، ولذا فإن القسم الأول الذي ذكره الأستاذان يجب أن لا يدخل في الحساب والنسبة. ولذا فإنه لا بد أَنْ ينصبَّ الكلام على الأحاديث الزوائد فقط.

٢ ـ قد تتفاوت الأحاديث الضعيفة من جزء في الكتاب لآخر، والأستاذان قد حققا أحاديث الإيمان والعلم وغيرها، ولعل خطبها يسير بالنسبة لأحاديث الرقائق والفضائل.

٣ ـ وبناءاً على ما ذكرنا، فإنه يصح أن يقال إنهما قد

ضعفا ستة أحاديث من أصل ١١٦، لا من أصل ٣٠٤ أحاديث.

هذه ملاحظاتي على هذه الدراسة، وأعود لما كنت بصدده فأقول: لا بد من النظر في كل حديث في كتاب ابن حبان أو غيره من كتب المحدثين ما عدا الصحيحين، فما استوفى منها شروط الصحة قبلناه، وما لم يستوفها منها رددناه وضعفناه في أي كتابٍ كان، وفي أي زمرة كانت.

هذا ما أعتقده، وأراه منسجماً مع منهج النقد الحديثي، وأسأل الله أن يهدينا للصواب، وأن يرينا إياه إنه على ما يشاء قدير.

المبحث الخامس

عناية العلماء بصحيح ابن حبان

ما إن يصنف عالم تصنيفاً حتى تتداوله أيدي طلبة العلم، فينال ما يستحقه من العناية به، ولكن هذه العناية قد تكبر في جانب من الجوانب، وتصغر في جوانب أخرى، وإذا دققنا النظر في كتب الحديث وجدنا أن أكثرها حظوة بالخدمة هو كتاب الموطأ، وصحيح البخاري، ويليهما في الخدمة باقي السنن الأربعة، وتقل العناية والخدمة لغيرها كلما تأخرت رتبتها.

وإنَّ من الكتب التي صنفت وتدوولت كتاب ابن حبان، ولقد كان لأهل العلم به بعض عناية، وإن كانت دون المستوى المطلوب، إلا أنها تمثلت في الجوانب التالية:

١ ـ الترتيب:

فقد نهض أحد علماء الحديث، وهو علاء الدين بن بلبان الفارسي، لخدمة هذا الكتاب، وتقريبه لطالبه، فرتبه بما يوافق طرائق غيره من المؤلفين. ولنسمع من ابن بلبان وصف عمله حيث يقول:

فرأيت أن أتسبب لتقريبه، وأتقرب إلى الله بتهذيبه وترتيبه، وأسهله على طلابه بوضع كل حديث في بابه الذي هو أولى

به[1]. ولا نطيل هنا الوقوف عند وصف الترتيب، فقد سبق لنا كلام في ذلك عند حديثنا عن منهج ابن حبان في صحيحه، فليراجع هناك.

٢ ـ الاختصار:

فقد قام الإمام سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقن المتوفى سنة ٨٠٤، باختصار كتاب ابن حبان[2]. هذا وقد عقب العلامة أحمد شاكر على ذكر أهل التراجم لكتاب ابن الملقن بقوله: أما كتاب ابن الملقن في الاختصار، فما أظنه ذا فائدة كبيرة، لأنَّه كان معروفاً بالتساهل في تآليفه، وعدم التحرير، كما وصفه بذلك معاصروه وتلاميذه رحمه الله، ولأن غاية اختصاره فيما أظن أنْ يحذف الأسانيد والمكرر من الحديث، وليس في هذا كبير فائدةٍ إن كان[3].

٣ ـ إفراد زوائده:

فقد قام الإمام نور الدين الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧ هـ، بتجريد زوائد ابن حبان على الصحيحين، وأسمى هذا الكتاب (موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان)، وهو مطبوع متداول، وعدد أحاديثه ٢٦٤٧ حديثاً، ولقد تحدثنا عنه في دراستنا التي أشرنا إليها سابقاً، وهي بعنوان: زوائد ابن حبان، دراسة ونقد، يَسَّرَ الله طبعها، ولا نغادر المقام إلا بعد أن نسمع من الهيثمي وصف عمله

---

(١) الإحسان ١/ ٤٩ طبعة شاكر.
(٢) كشف الظنون ٢/ ٧٧ ـ ١٠٧٥.
(٣) الإحسان ١/ ٢٠ طبعة شاكر.

حيث يقول: وبعد، فقد رأيت أن أفرد زوائد صحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي رضي الله عنه على صحيح البخاري ومسلم رضي الله عنهما، مرتباً ذلك على كتب فقه أذكرها لكي يسهل الكشف منها، فإنَّه لا فائدة في عزو الحديث إلى صحيح ابن حبان مع كونه في شيء منهما، وأردت أن أذكر الصحابي فقط، وأسقط السند اعتماداً على تصحيحه، فأشار عليّ سيدي الشيخ الإمام العلامة الحافظ ولي الدين أبو زرعة بن سيدي الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم العراقي بأن أذكر الحديث بسنده؛ لأنّ فيه أحاديث تكلم فيها بعض الحفاظ، فرأيت أنَّ ذلك هو الصواب، فجمعت زوائده، ورتبتها على كتب أذكرها هي[1]:

كما سبقه إلى هذا الصنيع الحافظ مغلطاي المتوفى سنة ٧٦٤، فأفرد زوائد ابن حبان على الصحيحين[2].

٤ ـ **إفراد رجاله بالتصنيف:**

فقد جمع الإمام ابن الملقن كتاباً فيه تراجم رجال صحيح ابن حبان مع رجال كتب أخرى. ويقول الحافظ السخاوي في الضوء اللامع، نقلاً عن الحافظ ابن حجر: ومن تصانيفه [أي ابن الملقن] مما لم أقف عليه إكمال تهذيب الكمال، ذكر فيه تراجم رجال كتب ستة، وهي: أحمد، وابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطني، والحاكم[3]. ويقول السخاوي أيضاً:

---

(١) موارد الظمآن ص ٢٨.

(٢) لحظ الألحاظ ص ١٣٩، وذيل التذكرة للسيوطي ص ٣٦٦.

(٣) الضوء اللامع ٦/ ١٠٢.

قد رأيت منه مجلداً، وأمره فيه سهل[1].

٥ ـ دراسته:

وهذه إحدى جوانب العناية به في العصر الحديث، فقد تقدم منا كلام بأنَّه قد سجلت أكثر من عشر رسائل علمية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة في دراسات حول كتاب ابن حبان هذا، بما يبصر الناس بما لهذا الكتاب من فوائد، وما فيه من علوم قد تخفى على غير الحذقة من طلبة العلم.

وبعد: فهذه أهم نواحي عناية العلماء بصحيح ابن حبان، وهي في ذاتها قليلة، ولا تمثل الجهد المرجو والمطلوب منا كطلبة علم نحو إمام من أئمة الحديث، وعلم من أعلامه، ولكن كما قالوا: ما لا يدرك كله، لا يدرك جله، وعلَّ في كلامنا هنا ما يدفع إلى مزيد اعتناء بكتاب هذا الرجل، واهتمام به، وخاصة لدى المشتغلين بعلومه، والمعتنين بكتابه، وهنا أوجه دعوة إلى إخوتي طلبة العلم الشرعي عموماً، والمهتمين بعلم الحديث خصوصاً إلى أن يولوا كتاب ابن حبان عنايتهم البالغة، ويجولوا في رياضه اليانعة، ويقطفوا من أزهاره الجميلة. وإنَّه لمما يؤسف أن تتنكر الأمة يوماً من الأيام لتراث علمائها، ولا تهتم به.

---

(١) الضوء اللامع ٦/ ١٠٢.

الخاتمة

وبعد هذه الجولة الطويلة مع ابن حبان وكتابه، أود أن ألقي الضوء على شخصية ابن حبان وكتابه عبر فقرات قصيرة ألخِّص فيها ما كتبته فيما سبق بما يلي:

١ ـ ابن حبان أحد أئمة الحديث في بلاد الأفغان، وهو تميمي الأصل، وقد عرف بكثرة الرحلة، وكثرة الشيوخ.

٢ ـ وهو أحد فقهاء الشافعية الكبار، ومن الذين يدورون مع الدليل حيث دار.

٣ ـ وكان ابن حبان سلفي العقيدة، ولا غرابة في ذلك فهو تلميذ ابن خزيمة رحمه الله.

٤ ـ وابن حبان مكثر من التصانيف الثمينة التي يعول عليها أهل العلم، ولكن وللأسف لم يصلنا منها إلا القليل النادر، والباقي قد فقد.

٥ ـ تصانيفه متنوعة، فله في الرجال، وله في الزهديات والتربية، وله في علم الحديث بعامة.

٦ ـ من أشهر كتبه كتابه التقاسيم والأنواع، وبه اشتهر

وعرف، وهو كتاب عسر الترتيب، وقد رتبه علاء الدين بن بلبان الفارسي، وسماه الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان.

٧ ـ لم تتداول أيدي أهل العلم هذا الكتاب، ولم توله العناية الفائقة التي يستحقها.

٨ ـ كتاب التقاسيم يحتوي على أكثر من ٧٥٠٠ حديث، وقد شارك ابن حبان البخاري، ومسلم في حوالي ٥٠٠٠ حديث منها، وبلغت زوائده عليهما ٢٦٤٣ حديثاً.

٩ ـ قدم ابن حبان لكتابه بمقدمة بيّن فيها طريقة كتابه، وشرطه فيما يرويه، والمبررات التي لأجلها رتب كتابه بهذه الطريقة.

١٠ ـ منهج ابن حبان يتبدى في صحيحه من خلال الأمور التالية:

١ ـ الترتيب المخترع العجيب.
٢ ـ التراجم.
٣ ـ التعقيبات.
٤ ـ العناية بمختلف الحديث، ودفع الشبه.

١١ ـ تراجم ابن حبان في كتابه الصحيح تتسم بالوضوح والبساطة، وهي متنوعة كما تقدم بيان ذلك.

١٢ ـ تعقيبات ابن حبان على أحاديث كتابه كثيرة ومتنوعة، وتتناول الجوانب التالية:

١ ـ تعقيبات حديثية.

٢ ـ تعقيبات فقهية.

٣ ـ تعقيبات أصولية.

٤ ـ تعقيبات لغوية.

٥ ـ تعقيبات عقدية.

١٣ ـ عند مقارنة شرط ابن حبان في صحيحه مع شرط الصحيح عند المحدثين وجدنا أن شرط ابن حبان لا يوازي شرط المحدثين بل ينقص عنهم في جوانب.

١٤ ـ كان لمذهبه في توثيق المجاهيل أثر في التصحيح في كتابه.

١٥ ـ عند درسنا لكتاب ابن حبان وجدنا أَنَّهُ ما وفى بشرطه الذي شرطه على نفسه، وقد ضربنا أمثلة لذلك فيما تقدم.

١٦ ـ عند حديثنا عن منزلة صحيح ابن حبان توصلنا إلى أن منزلته هي دون منزلة الصحيحين، بل وتقارب سنن ابن ماجه.

١٧ ـ في ضوء عدم انطباق شرطه على شرط المحدثين، وعدم وفائه بشرطه، فقد ملنا إلى أن تصحيحه غير مقبول، لأمور ذكرناها هناك.

١٨ ـ ورغم كل ذلك، فإن كتاب ابن حبان من أنفع كتب

الحديث للمشتغلين بالفقه، ولذا نجده قد رتب أحاديثه بطريقة منطقية تعين الفقيه على الاستنباط للأحكام الشرعية، وتعينه على مناقشة مخالفه والرد عليه بالحجة القوية، وهو كذلك بالنسبة للمشتغلين بعلم الكلام والتوحيد، ففيه مادة زاخرة في درس آيات وأحاديث الصفات بما يقَعِّد لهم منهجاً أو ينير لهم طريقاً. وهو كذلك خير معين لكل دارسي الثقافة الإسلامية بحسب ترتيبه في صورته المتداولة [الإحسان] وسهولة تناوله، وكثرة تفريعه، وترتيبه المنطقي الذي يلم به شتات المسائل، ويجلي غامضها، ويعين على فهمها.

١٩ ـ لقد اعتنت الأمة بهذا الكتاب ممثلة في عناية علمائها به، ولقد كانت جوانب عناية العلماء به في إفراد زوائده بالتصنيف، وإفراد رجاله بالتصنيف، واختصار أحاديثه، وقبل ذلك ترتيب أحاديث كتابه، ثم الإقبال عليه دراسة واستقراءً وبحثاً كما هو صنيع المعاصرين في هذا الباب.

٢٠ ـ خدمة كتاب ابن حبان يُعدّ لبنة في صرح بناء السنة العظيم، والذي يسر الله الجهود لخدمته، والعناية به.

وهنا نود أن نُذَكِّر بأمور في خدمة السنة تخص صحيح ابن حبان، وتعم غيره، فنقول:

١ ـ لا بد من استقراء جوانب النبوغ والعبقرية في شخصية ابن حبان وغيره من علمائنا، ودراسة ذلك الدراسة المتأنية حتى

نصل إلى نتائج سليمة مقبولة في البحث، متسمة بالموضوعية والإنصاف.

٢ ـ حذار من تكرار الجهود، والدوران في حلقة مفرغةٍ، فكم تناسى الدارسون خدمة كتب تستحق الخدمة الجليلة، وانشغلوا بتكرار الجهود حول بعض الكتب المخدومة المتداولة، وهي صيحة أُطلِقها لمن اشتغلوا بتحقيق كتب الحديث أن ركِّزوا على ما لم يطبع، ولا داعي لتكرار ما طبع.

٣ ـ ضرورة مراقبة تحقيق التراث، بإيجاد لجان تشرف على ذلك، ويكون لها سلطة تمنع من دخول من ليس من أهل التحقيق إلى حماه.

٤ ـ أن يتقي إخوتنا المحققون ربهم في كتب التراث، فيدعوا ما أصابها من أدواء:

١ ـ سرقة الكتب والجهود من أهلها، وادعائها بغير حق.

٢ ـ استعجال الربح المادي وجعله على حساب الأمانة العلمية.

٣ ـ عدم الفهم عن السابقين فيما كتبوه ودونوه من آراء وأحكام.

٤ ـ عيوب التخريج من عدم دقة في العزو، إلى عدم تقديم لما هو أهم، إلى اعتماد ما لا يصح اعتماده من الكتب.

٥ ـ أن يحرص الناشرون على النصح للأمة في خدمة كتبها، لا على الربح المادي فقط.

٢١ ـ ضرورة الدراسات النقدية في علم الحديث خاصة، وعلوم الشريعة عامة، ذلك لأنها تخلصنا من التعميمات العامة التي تدخل علينا أموراً تأباها الموضوعية، ويرفضها منطق البحث الدقيق، وتربطنا بنهج السابقين من أهل العلم في استقلالية الرأي، وبعد النظر، ومداومة الدرس، وتنقي الشريعة مما يمكن أن يدخل فيها من شوائب الابتداع، وهذا يدفعنا إلى التنبيه إلى الدراسات النقدية التي تخلص الفقه من الاجتهاد الذي لا يقوم على دليل، وتخلص الدراسات الكلامية من اللوازم العقلية عند المتكلمين، والتي تحمّل الناس ما لم يحتملوا بغير برهان، ولا دليل، وهذا من سبيله أن يحفظ على علومنا نقاءها كما كانت في سالف أيامها.

وبعـد: فهذا ما أردت أن أقوله في نهاية هذا الكتاب الذي أسأل الله أن ينفع به، وأن يجعل العمل خالصاً لوجهه، وأن يغفر لي ولوالدي وذي الحقوق عليّ إنّه على ما يشاء قدير، وأسأله أن يجعل ثواب ما كتبت في ميزان حسنات والدتي رحمها الله.

والله المستعان

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس المراجع

١ ـ **القرآن الكريم**.

٢ ـ **أجوبة عن أحاديث المصابيح**: للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ طبعة المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني ـ الطبعة الثالثة 1985 بذيل المشكاة.

٣ ـ **الأجوبة الفاضلة على الأسئلة العشرة الكاملة**: للإمام عبد الحي اللكنوي ـ طبعة مكتب المطبوعات بحلب ـ سوريا ـ بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

٤ ـ **الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان**: للإمام علاء الدين بن بلبان الفارسي ـ طبعة مؤسسة الرسالة بتحقيق شعيب الأرناؤوط وحسين أسد، وطبعة دار الكتب العلمية ـ بتحقيق كمال يوسف الحوت، وطبعة دار المعارف بمصر بتحقيق المرحوم الشيخ أحمد محمد شاكر.

٥ ـ **اختصار علوم الحديث**: للإمام الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ـ بشرح العلامة المرحوم أحمد محمد شاكر ـ تصوير دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

٦ ـ **اختلاف العلماء**: للإمام أبي عبد الله محمد بن نصر المروزي ـ طبعة دار عالم الكتب ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق الشيخ صبحي السامرائي.

٧ ـ **الاختيار لتعليل المختار**: للإمام عبد الله بن محمود الموصلي ـ طبعة دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان سنة ١٩٧٥، مراجعة الأستاذ محسن أبو دقيقة.

٨ ـ **أصول التخريج ودراسة الأسانيد**: للدكتور محمود أحمد الطحان ـ طبعة مكتبة السروات للنشر والتوزيع بالرياض ـ الطبعة الرابعة ١٩٨٢.

٩ ـ **أصول الحديث**: للشيخ عبد الحق الدهلوي ـ طبعة دار الهجرة ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٨٧.

١٠ ـ **الإفصاح عن معاني الصحاح**: للإمام ابن هبيرة الحنبلي ـ طبعة المؤسسة السعيدية بالرياض، توزيع إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية.

١١ ـ **الإقناع في حل ألفاظ متن أبي شجاع**: للإمام محمد الخطيب الشربيني: طبعة دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان.

١٢ ـ **ألفية السيوطي في الحديث**: للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ـ بتحقيق وشرح العلامة المرحوم أحمد محمد شاكر ـ طبعة دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان، المصورة عن الطبعة المصرية دون ذكر تاريخ الطبع.

١٣ ـ **الإمام البخاري**: للدكتور تقي الدين الندوي الظاهري ـ طبعة دار القلم ـ دمشق ـ سوريا.

١٤ ـ **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**: للدكتور نور الدين عتر ـ طبعة مؤسسة الرسالة بدمشق ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٨٨.

١٥ ـ **إنباه الرواة عن أنباء النحاة**: للإمام القفطي ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ طبعة دار الفكر العربي ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٨٦.

١٦ ـ **الأنساب**: للإمام السمعاني ـ طبعة مرجليوت ـ تصوير مكتبة

المثنى ببغداد ـ العراق.

١٧ ـ **الإيمان**: للإمام أبي عبد الله بن مندة ـ تحقيق الدكتور علي ناصر الفقيهي ـ من منشورات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥.

١٨ ـ **الباعث الحثيث بشرح اختصار علوم الحديث**: للعلامة المرحوم الشيخ أحمد محمد شاكر ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ المصورة عن طبعة مكتبة صبيح، دون ذكر تاريخ الطبع.

١٩ ـ **بحوث في تاريخ السنة المطهرة**: للدكتور أكرم ضياء العمري ـ نشر مؤسسة الرسالة ـ بدمشق ـ الطبعة الثالثة سنة ١٩٧٥.

٢٠ ـ **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**: للإمام محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المعروف بالحفيد ـ طبعة دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان ـ سنة ١٩٨٣.

٢١ ـ **البداية والنهاية في التاريخ**: للإمام الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير القرشي ـ طبعة دار المعارف ـ بيروت ـ لبنان.

٢٢ ـ **البرهان في عقائد أهل الإيمان**: للإمام السكسكي ـ تحقيق الدكتور بسام العموش ـ طبعة مكتبة المنار ـ الزرقاء ـ الأردن ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٨٨.

٢٣ ـ **بغية الوعاة إلى طبقات النحاة**: للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ـ طبعة دار الفكر ـ دمشق ـ سوريا ـ بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ الطبعة الثانية سنة ١٩٧٨.

٢٤ ـ **بلدان الخلافة الشرقية**: تأليف كي لسترنج ـ ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد ـ طبعة مؤسسة الرسالة بدمشق ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥.

٢٥ ـ **بلوغ المرام من أدلة الأحكام**: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ منشورات مكتبة الرسالة الحديثة ـ عمان ـ

الأردن ـ سنة ١٩٧١ ـ مع شرحه سبل السلام.
٢٦ ـ **تاريخ بغداد**: للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ـ طبعة دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان.
٢٧ ـ **تاريخ التراث العربي**: للدكتور فؤاذ سزكين ـ ترجمة محمد فهمي حجازي وجماعة ـ طبعة الهيئة المصرية للكتاب ـ وطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ـ السعودية سنة ١٩٨٤.
٢٨ ـ **تاريخ الرسل والملوك**: للإمام الحافظ أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ـ طبعة دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان ـ وطبعة مكتبة المعارف بمصر بتحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم.
٢٩ ـ **تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب**: للعلامة المرحوم الشيخ محمد بن زاهد الكوثري ـ طبعة دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ سنة ١٩٨١.
٣٠ ـ **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**: للشيخ العلامة عبد الرحمن المباركفوري ـ طبعة دار الفكر ـ دمشق ـ سوريا ـ بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان.
٣١ ـ **تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين**: للعلامة محمد بن علي الشوكاني ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
٣٢ ـ **تتمة المختصر**: للإمام ابن الوردي ـ طبعة دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٧٠.
٣٣ ـ **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**: للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق المرحوم الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف.
٣٤ ـ **تذكرة الحفاظ**: للإمام الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ـ طبعة دار الفكر العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ المصورة عن طبعة العلامة المرحوم المعلمي اليماني.

٣٥ ـ **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف**: للإمام الحافظ زكي الدين المنذري ـ طبعة دار الحديث بالقاهرة ـ بتحقيق المرحوم محمد منير الدمشقي.

٣٦ ـ **التعقبات على الموضوعات**: للإمام جلال الدين السيوطي ـ طبعة المطبع العلوي بالهند سنة ١٣٠٣ هـ، وطبعة دار الفرقان ـ عمان ـ الأردن ـ بتحقيق إبراهيم العلي ومحمد أبو صعيليك. يَسَّر الله صدورها.

٣٧ ـ **التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدة ـ توزيع دار الرشد بالحجاز، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب ـ سوريا ـ الطبعة الثانية سنة ١٩٨٤.

٣٨ ـ **تفسير القرآن العظيم**: للإمام الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي الشافعي ـ طبعة دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

٣٩ ـ **التقريب والتيسير**: للإمام النووي ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ مع شرحه تدريب الراوي آنف الذكر.

٤٠ ـ **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح**: للإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن الحسين العراقي ـ طبعة دار الفكر ـ دمشق ـ سوريا ـ المصورة عن طبعة عبد الرحمن محمد عثمان.

٤١ ـ **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة**: للإمام ابن عراق الكناني ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، والشيخ عبد الله ابن محمد الصديق الغماري.

٤٢ ـ **تهذيب التهذيب**: للإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ طبعة دار الفكر ـ دمشق ـ سوريا ـ المصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند.

٤٣ ـ **توجيه النظر إلى مصطلح أهل الأثر**: للعلامة المرحوم الشيخ طاهر بن صالح الجزائري ـ طبعة المطبعة الجمالية بالقاهرة ـ

الطبعة الأولى سنة ١٩١٠ م.

٤٤ ـ **توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار**: للعلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني ـ طبعة دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق المرحوم محمد محي الدين عبد الحميد.

٤٥ ـ **الثقات**: للإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي ـ طبعة دار الفكر ـ دمشق ـ سوريا ـ المصورة من الطبعة الهندية بتحقيق الشيخ عبد المعيد خان.

٤٦ ـ **الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير**: للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ـ طبعة دار الفكر ـ دمشق ـ سوريا ـ مع شرحه فيض القدير للمناوي.

٤٧ ـ **الجامع الكبير (وهو جمع الجوامع)**: للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ـ تصوير الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة.

٤٨ ـ **الجامع لآداب الشيخ والسامع**: للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ـ طبعة مكتبة المعارف بالرياض ـ بتحقيق الدكتور محمود أحمد الطحان ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٨٦.

٤٩ ـ **الجرح والتعديل**: للإمام الحافظ محمد بن إدريس الرازي المعروف بابن أبي حاتم ـ تصوير دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ عن طبعة مجلس إدارة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ـ بالهند بتحقيق العلامة المرحوم عبد الرحمن المعلمي اليماني.

٥٠ ـ **الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك**: للدكتور محمود أحمد الميرة ـ رسالة دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة ـ مقدمة إلى كلية أصول الدين بجامعة الأزهر.

٥١ ـ **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**: للإمام جلال الدين

عبد الرحمن السيوطي ـ طبعة دار إحياء الكتب العربية ـ بالقاهرة ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٦٧ بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
٥٢ ـ **الحطة في ذكر الكتب الستة**: للشيخ صديق حسن خان ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
٥٣ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: للحافظ ابن حجر ـ طبعة دار الكتب الحديثة بالقاهرة، بتحقيق محمد سيد جاد الحق.
٥٤ ـ **دول الإسلام**: للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ـ طبعة دائرة المعارف العثمانية النظامية ـ الطبعة الأولى وطبعة دار الكتب الحديثة بالقاهرة بتحقيق فهيم شلتوت.
٥٥ ـ **ذيل تذكرة الحفاظ**: للإمام ابن فهد ـ طبعة دار الفكر العربي ـ بيروت ـ لبنان مع تذكرة الحفاظ آنف الذكر.
٥٦ ـ **ذيل تذكرة الحفاظ**: للإمام جلال الدين السيوطي ـ طبعة دار الفكر العربي ـ بيروت ـ لبنان.
٥٧ ـ **رحمة الأمة في اختلاف الأئمة**: للإمام الدمشقي ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
٥٨ ـ **الرسالة في أصول الفقه**: للإمام محمد بن إدريس الشافعي ـ تحقيق العلامة المرحوم أحمد محمد شاكر ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
٥٩ ـ **الرسالة المستطرفة في بيان كتب السنة المشرفة**: للعلامة المرحوم الشيخ محمد بن جعفر الكتاني ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
٦٠ ـ **رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل**: للأستاذ عداب محمود الحمش ـ طبعة دار حسان بالرياض ـ الطبعة الثانية سنة ١٩٨٧.
٦١ ـ **روضة العقلاء ونزهة الفضلاء**: للإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي ـ طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق الشيخ

محمد عبد الرزاق حمزة، والشيخ محمد حامد الفقي، والشيخ محمد محي الدين عبد الحميد رحمهم الله.
٦٢ ـ زوائد ابن حبان (دراسة ونقد): رسالة ماجستير إعداد محمد أبو صعيليك ـ مقدمة إلى شعبة الحديث بقسم الدراسات العليا بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية ـ سنة ١٩٨٩ ـ بإشراف الدكتور همام سعيد والدكتور سلطان العكايلة.
٦٣ ـ سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام: للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني ـ طبعة مكتبة الرسالة الحديثة ـ عمان ـ الأردن ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٧١.
٦٤ ـ سنن ابن ماجه: للإمام الحافظ محمد بن يزيد بن ماجه القزويني ـ طبعة دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان بتحقيق المرحوم فؤاد عبد الباقي.
٦٥ ـ سنن أبي داود: للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ـ طبعة دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق المرحوم الشيخ محمد محـي الدين عبد الحميد.
٦٦ ـ سنن الترمذي: للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ـ طبعة دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق الشيخ العلامة أحمد محمد شاكر رحمه الله ورفاقه.
٦٧ ـ سنن النسائي: للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ ومعه حاشية السندي والسيوطي عليه.
٦٨ ـ سير أعلام النبلاء: للإمام الحافظ أبي عبد الله الذهبي ـ طبعة مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق جماعة من العلماء ـ الطبعة الأولى.
٦٩ ـ شذرات الذهب في خبر من ذهب: للإمام عبد الحي بن العماد الحنبلي ـ طبعة دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ لبنان ـ المصورة

عن طبعة حسام الدين القدسي ـ وطبعة دار المسيرة ـ بيروت ـ لبنان.
٧٠ ـ **شرح ألفية الحديث**: للإمام الحافظ أبي الحسين العراقي ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
٧١ ـ **شرح صحيح مسلم**: للإمام الحافظ زكريا النووي ـ طبعة دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ المصورة من الطبعة المصرية.
٧٢ ـ **شرح علل الترمذي**: للإمام الحافظ زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي ـ طبعة مكتبة المنار ـ الزرقاء ـ الأردن ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٨٣ ـ بتحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد.
٧٣ ـ **شرح قصيدة غرامي صحيح**: للعلامة الشيخ بدر الدين الحسني رحمه الله تعالى ـ طبعة دار البصائر ـ دمشق ـ سوريا ـ بتحقيق بسام الجابي ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٨٤.
٧٤ ـ **شرح مسند الإمام أحمد بن حنبل**: للعلامة الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله ـ طبعة دار المعارف بمصر.
٧٥ ـ **الصارم المنكي في الرد على السبكي**: للإمام الحافظ شمس الدين بن عبد الهادي الحنبلي ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
٧٦ ـ **صحيح البخاري**: للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ـ طبعة دار الفكر ـ بتحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز، وترقيم الشيخ المرحوم فؤاد عبد الباقي.
٧٧ ـ **صحيح مسلم**: للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ـ طبعة دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ مع شرح النووي.
٧٨ ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: للإمام الحافظ شمس الدين السخاوي ـ طبعة مكتبة الحياة ـ بيروت ـ لبنان.

٧٩ ـ طبقات الحفاظ: للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
٨٠ ـ طبقات الشافعية: للإمام ابن قاضي شهبة ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ المصورة عن الطبعة الهندية.
٨١ ـ طبقات الشافعية: للإمام جمال الدين الأسنوي ـ طبعة ديوان الأوقاف ببغداد سنة ١٩٧٠، بتحقيق الدكتور عبد الله الجبوري ـ وطبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
٨٢ ـ طبقات الشافعية: للإمام تاج الدين السبكي ـ طبعة دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.
٨٣ ـ طبقات الشافعية: للعبادي ـ طبعة مطبعة ليدن سنة ١٩٦٤ بتحقيق أجوستا فانستينان.
٨٤ ـ العبر في خبر من غبر: للإمام الحافظ أبي عبد الله الذهبي ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق أبي هاجر بشير زغلول.
٨٥ ـ العرف الشذي على جامع الترمذي: للشيخ محمد أنور الكشميري ـ طبعة المكتبة الرحمية بالهند.
٨٦ ـ علوم الحديث: للإمام الحافظ أبي عمر وعبد الرحمن بن الصلاح ـ طبعة دار الفكر ـ دمشق ـ سوريا ـ المصورة عن طبعة عبد الرحمن محمد عثمان.
٨٧ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري: للإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ طبعة دار الفكر ـ بتحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز وترقيم الشيخ فؤاد عبد الباقي.
٨٨ ـ فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: للإمام أبي زكريا الأنصاري ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ المصورة عن طبعة المغرب.
٨٩ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للإمام الحافظ شمس الدين

السخاوي ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ المصورة عن طبعة عبد الرحمن محمد عثمان.

٩٠ ـ **فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب**: للإمام أبي زكريا الأنصاري ـ طبعة مطبعة البابي الحلبي بمصر ـ الطبعة الثانية سنة ١٩٤٨.

٩١ ـ **الفرق بين الفرق**: للإمام أبي منصور عبد القاهر البغدادي ـ طبعة دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق المرحوم الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد.

٩٢ ـ **فيض الباري بشرح صحيح البخاري**: للشيخ محمد أنور الكشميري ـ طبعة رباني بل ديو ـ بالهند سنة ١٩٨٠.

٩٣ ـ **فيض القدير بشرح الجامع الصغير**: للعلامة الشيخ عبد الرؤوف المناوي ـ طبعة دار الفكر ـ دمشق ـ سوريا.

٩٤ ـ **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**: للإمام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

٩٥ ـ **القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد**: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ طبعة مكتبة ابن يتيمة بالقاهرة.

٩٦ ـ **الكافي**: للإمام ابن عبد البر ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

٩٧ ـ **الكامل في التاريخ**: للإمام ابن الأثير ـ طبعة دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الخامسة سنة ١٩٨٥.

٩٨ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لحاجي خليفة ـ طبعة دار الفكر ـ سنة ١٩٨٢.

٩٩ ـ **الكفاية في أصول الرواية**: للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان.

١٠٠ ـ **الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين**: للشيخ عبد الله بن محمد الصديق الغماري ـ طبعة دار عالم الكتب ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية سنة ١٩٨٣.
١٠١ ـ **كنوز الأجداد**: للعلامة المرحوم الأستاذ محمد كرد علي ـ منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق.
١٠٢ ـ **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الثقات**: للإمام ابن الكيال ـ طبعة دار المأمون للتراث ـ بتحقيق الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي ـ منشورات جامعة أم القرى بمكة المكرمة.
١٠٣ ـ **اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**: للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ـ طبعة دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.
١٠٤ ـ **لامع الدراري على جامع البخاري**: للشيخ رشيد أحمد الأنصاري ـ طبعة المكتبة اليحيوية بمظاهر علوم سهارنبور ـ الهند.
١٠٥ ـ **اللباب في شرح الكتاب**: للعلامة الشيخ المرحوم عبد الغني الغنيمي الميداني ـ طبعة دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله.
١٠٦ ـ **لحظ الألحاظ في ذيل تذكرة الحفاظ**: للإمام ابن فهد المكي ـ طبعة دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان.
١٠٧ ـ **لسان الميزان**: للإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ طبعة دار الفكر ـ دمشق ـ سوريا ـ المصورة عن الطبعة الهندية.
١٠٨ ـ **لمحات في أصول الحديث**: للدكتور محمد أديب الصالح ـ طبعة المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.
١٠٩ ـ **مجلة البصائر**: العدد ١١ ـ سنة ١٩٨٦.

١١٠ ـ المجروحون من المحدثين: للإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي ـ طبعة دار الوعي ـ حلب ـ سوريا ـ بتحقيق محمود إبراهيم زايد ـ وطبعة الهند بتحقيق الأستاذ عزيز بك الآثري.
١١١ ـ المختصر في تاريخ البشر: للإمام أبي الفداء الدمشقي ـ طبعة دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.
١١٢ ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان: للإمام اليافعي ـ طبعة مؤسسة الأعلمي ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية سنة ١٩٧٠.
١١٣ ـ مسائل الإمام أحمد: لأبي داود السجستاني ـ طبعة دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق الشيخ رشيد رضا.
١١٤ ـ المسند: للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ـ طبعة المكتب الإسلامي ـ ودار صادر ـ بيروت ـ لبنان ـ المصورة من الطبعة الميمنية.
١١٥ ـ مشاهير علماء الأمصار: للإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق المستشرق فلايشمر.
١١٦ ـ المصباح في علوم الحديث: للأندجاني ـ طبعة دار المدني ـ سنة ١٩٦٠.
١١٧ ـ معالم السنن شرح سنن أبي داود: للإمام أبي سليمان الخطابي ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية ١٩٨٣ ـ المصورة عن طبعة الشيخ راغب الطباخ رحمه الله.
١١٨ ـ معجم البلدان: لياقوت الحموي ـ طبعة دار صادر ـ بيروت ـ لبنان ـ المصورة عن طبعة وستنفلد.
١١٩ ـ المغني شرح مختصر الخرقي: للإمام أبي محمد عبد الله بن قدامة الحنبلي ـ طبعة دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ

المصورة من طبعة رشيد رضا.
١٢٠ ـ **مقدمة تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**: للشيخ أبي العلى عبد الرحمن المباركفوري ـ طبعة دار الفكر ـ دمشق ـ سوريا ـ بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان.
١٢١ ـ **منهج النقد في علوم الحديث**: للدكتور نور الدين عتر ـ طبعة دار الفكر ـ دمشق ـ سوريا ـ الطبعة الثانية سنة ١٩٨١.
١٢٢ ـ **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان**: للإمام الحافظ نور الدين الهيثمي ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة رحمه الله.
١٢٣ ـ **الموضوعات**: للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ـ تصوير دار الفكر ـ دمشق ـ سوريا ـ عن طبعة عبد الرحمن محمد عثمان.
١٢٤ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للإمام الحافظ أبي عبد الله الذهبي ـ طبعة دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق علي البجاوي.
١٢٥ ـ **النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة**: لابن تغري بردى الأتابكي ـ طبعة المؤسسة العامة للتأليف والطباعة والنشر بالقاهرة.
١٢٦ ـ **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**: للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
١٢٧ ـ **نصب الراية بتخريج أحاديث الهداية**: للإمام الزيلعي ـ طبعة دار الحديث بالقاهرة.
١٢٨ ـ **النكت على كتاب ابن الصلاح**: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ طبعة المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ـ بتحقيق الدكتور ربيع بن هادي ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٨٤.

١٢٩ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: للإمام عز الدين بن الأثير ـ طبعة دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق محمود الطناحي.
١٣٠ ـ **نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار**: للإمام محمد بن علي الشوكاني ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
١٣١ ـ **الهداية شرح بداية المبتدي**: للمرغيناني ـ طبعة دار المعرفة والمكتبة الإسلامية ـ بيروت ـ لبنان.
١٣٢ ـ **هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين**: للعلامة إسماعيل باشا البغدادي ـ طبعة دار الفكر ـ دمشق ـ سوريا.
١٣٣ ـ **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ طبعة دار الفكر ـ دمشق ـ سوريا.
١٣٤ ـ **يانع الثمر في علم الأثر**: للشيخ حماد بن محمد الأنصاري ـ طبعة دار العدوي ـ عمان ـ الأردن.

الفهـــرس

الموضوع	الصفحة